







الجامعة العربية للعلوم الإنسانية  
منشورات جامعة دمشق - التعليم المفتوح  
قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية

## مبادئ علم السياسة

الدكتور

سمير عبد الله حسن

أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية

جامعة دمشق



## الفهرس

٩.....	مقدمة:
١٤.....	<b>الفصل الأول: مفهوم علم السياسة.</b>
١٥.....	أولاً: تعريف السياسة.....
٢٠.....	ثانياً: طبيعة السياسة.....
٢٢.....	ثالثاً: الوظائف الأساسية للسياسة.....
٢٧.....	رابعاً: المجتمع السياسي وخصائصه.....
٢٨.....	خامساً: علم السياسة.....
٤٢.....	سادساً: موضوعات علم السياسة.....
٤٩.....	<b>الفصل الثاني: نشأة علم السياسة وتطوره</b>
٥١.....	مقدمة.....
٥٢.....	أولاً: تطور الظاهرة السياسية منذ الإغريق حتى القرن التاسع عشر.....
٥٢.....	١- أرسطو .....
٥٦.....	٢- أبو نصر الفارابي.....
٥٧.....	٣- ابن خلدون.....
٥٨.....	٤- مكيافيلي .....
٦١.....	٥- مونتسكيو .....
٦٢.....	ثانياً: تطور الظاهرة السياسية في القرن التاسع عشر: .....
٦٢.....	١- أوغست كونت .....
٦٤.....	٢- الكسي دي توكتيل .....
٦٦.....	٣- كارل ماركس .....

٦٩	<b>ثالثاً: الظاهره السياسيه في القرن العشرين:</b>
٦٩	١- مابين نهاية القرن التاسع عشر وال الحرب العالمية الثانية
٧١	٢- علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية
٧٣	٣- العلوم السياسية وعلم السياسة
٧٥	<b>الفصل الثالث: مناهج البحث في العلوم السياسية</b>
٧٧	أولاً: أسس البحث العلمي
٧٨	ثانياً: الصعوبات المنهجية
٨١	<b>ثالثاً: خطوات البحث العلمي</b>
٨١	<b>رابعاً: مناهج البحث:</b>
٨٢	١- المنهج التاريخي
٨٥	٢- المنهج التجريبي
٨٧	٣- المنهج المقلرن
٩١	٤- المنهج القياسي
٩٢	٥- المنهج السلوكي
٩٣	<b>الفصل الرابع: علاقه علم السياسه بالعلوم الاجتماعيه الأخرى</b>
١٠١	أولاً: علاقه علم السياسه بعلم الاجتماع
١٠١	ثانياً: علاقه علم السياسه بعلم التاريخ
١٠٣	ثالثاً: علاقه علم السياسه بعلم القانون
١٠٥	رابعاً: علاقه علم السياسه بعلم الديمغرافيه
١٠٧	خامساً: علاقه علم السياسه بعلم الاقتصاد
١١٠	سادساً: علاقه علم السياسه بعلم الجغرافيا

الفصل الخامس: الدولة وأشكالها	١١٥
أولاً: عناصر الدولة ومكوناتها:	١١٩
١- الأرض أو (الإقليم)	١٢٢
٢- الشعب (الجماعة البشرية)	١٢٤
٣- السلطة ذات السيادة	١٢٦
ثانياً: نظريات قيام الدولة ونشوئها	١٢٨
ثالثاً: وظائف الدولة	١٤٣
رابعاً: أشكال الدولة	١٤٦
<b>الفصل السادس: السلطة السياسية</b>	١٦٣
أولاً: مفهوم السلطة السياسية	١٦٥
ثانياً: المجتمع والسلطة	١٦٨
ثالثاً: السلطة والقانون	١٧٢
رابعاً: تطور أشكال السلطة	١٧٣
خامساً: السلطة التنفيذية	١٧٨
سادساً: السلطة التشريعية	١٨١
سابعاً: السلطة القضائية	١٨٢
<b>الفصل السابع: السلوك السياسي</b>	١٨٧
أولاً: مفهوم السلوك السياسي	١٨٩
ثانياً: أنواع السلوك السياسي	١٩٠
ثالثاً: العوامل المؤثرة في السلوك السياسي	١٩١
رابعاً: العملية السياسية - مفهومها وعناصرها	١٩٥
خامساً: نظريات السلوك السياسي	٢٠٢



## مقدمة

السياسة نشاط إنساني يختص به الإنسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى، وهذا النشاط ملازم للمجتمعات البشرية وبالتالي لوجود الإنسان، فالسياسة تدخل في صلب تكوين هذه المجتمعات، وهي أبرز النشاطات البشرية وأهمها على الإطلاق. لذلك نرى أنه لا بد من دراسة الضواهر السياسية دراسة علمية منهجية من أجل فهمها واكتشاف القولين التي تحكمها.

هذا، ويعد علم السياسة من أحدث العلوم الاجتماعية، كما ولا تزال المفاهيم والقضايا التي يعالجها موضوع خلاف وجدل بين المفكرين والسياسيين، ومورد ذلك لحداثته من ناحية، ولتدخل المعطيات المكونة للظواهر السياسية، ولانتماء الباحثين إلى مدارس فكرية مختلفة من ناحية أخرى.

إن علم السياسة يسعى لإثبات ما هو كائن لا ما يجب أن يكون، إن منظوره لا يتجاوز الحاضر والمعطى. وهو يهتم بالمؤسسات بالقدر الذي تشكل فيه جزء من الواقع.

يختص علم السياسة بتناوله مواضع تشكل جزء من بيئه الأفراد ولذلك فمن غير الممكن تجنب البحث فيه حتى ولو كانت لدينا رغبة في ذلك، فالقرارات السياسية لها وزن كبير في الحياة اليومية، وفي الأمور الكبيرة والصغيرة.

إن علم السياسة هو أرقى العلوم الإنسانية، لأنه يبحث في علاقات الأفراد والسلطة وعلاقات الدول والمنظمات بعضها مع البعض الآخر مستهدفاً حير الأفراد والجماعات والحكومات، بل حير البشرية كلها وأمنها ورفاهيتها وفقاً لإدراك الإطراف المعنية المساهمة في تلك العلاقات.

إن السياسة كما وصفها أرسسطو (سيدة العلوم) وليس كما يقول البعض (شر لا بد منه)، والسياسة عند الطهطاوي يتوقف عليها انتظام العالم، بمعنى أن العالم

يسعد ويشقى وفقاً للمبادئ التي يتبعها صناع القرار في الداخل والخارج، والسياسة هي القمة في تسلسل العلوم العامة والمعرفة لأنها هي التي تقرر وتخطّط وتتنفيذ، والقرار السياسي هو القرار الأعلى الذي يتخذ صناع القرار.

إن السياسة بحرٌ واسعٌ يتطلّب المزيد من الإسهامات الفكرية والميدانية، وعلى الرغم من الكتابات الكثيرة في هذا المجال فإنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها ببعض المفاهيم السياسية المرتبطة بالديمقراطية والعدالة والمساءلة لأنَّ هذه المفاهيم الصيغ ليست جامدة.

إن تدريس مبادئ علم السياسة لطلاب العلوم السياسية له فائدة كبيرة، فهو يعطي فكرة واضحة لهؤلاء الطلاب عن نشأة علم السياسة كعلم قائم بذاته وعن واقع ظواهر السياسية وأبرزها، ويساعدهم على امتلاك القدرة على تحليل القضايا السياسية تحليلاً منهجياً.

وقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى فصول تسعه، الأولى تضمن مفاهيم متعلقة بتعريف علم السياسة عند مختلف المفكرين والسياسيين، وانتقلنا إلى نشوء وتطور الظاهرة السياسية في الفصل الثاني، ثم قدمتنا عرضاً مختصراً لأهم المناهج المستخدمة في دراسة علم السياسة لتكون عوناً للطلاب الذين سيكملون دراساتهم وأبحاثهم في المستقبل. وقد أفردنا لعلاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى، فضلاً خاصاً، لأنَّ الظاهرة السياسية هي بالأصل ظاهرة اجتماعية تتاثر ببقية ظواهر الاجتماعية وتؤثر فيها، وكان للدولة النصيب الأبرز في هذا الكتاب، فنعرضنا لأغلب النظريات التي تفسر نشوء الدولة وأركانها.

وانتقلنا إلى السطوة السياسي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، وولجنا إلى الجانب المهم المتعلق بالسلطة وأشكالها والأراء التي قيلت فيها، لأنها ما تزال موضوع نقاش بين كثير من المفكرين.

وأفردنا للديمقراطية وعلاقتها بالأحزاب والمعارضة فصلاً متميزاً أفردنا منه  
شرح مختلف المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية.

وآخر الفصول كان عن القوى الفاعلة في المجتمع، بدء بالرأي العام، ومروراً  
بالنقيبات، والبيروقراطيون والقوى المسلحة، وانتهاء بالقوى الضاغطة  
المختلفة. أملين في النهاية أن تكون قد أسلمنا في توضيح هذه المفاهيم في هذا  
الكتاب (مبادئ علم السياسة) المخصص بالأصل لطلاب السنة الأولى في كلية  
العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية والدبلوماسية - جامعة دمشق.

### المؤلف



**الفصل الأول**

**مفهوم علم السياسة**



## أولاً- تعريف السياسة:

تفيد نظرة سريعة على أدبيات العلوم السياسية بأنَّ منشأ الكلمة سياسة في اللغة العربية، كما يذكرها لسان العرب هو من السوس بمعنى الرئاسة، أي القيام على إدارة أمور الناس<sup>١</sup>. أيضاً عرفت السياسة بأنها كل ما يتعلّق بالدولة، حيث يركز اتباع هذا التيار على عمل الدولة كمؤسسة وكمبنية تفاعلية بين الأفراد في مجتمع معين.

أما الكلمة الفرنسية *politique* فتعود بجذورها إلى الكلمة اليونانية *e polis* وتعني الدولة – المدينة أو التجمع الذي تتألف منه المدينة. و الكلمة *ta politica* وهي جمع الكلمة *políticos* تعني الأشياء السياسية والأشياء المدنية والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة، بينما الكلمة *e politique* تعني الفن السياسي<sup>٢</sup>.

في حين أن الكلمة *politics* في اللغة الانكليزية تعبر عن النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات فيما يخص توزيع الموارد فنرى مثلاً David Easton يعرف السياسة بأنها "التوزيع السلطوي للقيم في مجتمع"، وأيضاً ينحو في هذا الاتجاه هارولد لازويل HAROLD LASWIL حين يعرف السياسة بـ WHO GETS,WHAT, WHEN,AND HOW ؟ وبهذا حمل التعبير الانكليزي POLITICS الصراع المُشرعن على توزيع القيم في المجتمع. وأيضاً يمكن الإشارة إلى أنَّ هذا التعبير يشير إلى الاهتمام بشؤون الفرد والجماعات في إطار التنظيم العام أو النظام السياسي والاجتماعي لمجتمع معين.

<sup>١</sup>

- حسن صعب، علم السياسة، بيروت ، دار العلم للملائين، ١٩٨٥، ص ١٩ .

<sup>٢</sup> - المرجع السابق ص ٢٠

harold laswell , politics ,who gets,what,when,how, London ,peter smith,1963 p. 10 .<sup>٣</sup>

p13

أما الموسوعة الكبيرة الفرنسية، فتعرف السياسة بأنها «فن حكم الدولة»<sup>٤</sup>.

هذا ولا جدال في أنَّ السياسة أصبحت تمثُّل في وقتنا الحاضر مسألة حيوية بالنسبة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والمشغلين بالسياسة، كما أنها حيوية لكل إنسان يعيش ظروف مجتمعه، فكل فرد لديه مشاعر خاصة وأنجاهات معينة نحو المسائل السياسية، لقد أصبح عالم اليوم «عالم سياسة»، والسياسة والحكم هما من أقدم مظاهر نشاط الإنسان من وجهة نظرى، ولقد ذهبت الجامعات الأوروبية والأميركية إلى التركيز على دراسات السياسة والنشاط السياسي والصراعات، وعلى دراسة أنظمة الحكم ، إن السياسة تحمل في طيئتها خطر الصراع المستمر وبكافأة أشكاله المعروفة، قال فولتير : «إذا أردت أن تتحدى معي فعليك أن تحدد مصطلحاتك». لهذه العبارة قيمة، خاصة إذا كنا إزاء موضوع اختلف فيه الآراء وتبينت إلى درجة كبيرة، فقد جاء في الأسيكليوبيديا الكبيرة أنَّ السياسة تعنى اصطلاحاً «فن حكم الدولة». ولذلك يمكن تعريف علم السياسة بأنه علم حكم الدول، أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنيين وبالدول الأخرى<sup>(٥)</sup>. وبصف العالمة روبيير السياسة بأنها «فن حكم المجتمعات الإنسانية»<sup>(٦)</sup>. وتتراوح السياسة تبعاً لذلك بين حدّها الأدنى حاجة أولى من حاجات الاجتماع البشري، وكضرورة بدائية للتَّأْلِيف بين المصالح المتنازعة في المجتمع، وبين حدّها الأعلى كصورة للحضارة، وكعنوان للمستوى التنظيمي التحضرى الذي بلغه الإنسان، وهي في الحالين في خدمة التنظيم الحضاري على مختلف مساراته،

<sup>٤</sup> - حسن صعب ، مرجع سلبي ص ٢١

<sup>٥</sup> - انظر : حسن صعب، علم السياسة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٢-١٧، عن Marcel Prefot: La science politique, Paris, 1963, P. 8.

وللزبير حول مفهوم السياسة انظر: حسن صعب، مقدمة لدراسة علم السياسة، بيروت، ١٩٦١، ص ٤٢٩ دوفيجيه، مدخل إلى علم السياسية، ترجمة د. جمال الاتاسي، دمشق، ص ١٧ وانظر كذلك: Robert Dahl: Modern Political Analysis, Foundation of Modern Political Science Series, New Jersey, 1963, P.13.

<sup>٦</sup> - حسن صعب ،علم السياسة ، مرجع سلبي ص ١٩

ويعبّر العلامة ابن خلدون عن هذا التلازم بين السياسة والحضارة فيقول: «... إنَّ الدُّولَةِ وَالْمَلْكَ لِلْعَرَانِ بِمَثَابَةِ الصُّورَةِ لِلْمَادَةِ، وَهُوَ الشُّكْلُ الْحَافِظُ لِبَنْوَعِهِ لِوُجُودِهِ، وَقَدْ تَفَرَّزَ فِي عِلُومِ الْحِكْمَةِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اِنْفَكَاكُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْأَخْرِ، فَالدُّولَةُ دُونَ الْعَرَانِ لَا تَتَصَوَّرُ، وَالْعَرَانُ دُونَ الدُّولَةِ وَالْمَلْكِ مُتَعَذِّرٌ، فَتَعْتَيْنُ السِّيَاسَةَ لِذَلِكَ»<sup>(٧)</sup>.

السياسة هي صناعة الخير العام، وقد رجح ابن خلدون خيرها على شرها، فوصف الإنسان من حيث هو إنسان بأنه: «... إلى الخير وخلاله أقرب، والملك والسياسة إنما كانوا له من حيث هو أنه إنسان، لأنها خاصة للإنسان لا للحيوان، فإذاً خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك، إذ الخير هو المناسب للسياسة»<sup>(٨)</sup>.

إننا نذكر دائمًا أنَّ السياسة هي فن المساومة والتسوية، ولا نعرف حضارة نشأت وازدهرت إلا في ظلِّ الحكم السياسية<sup>(٩)</sup>. وفي اليوم فإنَّ السياسة تشمل كافة الأنشطة السياسية والمشكلات المطروحة أمام المجتمع ومن حوله، ويعرفها بعض الأدباء على أنها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني، التي يتجلّى فيها الصراع حول الخير العام من جهة، ومصالح الجماعات من جهة أخرى، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراره<sup>(١٠)</sup>. وأحياناً يقصد بالمعنى تلك العمليات التي تحدث داخل نطاق الدولة. وعموماً فإنَّ معظم التعريفات الحديثة تتجه نحو الاعتراف بأنَّ جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة، والعلاقة بين مصالح الجماعات، وهذا يمكن القول إنَّ الصراع والقوة والسياسة العاملة

<sup>٧</sup> - انظر: عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦، ص ٦٧٨.

<sup>٨</sup> - ابن خلدون، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

<sup>٩</sup> - حسن صعب، المرجع السابق، ص ٢٥.

<sup>١٠</sup> - See Kolb and Gould: A Dictionary of the Social Sciences, Tavistock, 1959, P. 515.

هي العناصر التحليلية الرئيسية في تعريف السياسة، ومن ثم أكد كثيرون على أهمية القوة «فال فعل السياسي هو ذلك الذي يتم من منظور قوّة»<sup>(١١)</sup>. بينما وضع آخرون عنصراً آخر موضع الاهتمام الأساسي، فنجد العالمة ديفيد إيستون يؤكد أنَّ السياسة يقصد بها طبيعة السياسة العامة التي تضطلعها لجنة<sup>(١٢)</sup>.

وهناك اتجاه آخر في تعريف السياسة على أنها «علاقات القوة بين الناس». «فالسياسة هي السيطرة»<sup>(١٣)</sup>. كما أن هناك إجماع على اعتبار السياسة «ضرب من ضروب الفن»، إذ لا بد من وجود «مهارات سياسية» لدى كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم. وهذه المهارات تزداد عادة من خلال الخبرة العملية، لكن الخبرة وحدها ليست كافية، إذ يتعمّن أن تتساوى عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب والخلق وبعد النظر والإلهام والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار أسلوب وأدوات الوسائل، ومعنى ذلك كلّه أنَّ السياسة تحتاج إلى نوع من الحكمة العملية. ويؤكد الذين يتبنون هذا المنظور أنَّ تعلم السياسة ومعرفة دروسها لا يتمُّ عن طريق المنطق فحسب، ولكن يحتاج إلى تطبيق الإلهام والاستدلال الحدسي، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يوجه عذبة خاصة إلى «فن ممارسة الحكم»، على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية النقد الفني أو الأديب حين يعني بمسائل مثل التسوازن والانسجام والإلهام والتشذّع<sup>(١٤)</sup>.

<sup>١١</sup> - Laswell and Kaplan: Power and Society, New Haven 1950, P. 240  
See: David Easton: Analyse du Système Politique, Traduction de Pierre Roheron, - <sup>١٢</sup>  
Paris, 1974.  
See also: David Easton: The Political System n.y.1953 p.128 .

وللمزيد حول اراء إيستون انظر:

Ernest Parker: Principles of Social and Political Theory, Oxford-University Press,  
1951.

<sup>١٣</sup> - Laswell, H: Who Gets What, How and When, N. Y. 1953.

<sup>١٤</sup> - See: Arnold Brech: Political Theory, Princeton University Press, 1959.

السياسي هو ذلك الذي يرتفع بغاية السياسة عن مستوى مجرد فضن التزاعات إلى مستوى مغایر - مستوى أن يبقى معه فضن هذه الخلافات أمراً لازماً بالطبع، يتلزم على ضوء العدل وبوحي الحق ضمن إطار منهجية موضوعية مسؤولة واعية<sup>(١٥)</sup>. وهذا يعني أن السياسي يرتفع بالسياسة من مستوى «الفن الدجّال» إلى مستوى الفن الخالق العقري، فالسياسي بمفهومه الرائع هو ذلك الذي تقترب على يده السياسة أقرب ما تقترب إلى العلم<sup>(١٦)</sup>. ويدهب ملحم إلى تعريف السياسة بأنها: «الفضن السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات - الحل الذي يقدر، إذا ما تحدّأ أحد المتنازعين أو جميعهم معاً على فرض احترامه عليهم... السياسة هي التسويات المسموعة للخصومات»<sup>(١٧)</sup> ويصفها آخرون بأنها «النكالب على المكاسب» بينما قال عنها العالمة ولیام ماکبراد: «أنها عمل قذر» ووصف السياسي بأنه «جامع نفايات»<sup>(١٨)</sup>.

وهكذا يتميّز القرن العشرون بظاهره طغيان «السياسة» على كل شيء، إلى درجة أن الناس بدؤوا يربطون كل عمل لا أخلاقي بالسياسة، فهي عندهم ذلك

<sup>١٥</sup> - انظر: ملحم فربان، المنهجية والسياسة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٤٢، ٤٤٣، وانظر:

Froman, Lewis: People and Politics, Englewood Cliffs, 1962.

<sup>١٦</sup> - See: Weldon, T. D: The Vocabulary of Politics, P. 165.

<sup>١٧</sup> - انظر: ملحم فربان، المنهجية والسياسة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٢.

Gilbert Abearian: Contemporary Political Systems, New York 1970.

William Leon McBride: The Nature of Political Philosophy and the Attempt to go Beyond Politics, in: Akten des XIV internationalen Kongresses Für Philosophie, Wien 2-9. Sept. 1968, Universität Wien, 1970, P. 247.  
وبنصح المؤلف الرجوع إلى كتاب:

Peter Merkl: Political Continuity and Change, N. Y. 1967. PP. 6-13.

هذا وتحتقر الكتب التالية أفضل ما ظهر حول مفهوم السياسة وعلم السياسة:

Barker, Ernest: Reflections on Government, N. Y. Oxford University Press 1942.

Bluhm William and David Easton: Theories of Political Systems: Classixs of Political Thought and Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall, 1965.

Curtis, Michael: Nature of Politics, N. Y.

Robert Dahl: Modern political Analysis, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963.

Easton David: A System Analysis Of Political Life, N. Y. 1965.

Eckstein, Harry: Comparative Politics, A Reader, New York, Free Press, 1963.

«المخلوق الفني» القادر على خلط المفاهيم و على صنع أشياء قد لا تخطر للشيطان ببال، من هنا يرى البعض أنَّ الممارسة السياسية متعدة في مستوى الجنس والمقامرة، لأنَّ جانب المغامرة والانتشار واحد في الحالين، ولا عجب إذا تعلق السياسي بهوايته برغم كلِّ ما يلحقه من أذى، فكلُّ ذلك يمدون في سبيل المجد السياسي والسلطة، وقد تتبَّه أصحاب أفلام الإثارة والأدباء إلى هذه الظاهرة، فأكثروا من تأليف الروايات التي تجمع بين السياسة والجنس ونافسوا الروايات البوليسية والجاموسية، وأفلام رعاه البقر التي كانت حتى عهد قريب تحكر السيطرة على أفقَّة المشاهدين، ورغم هذا كله فإنَّ لكلمات نابليون معنى عميقاً: «السياسة قدرنا»، وهي قدرنا بالفعل: شئنا أم أبينا وعليينا أن نتعامل معها من هذا المنطلق.

#### ثانياً - طبيعة السياسة:

يعد الإنسان كائناً سياسياً بالفطرة، حيث ينفرد بالقدرة على التنظيم السياسي والإداري. وقد بَرَزَ هذا السلوك التنظيمي لدى الإنسان منذ البدائل الأولى لظهور الجماعات الإنسانية. ولذلك فالسياسة لها طبيعة إنسانية تتخصّ بشؤون المجتمع، وهي متتجدة دائمة، وتتضمّن للتغيرات أساسية تتأثر بالمحيط والعوامل الشخصية للأفراد والمجتمعات، فهي أيضاً تعبر عن مطالب الإنسان وحاجاته لتنظيم حياته وتفاعلاته اليومية.

وبذلك نجد أنَّ السياسة مصطلح يحمل العديد من المعاني ولذلك يحمل علم السياسة ذات المعنى، لأنَّ علم السياسة هو علم دراسة الظاهرة السياسية. وكذلك ينظر البعض إلى طبيعة السياسة على أنها تحمل دلالات عديدة، وبناء على ذلك فهي مرتبطة بالأخلاق والمجتمع والاقتصاد والجغرافيا وكل العلوم الإنسانية والطبيعية بشكل أو بآخر، ويرى البعض أنَّ السياسة تتصرف ببعض الخصائص:

- ١- إن السياسة تمتاز بالمرونة بسبب الأفاق الواسعة التي تعالج فيها القضايا الإنسانية الشائكة. فليست المعالجة مقتصرة على الجوانب القانونية والمؤسسة، وإنما على الجوانب المتغيرة في الحياة الاجتماعية، ولذلك، فإن الحاجة إليها قائمة في كل زمان ومكان، سواء في حل النزاعات، أو البحث عن البدائل المرغوبة لدى صناع القرار، أو التسوية والتحكم والواسطة.
- ٢- السياسة تجمع بين العلم والفن والقوة والقدرة والنفوذ والعقيدة ومن هنا تأتي أهمية الظاهرة السياسية للتوعي طبيعة هذه الظاهرة.
- ٣- إنها متغيرة وليس ثابتة، لأنها مرتبطة بهذه الظروف المتغيرة والأفكار المستجدة والتأثير المتبدل بينها وبين الإنسان الذي يستمر بالبحث عن الأفضل، لذلك تتغير القناعات وتتبدل الآراء السياسية بفعل الاحتكاك بين الأفراد والجماعات والدول.
- إنها تصارعية من ناحية، وتعاونية من ناحية أخرى سواء على صعيد الفكر السياسي أو على صعيد الممارسة السياسية للأفراد والجماعات.
- ٤- وأسباب الصراع والتعاون كثيرة ومختلفة وهي مادية ومعنوية، مرتبطة بالقدرة والقوة والنفوذ، والسعى إلى الحكم والسيطرة وتحقيق المصالح المختلفة والمكاسب المختلفة لكل طرف من الأطراف.
- ٥- السياسة لها طبيعة سلمية فهي لا تتجاوز استخدام العنف وإذا لجأت إلى العنف تتحول من نطاق السياسة إلى نطاق الحرب، ولكن السياسة تتجاوز إلى التهديد باستخدام القوة، وإلى التأثير على الآخرين لتحقيق المصالح الوطنية.<sup>١٤</sup>

<sup>١٤</sup> فحطان احمد الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية، عمان ،الأردن، دار مجلداوي ، ٢٠٠٤ ص ٤٥

### ثالثاً - الوظائف الأساسية السياسة::

إن الغاية من السياسة كما يراها بعض المفكرين هي:

١- **الخير العام**: مما لا شك فيه أن الخير العام يعد من أهم أهداف السياسة في أي مجتمع من المجتمعات. إذ يتضمن أمن وسلامة الفرد والجماعة والدولة وسعادتهم ورفاهيتهم، فقد كان سبب البحث عن السعادة هو المحور الأساسي لدراسة السياسة منذ أيام الإغريق وحتى عالمنا المعاصر، وقد جهد الفلاسفة في توضيح غاية السياسة منذ أفلاطون، الذي يعتقد بأن الحاكم يجب أن يكون عالماً وفاضلاً وفليسوفاً لكي يقود النام إلى الفضيلة والكمال والسعادة.<sup>٢١</sup> وقد نهج أرسطو نفس المنهج، في البحث عن العدالة والحاكم العادل، ولكن بطريقة واقعية من خلال الممكن، وتوفير الحياة الفضلى للجميع، ودعا إلى تقييد الحاكم بالقانون منعاً للاستبداد، وأعلن أنَّ هدف التنظيم السياسي هو تحقيق الخير ونشر الفضيلة وإتاحتها أمام الأفراد لكي يبلغوا أفضل حياة ممكنة.<sup>٢٢</sup>

كذلك أكد العلماء وال فلاسفة المسلمين أنَّ الغاية من السياسة هي تحقيق الخير العام ولذلك طرح الكثير منهم تصوراتهم للدولة والحاكم، وكان الفارابي في مقدمة من دعا إلى المدينة الفاضلة والحاكم العالم الذي يتمتع بمواصفات عالية ومتغيرة كالمعرفة بأحكام الدين والعلم والرأي والأخلاق والشجاعة.<sup>٢٣</sup> بالإضافة إلى الفارابي ظهر فلاسفة وعلماء مسلمون أمثال ابن سينا الذي تبع أفكار الفارابي.

ويصف ابن خلدون السياسة بأنها صناعة الخير العام، وقد رجح خيرها على شرها وأصفاً الإنسان بأنه إلى الخير أقرب.

<sup>٢٠</sup> أرسطو السياسة ص ٢٤٥-٢٦٠.

<sup>٢١</sup> علام فتحي ثابت عبد الحقظ ، النظرية السياسية المعاصرة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١-

<sup>٢٢</sup>

<sup>٢٣</sup> الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٧٠ ، ص ٢٣

**٢- الوصول إلى السلطة والنفوذ:** و هو الغاية الثانية من السياسة ويعتبر من المسلمات الآن، أن جميع الأفراد والأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية وصناديق الاقتراع، أو بالوسائل غير الشرعية كالانقلابات العسكرية.

ويرى البعض بأنه غالباً ما تكون الأهداف الأساسية للسياسة خدمة الشعب وتحقيق مصالحه والحفاظ على أمنه وسلامته، لكن سلط بعض الحكم يجعل هذه الأهداف تغيب وتتصبح مسألة ثانوية مقابل شهوة الحكم وحبه للبقاء في السلطة.

### **٣- تحقيق المصالح المشتركة:**

من المعروف أن العملية السياسية داخل المجتمع تمثل مجموعة من التفاعلات بين مجموعة من الرغبات والاتجاهات، ففي حين نجد على سبيل المثال بعض الجماعات تسعى إلى تحقيق هدف معين مثل تحسين أداء القطاع العام عن طريق الشخصية وإيجاد المنافسة بين القطاع العام والخاص، ونجد فريقاً آخر يريد الإبقاء على القطاع العام والمحافظة عليه، لأنه يأوي نسبة كبيرة من العاملين، كذلك نجد أن بعض القوى السياسية والاقتصادية في مجتمع معين تزيد الانفتاح على النظام العالمي، البعض الآخر يريد الحماية للصناعات المحلية، فالسياسة تأتي كوسيلة أساسية لحل مثل هذه الصراعات التي تخلق في مكالها التعاون للمصلحة العامة. كذلك على المستوى الدولي يخدم اتفاق مجموعة من الدول على إقامة علاقات تعاون وتحالف بينها مصلحة هذه البلدان جمعاً.<sup>٢٢</sup>

<sup>٢٢</sup>- قحطان احمد الحمداني الأصول في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٨٢

**٤ - تحقيق السلام والونام والوفاق:** كما ذكرنا سابقا، فإن السياسة لها غاية سامية أخرى وهي تحقيق التعايش بين الأفراد والجماعات والدول المختلفة في أفكارها ومبادئها وممارساتها، واحترام كل طرف قناعات الطرف الآخر وتوجهاته، لا سيما أن كل طرف لا يستطيع أن يلغى الآخر.

#### **٥ - تحقيق الازدهار والرفاية والسعادة:**

إن تحسين أداء الأفراد والمؤسسات واعتماد التنظيم الإداري والجماعي في المجتمع يعد أمراً ضرورياً لاستمرار الحياة الاجتماعية وتحقيق الازدهار والرفاية.

فالسياسة تقدم الوسيلة التي من خلالها يختار المجتمع النظام السياسي والاقتصادي الذي من خلاله يسعى إلى تحقيق الرفاية والسعادة لأفراده، سواء أكان هذا النظام رأسمالياً يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أم اشتراكياً يقوم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج.

لذاك، تعد السياسة الناجحة قادرة على توفير كل مستلزمات النجاح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الأفراد والجماعات وتنظيمهم، وتشريع القوانين والأنظمة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع كي يتم التقدم والإبداع والبناء الحضاري في ظل استقرار المجتمع.<sup>٢٤</sup>

#### **٦ - حل الخلافات بالطرق السلمية:**

السياسة حاجة من حاجات المجتمع البشري وضرورة رئيسية للتأليف والتوفيق بين المصالح المتنازعة في المجتمع وصولاً إلى حالة سلمية ومستقرة بين الأفراد، أما الحرب فهي حالة الاستثناء رغم انتشارها.

<sup>24</sup> ميثاق الأمم المتحدة والعديد من الوثائق الرسمية في المنظمات الدولية، في كتاب عصام سليمان، ص ١٢

والسياسة كفيلة بإيجاد وسيلة لجمع الأطراف المتنازعة في حوار لإزالة أسباب الخلاف وإيجاد طرق بديلة لحل النزاعات بالطرق السلمية. هذا على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد الداخلي فمن المعروف أن أغلب المجتمعات تتكون من جماعات ومرانكز قوية ذات انتماءات وسمويات مختلفة، وبذلك تكون المصالح في أغلب الأحيان مختلفة. هذه الانتماءات المختلفة سواءً كانت دينية أو عرقية فهي تشكل نقطة صراع أو اختلاف ، فالسياسة تلعب دوراً هاماً في إيجاد طرق وتسويات لحل هذه النزاعات المختلفة ، حيث يعتبرها البعض الحل المطاع للمنازعات و التسويات المسنوعة للخصومات.

٧- الْبَحْثُ عَنِ الْحَقِيقَةِ:

لقد كانت دائماً الحقيقة الهدف الأساسي للبحث في السياسة منذ القديم، فقد ركز الفلاسفة دائمًا على البحث عن الحقيقة وجعلوها جوهر اهتمامهم، لأنَّ الحقيقة تحرر الإنسان بالمعرفة، وبالحقيقة يتم تحسين المصير الإنساني. فالعلاقة بين المعرفة السياسية وتوظيفها لصالح الإنسان وتحريره من كلِّ القيود ليسيطر على البيئة المحبطة به، وكذلك لتذليل جميع الصعوبات التي تواجهه. هذه العلاقة هي المركبة الأساسية للسياسة.<sup>٦٢</sup>

#### ٨- المراجعة المستمرة للطلاب:

من الوضع أن ، رسمة السياسة بالطرق الشرعية، دراسة السياسة بالطرق العلمية تساعد على مراجعة المسلمات والأنظمة السياسية بنظرة نقدية نابعة من الواقع و البحث دائمًا عن أفكار جديدة تلائم المستجدات الحياتية، وهذا يتطلب

<sup>2</sup> - ملحم قربان : « دوراتي في المجمع»، المجمع ، ١٩٨٦، ٢٣، ٣٠٣-٣١٣ . شير ، كلية الاداعية لش. انتك ، الشتر ، ١٩٨٦، ١٥٨-١٥٩ .

١٢- محمد سليمان، متذر، ...، اليمان، تلر ونماذج، عالي، دار بالميورس ١٩٨٦

المشاركة الجماعية من خلال التعددية السياسية وحرية الأحزاب وحرية القسول  
وال فعل.<sup>٢٧</sup>

## ٩ - تحقيق إنسانية الإنسان:

إن الإنسان كان وما زال المحور الأساسي ليس فقط لعلم السياسة بل للنشاط السياسي أيضاً، فالسياسة هي علاقة الإنسان بالإنسان الآخر، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، ولذلك فالسياسة تسعى لتحقيق إنسانية الإنسان من خلال تنظيم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس لخدمة المصلحة العامة وخدمة الفرد وتساعده على تحقيق ما يقمناه<sup>٢٨</sup>

## ١٠ - تكوين روح المواطنة:

تساهم السياسة في خلق روح المواطنة وتطويرها وتعزيزها، من خلال التركيز على القيم الدينية والدفاع عن الوطن والتضحية في سبيله، والمشاركة فسي الأعمال التي تهم الشعب بشكل عام، وأداء الواجبات والتمتع بالحقوق، حيث الفرد على الالتزام الأخلاقي بقضايا الوطن والأمة .  
وبتعزيز روح المواطنة تتم تقوية النظام الديمقراطي، وإيجاد ثقافة سياسية جديدة تكون أساساً لبناء نظام يتم معه حكم الشعب نفسه بنفسه.<sup>٢٩</sup>

## ١١ - الإعداد للوظائف :

الاهتمام بالسياسة شيء ضروري كما ذكرنا لتشمل جيل واعٍ مسؤول، هذا وإعداد أفراد للوظائف العامة، فدراسة العلوم السياسية وإنشاء المعاهد والمراكم والجامعات لتقديم المعرفة السياسية يساعد على تأهيل الأفراد للعمل في الوظائف العامة، سواء الداخلية أو الخارجية.<sup>٣٠</sup>

<sup>٢٧</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت ، الجامعة اللبنانية ، ١٩٩٨، ص ٥٣

<sup>٢٨</sup> حسن صعب ، علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٨

<sup>٢٩</sup> حافظ عدنان الدينبي ، المدخل إلى علم السياسة ، بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٣٨ - ٣٩

<sup>٣٠</sup> المرجع السابق، ذاته، ص ٤١ - ٤٢

مما سبق نجد أنَّ السياسة لها أهداف وغايَاتٍ محورها الفرد الإنساني، الذي يسعى من خلال المعرفة السياسية إلى السيطرة على البيئة المحيطة به من أجل التصدي للصعوبات وخلق مناخ ملائم للإبداع ، كذلك السياسة تعطي الإنسان الفرصة لإيجاد نظام سياسي يقوم على احترام حقوق الإنسان، والحرِيات العامة للجميع، كي ينعم الفرد والمجتمع بالرفاهية والسعادة، وهي الغاية الأساسية للإنسان منذ القديم وحتى الآن. من هذا نجد أنَّ السياسة هي فعلاً صناعة الخير للجميع، وهي النشاط الذي يرقى بالإنسان إلى مرتب عاليٍّ، وهي التنظيم والإدارة، وهذه الميزات هي التي تفرق وتميّز الإنسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى.<sup>٣١</sup>

#### رابعاً- المجتمع السياسي:

من المعروف أنَّ مجال علم السياسة يتمثل في المجتمع السياسي، السُّذْجُ يعني مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تتحقق وتحتها بعمل من أعمال القوة المادية، قوله الاحتياط الفعلي لأدوات القمع والإكراه داخل الجماعة، مع إقراره بالوعي الذاتي والجماعي لهذا الاحتياط لأدوات القمع بهدف مشترك هو السعي لتحقيق تكامل الجماعة .<sup>٣٢</sup> ولكن هناك من يخالف هذا الرأي، ويعتقد بأن المجتمع السياسي يشكل مجال علم السياسة، الذي يدرس العلاقات الاجتماعية في هذا المجتمع، خاصة وأنَّ هذه العلاقات لها تأثير على توزيع القيم بين أفراد المجتمع.

إنَّ المجتمع السياسي لابد له من سلطة تنظم هذه العلاقات بين أفراده، وهذه السلطة هي الوحيدة التي تعكس حقيقة المجتمع السياسي المتمثل باحتكار لقوة لتحقيق الأنسجام والتكميل في المجتمع .

<sup>٣١</sup>- حسن صعب ، علم السياسة : مرجع سابق، ص ٣٥

<sup>٣٢</sup>- محمد طه يدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٧٢ ، ص ٦٥

## **خامساً- علم السياسة :**

قبل الحديث عن علم السياسة، لابد لنا من تعریف العلم بشكل عام ثم ترى فيما إذا كان علم السياسة يشكل علماً أم لا؟.

إنَّ كلمة "علم" تعني للبعض مجموعة من المعرفة في مجال معين ، وللبعض الآخر مجال من المعرفة يختص بالتكنولوجيا أو الرياضيات أي العلوم الطبيعية. بينما يرى فريق آخر أنَّ العلم هو المنهج الذي تتبع فيه الخطوات العلمية التي تعتمد على العقل والملاحظة والتجريب للحصول على معرفة في مجال من المجالات.

بهذا التعريف نرى أن للعلم خصائص، منها :

١-أن يكون للعلم موضوع للبحث .

٢-أن يكون للعلم منهجة للبحث .

٣-أن يكون هناك تراكم في هذا المجال .

بالتفصيل ، أن يكون للعلم موضوع: لا يمكن لأي علم من العلوم أن يوجد دون أن يكون له موضوع يشكل الجوهر الأساس للدراسة ، فعلم الجيولوجيا له موضوع الأرض ، وعلم البيولوجيا له موضوع كل الظواهر التي تتعلق بالحياة من الخلية وغيرها من مواضيع أخرى. والسياسة هذا النشاط البشري، هو أيضاً يشكل موضوعاً لعلم يمكن أن يدرس هذا النشاط الإنساني الهادف إلى تنظيم وإدارة أمور المجتمع.

أما فيما يتعلق بالمنهج: أي أنَّ كلَّ علم لابد له من طريقة بحث ومنهجية يتبعها ...  
الباحثون والعلماء في هذا المجال لدراسة الظواهر المتعلقة بالموضوع سواء كانت طبيعية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية. فالعلوم الطبيعية تعتمد على التجريب والمقارنة، واستخدام طرق مختلفة لدراسة الظواهر الطبيعية، كذلك

العلوم الاجتماعية لها طرقها في دراسة الظاهرة الاجتماعية بطرق علمية تعتمد على الملاحظة والاستقراء والتجريب .

هذا و يمكن القول أن العلم يختلف عن بقية مصادر المعرفة الأخرى بأنه موضوعي وليس ذاتياً ، أي أنَّ العلم يجب أن يفصل بين الذات والموضوع ، فالمعرفة الفلسفية على سبيل المثال تقوم على رأي شخصي لا يستطيع فيلسوف آخر أن يبدأ من حيث انتهى الفيلسوف الآخر. بينما في الطرق العلمية الموضوعية يمكن لأي باحث في هذا المجال أن يبني على ما سبق، ولذلك يكون هناك تراكم في هذا المجال ويتم التطور في هذا العلم.<sup>٣٢</sup>

أما بالنسبة للتراكم في علم السياسة، فإذا ما نظرنا نظرة سريعة إلى الكتب والمجلات الموجودة في المكتبات، نحصل على الإجابة على سؤال التراكم في علم السياسة. فهناك آلاف الكتب والمجلات والدوريات التي تهتم بدراسة الطواهر السياسية، وكذلك تدرس الجامعات والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم علم السياسة كفرع خاص تتفرع عنه مجموعة من الاختصاصات العلمية. مما سبق نجد أنَّ علم السياسة هو علم تتوافق فيه الشروط السابقة، من وجود موضوع ومنهجية وترابع، ولذلك لم تعد طبيعة هذا العلم محل جدل كبير حول إمكانية دراسة الطواهر السياسية بطرق علمية.<sup>٣٣</sup>

مما سبق أيضاً، نجد أن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم، وتدرس مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، والطريقة التي يسلكها الحكم، وبذلك تكون الأساس الموضوعية للعلم قد اكتملت بوجود الشروط المطلوبة لقيام علم مستقل.<sup>٣٤</sup>

<sup>٣٣</sup>- Stephan stansy , politics, the basics,routledge, London , 2006 p. 30

<sup>٣٤</sup>- الموسوعة العلمية ، بإشراف عبد الوهاب الكيالي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٣٢٧

والسؤال الآن، هل تتوافر هذه الشروط في علم السياسة؟  
للإجابة على هذا السؤال لابد لنا من تحديد موضوع علم السياسة والمنهجية  
المتبعة في دراسة الظاهرة السياسية، ومن ثم نرى فيما إذا كان هناك تراكم في  
هذا العلم أم لا؟.

من الواضح أنَّ الظاهرة السياسية والسلوك السياسي والمؤسسة السياسية هي  
موضوع علم السياسة. فالنشاط الهدف للإنسان لتنظيم وإدارة شؤون المجتمع  
قديم. ويرى البعض أنَّ هذا النشاط له قوانين أو شبه قوانين تحكمه ، ولذلك  
يمكن أن يكون هناك نماذج من السلوك تتكرر في المجتمع ونماذج من الظواهر  
لها صفة السياسة ، وبما أنَّ هناك أيضاً ظواهر سياسية ولها نوع من التمطية  
والخدوش والتكرار ، فهي موضوع للدراسة ، والعلم الذي يدرسها يجب أن يكون  
علم السياسة.<sup>٣</sup>

أما فيما يتعلق بالمنهجية، فعلم السياسة اعتمد طرقاً عديدة في دراسة الظاهرة  
السياسية. فابتداءً كانت عبارة عن مجموعة الكتابات التي اتسمت بالصبغة  
الفلسفية ، والتي كانت تبحث عن العدالة ، وكيف يمكن أن يحصل المجتمع  
على السعادة والرفاهية ، ولذلك نرى أن الكتابات الأولى فركزت حول مفهوم  
المدينة الفاضلة والعدالة والحاكم الفيلسوف والشروط التي يجب أن تتوافر في  
الحاكم كي يصبح حاكماً ، وما هي أفضل أنواع النظم السياسية ، أي أنظمة  
الحكم. إنَّ هذا النوع من الدراسات يعود إلى الإغريق، وغير من يعشل هذا  
المنهج في العمق هو الفيلسوف الإغريقي أفلاطون.

أما الاتجاهات الأخرى التي تقوم على الملاحظة والوصف والتحليل، ومن ثم  
الملاحظة والتجريب فيتمثل في المنهج الذي يطلق عليه البعض اسم "المنهج  
العلمي أو المنهج الوضعي" الذي تبلور في القرن التاسع عشر في العلوم

<sup>٣</sup> حصدقة قاضل ، مبادئ علم السياسة، دار التوفيق ، ١٩٩٨ ، ص ١٧-١٨

الاجتماعية، وقد انتقل هذا المنهج إلى العلوم الاجتماعية من العلوم الطبيعية بعد العديد من النجاحات التي حققتها العلوم الطبيعية خلال القرون السابقة. هذا وبعد أو غست كونت من الأوائل الذين قالوا وكتبوا وأشاروا إلى أنه يمكن دراسة الظاهر السياسي كما تدرس الظاهر الطبيعية بالمشاهدة والتجربة.<sup>٣٧</sup>

هذا belum تحظ دراسة المبادئ الخاصة بعلم السياسة في أيام فترة سابقة من تاريخ العالم بالأهمية التي تحظى بها الآن، فنحن نعيش في مجتمع معقد يمر بتغيرات سريعة، وإزاء هذا تسود جميع الدول الحديثة خلافات كبيرة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فهناك اختلاف واسع للنطاق بين المعنيين بعلوم السياسة والمجتمع حول شخصية «علم السياسة». مما من تعريف لعلم السياسة قبل به جميع الاختصاصيين<sup>(٣٨)</sup>، وقد أزداد هذا الميل إلى الاختلاف، الذي شترك فيه أكثرية العلوم الاجتماعية، بسبب غموض المفردات التي تتميز بشمول غريب، إذ نلاحظ إلى جانب التعارض القائم حول الأساس، وجود اختلافات لفظية أدت إلى مزيد من الغموض والحرارة، وينشأ عن ذلك شك لا يُعقل أن تخفيه؛ إله مظهر من مظاهر الضيق الذي يرد على ألسنة مختلف الأوساط التي لا تعطف كثيراً على هذا العلم، وبما أن علم السياسة لم يبلغ بعد مرحلة متقدمة، فإنَّ الصراع حول تعريفه سيستمر إلى سنوات طويلة<sup>(٣٩)</sup>. لقد تميَّز الإنسان منذ أرسطو أن يمتلك علماً سياسياً حقيقةً يتَّصف باليقين، وإذا اكتفى العلم السياسي بأن يكون وضعيًا فإنه يشمل حسب تعريف بريلو «المعرفة المنهجية المنظمة للظواهر التي تتعلق بالدولة». وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن تعريف

<sup>٣٧</sup> Hover, the element of social scientific thinking ISed,s.m.p., new York, 2003 p. 27  
See: H. G. James: The Meaning and Scope of Political Science, in "Southwestern Political Science Review", June, 1920.

وقد عرف هنا جيمس علم السياسية بأنه علم الدولة وعلم العلاقات بين الأفراد والحكومة وكذلك علم الفكر السياسي.  
<sup>٣٩</sup> See: Dillon, Leiden and Stewart: Introduction to Political Science, N. Y. 1958. P.35.

القانون العام والقانون الدستوري والقانون الإداري وتاريخ الأنظمة السياسية، ولكن يبدو للكثيرين ضرباً من الوهم أنَّ نكون علماءً دقيقةً للسياسة على غرار العلوم الطبيعية، وإنْ ثمة علوماً سياسية وليس علم سياسي، والواقع أنَّ علمَاً كهذا يعني أننا نستطيع وضع قواعد صحيحة للعمل مبنيةً على تعبيبات دقيقة، ولكنَّ هذا يعني أننا نجعل من رغباتنا حقيقة ثابتة، وفي هذا المجال يرى غاستون بوتوول أنَّ البشرية ما تزال بعيدة عن «السياسة» القائمة على أصول العلم، فكلُّ ما نراه من «سياسة» ليس سوى ضرب من ضروب الفن، بما فيه من حدس ونجاح وحظٍ وفشل<sup>(٤١)</sup>. ويندو ظاهرة «الدولة»، لكثير من الكتاب، كأساس طبيعي لا بديل له لهذا العلم، «ماذا يمكن أن يكون موضوع علم يلقي بذاته بعلم السياسة إن لم يكن الدولة؟» هذا ما يعلنه مثلاً وبكثير من الثقة "جان دابين"، كما أنَّ روبيه سالتو يعتبر أنَّ هذا المفهوم صحيح، و يحدُّ روبيه سالتو، علم السياسة بأنه «دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسهم بتحقيق هذه الأهداف، والعلاقات القائمة بينها وبين أفرادها الأعضاء، والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول، وما اعتقده الناس وكتبوا وفسلوه عن هذه المواضيع». إنَّ هذه النظرة التي تجعل من الدولة الموضوع الرئيسي أو الأساسي للتفسير السياسي تنسب إلى تقليد تاريخي طويل و تستند إلى بعض مؤلفات الفكر الإنساني الكبرى، ومع ذلك فهي عرضة اليوم لانحطاط قوي جدًا ويبدو أنَّ الاحتفاظ بها وحدها لا يكفي<sup>(٤٢)</sup>. يرى العلامة ف. بوريكو وهو يحدُّ السياسة «كمجموعة من العمليات المنظورة يحقق المجتمع بواسطتها أو لا يحقق وحدته»، أنَّ لا مبرأ لقصر ميدان السياسة على دراسة المؤسسات الحكومية أو الدولة، وأنَّه في ذلك العلامة ديفيد آيسنون، حيث يرى أنَّ علم

<sup>48</sup> إنظر خليل الدين يوسف، على الاجتماع السياسي، في مجلة خليل الدين بيروت، المنشورة في 1950، رقم 1.

<sup>41</sup> انظر جل. منف: «دخل إلى علم الميسمية، فرحة حور ج بونين»، بيروت، ١٩٧٧ ص.

السياسة، إنما «يحل المقررات الاستبدادية»<sup>٤٢</sup>. العلامة هارولد لازويل يرى في علم السياسة «علمًا للسلطة»، فعلم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها و أهدافها ونتائجها<sup>٤٣</sup>. وقد بُرِزَ في هذا الاتجاه إلى جانب لازويل، العلامة جورج كاثلين، الذي يرى أنَّ موضوع علم السياسة هو دراسة فعل الإرادة الذي ينشد بواسطته الإنسان تحقيق رغباته، والصراع الذي ينشأ عن ذلك ويحاول اثناء كل واحد أن يسيطر على الآخر بوسائل مختلفة كالتجوء إلى العنف أو إلى الإقناع والاستجداد بالتقليد أو القاعدة القانونية. إنَّه ميدان واسع جداً يندمج ويتحدد في النهاية مع عملية تحليل الكائن الإنساني من حيث أنه ينشد فرض إرادته، ولكنَّ كاثلين يرى في ذلك منفعة وفائدة هي إمكانية أداء تعليمات ذات قيمة، والأمر لا يتمُّ على هذا الوجه إذا كان حقل الملاحظة التابع للعلم مقتصرًا على بعض عشرات من الدول، ويذهب كاثلين حتى إلى المزدادة بدراسة المجتمعات الحيوانية (إذ إنَّ دراسة النمل جديرة بأنْ نزوِّدنا بمعلومات عن مذهب الكلية)<sup>٤٤</sup>. ويبدو أنَّ آراء كاثلين لم يكن لها التأثير القوي؛ ربما لأنَّها سبقت عصرها، في حين أنَّ آراء هارولد لازويل قد أثرت بلا شكٍ على تطور علم السياسة، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركيَّة. ولا بدُّ أنْ نشير مرَّة أخرى إلى أنَّ أهمَّ اتجاهات لازويل كانت وما زالت تحليل بواتُّث ودوافع أولئك الذين يصارعون في سبيل السلطة والتأثير والفوز بالقيم (الأمور المرغوب: كالأمان والدخل والاحترام)، يحتلُّ مكاناً مرموقاً في أبحاث لازويل. فقد درس هذا المفكِّر الأسلوب الذي تسعى النخبة السياسيَّة بواسطتها لإقامة وتدعم وضعها الممتنَّ، ولكنَّ قصده لم يقف عند هذا الحد، بل اتسَع بشكل مستمرٍ حتى بلغ محاولة استقصاء منظم لجميع أشكال السلطة وجذورها النفسيَّة

<sup>٤٢</sup> - المرجع السابق، ص ٩٨.

<sup>٤٣</sup> - المرجع السابق، ص ٨٦.

<sup>٤٤</sup> - انظر: جان مينو، المرجع السابق، ص ٨٩.

المشتركة المرتبطة بلا شك بتوزيع القيم في المجتمع. وبهذا يكون علم السياسة هو علم السلطة<sup>(٤٥)</sup>. ويركز العلامة يونغ أوران في تعريفه لعلم السياسة على الظواهر السياسية والجماعات السياسية مثل الأسرة والتقاليد والأحزاب وغيرها<sup>(٤٦)</sup>، أمّا ما يؤمن فيه فيري ضرورة إضفاء الصفة السياسية على تنظيم ما أو رابطة ما، طالما يتم تطبيق نظامها على نحو مستمر في إقليم معين بتطبيق أو التهديد بتطبيق قوّة مادّية من الجهاز الإداري<sup>(٤٧)</sup>. ويرى ريمون آرون أنَّ علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بدرج السلطة داخل الجماعات<sup>(٤٨)</sup>. ويرى المؤلفان الشيوخ عيّان شاف وأرنج، أنَّ علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة ومذهب القانون، وأنَّه جزء من النظرية العامة لتطور الجماعات، وعلم السياسية يدرس هذا التطور من زاوية خاصة هي العلاقات القائمة بين الطبقات، فالدولة وسيلة لسلط طبقة على سائر الطبقات، والقانون تعبر عن إرادة الطبقة الحاكمة<sup>(٤٩)</sup>. وهذا يستدانت إلى لينين الذي قال: «إنَّ السياسة هي العلاقة بين الطبقات، وهي الاشتراك في شؤون الدولة وتوجيهه الدولة وتحديد أشكال ومهام ومضمون نشاط الدولة»<sup>(٥٠)</sup>. وعليه فلا بد من أنْ تصبح السياسة، كما قال لينين، قضية الطبقة العاملة، وقضية الشعب بأسره<sup>(٥١)</sup>. لقد حاولت النظرية الماركسية - الليينية من خلال إبراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد أنْ تصل إلى تعريف محدد للسياسة، فسياسة كل طبقة تحذّلها في المقام الأول مصالحها الاقتصادية، فيم تقوم مصلحة الرأسمالي الرئيسي؟ بما

<sup>٤٥</sup> - انظر: جان بيتو، المرجع السابق، ص٨٩.  
Young, Oran. R: Systems of Political Science, Prentice Hall INC. Englewood Cliffs, new Jersey, 1968, P. 1-4.

<sup>٤٦</sup> - عن: محمود خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، القاهرة، ١٩٧٢، ص٨.  
<sup>٤٧</sup> - المرجع السابق، ص٨.

<sup>٤٨</sup> - المراجع السابق، ص٨.  
<sup>٤٩</sup> - انظر: أسن المعارف السياسية، صادر عن دار الفقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص٥٦ (لينين: المؤلفات الكاملة، المجلد، ٣٣).

<sup>٥٠</sup> - انظر: أسن المعارف السياسية (المراجع السابق، ص٤).

أنه يحوز الملكية والثروة فإن له مصلحة في صيانة النظام الذي يؤمن له هذه الثروة، في توطيد العلاقات التي يستطيع بواسطتها أن يزيد رساميله، وهذه المصلحة الاقتصادية هي التي تحدد في المقام الأول سياسة طبقة الرأسماليين والأول الرأسمالية، أي سياسة حماية وتوطيد دعائم الرأسمالية، وسياسة الوقف ضد الحركة الثورية وحركة التحرر الوطني. وهذه العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تفصح عنها بدقة أطروحة العلم الماركسي التالية: «السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد...»<sup>٥٢</sup>. من المؤكد أن السياسة تتمم كذلك باستقلال نسبي حيال الاقتصاد، بالقدرة على التأثير فيه بصورة فعالة، وإذا شئنا أن نفسّر سياسة الدولة، فإنه يتبعنا علينا أن نأخذ بالحسبان المصالح الاقتصادية للطبقة السائدة في البلد المعنى، وكذلك تقاليد هذا البلد وتطوره. وبما أن السياسة تعبر مكثف عن الاقتصاد، فإنها تخدمه بدعمها وصيانتها للنظام القائم، إن كل دولة تملك جهاز القهر والإرادة، وجل اهتمامها باستمرار هو الحفاظ على المكاسب التي وفرها النظام<sup>٥٣</sup>.

أما الكاتب الهندي آبا دوراى فيرى أن السياسة هي دراسة تنظيم الجماعة، وإن الجماعة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي يشمل الأسرة والقبيلة والنقابة العمالية أو المهنية، وهو يرى أن الجماعة كبرت أو صغرت لابد لها من سلطة كي تنظم، فالسياسة إذن هي ممارسة السلطة<sup>٥٤</sup>. ويجمع العلماء الآن على أن علم السياسة يدرس الدولة ومؤسساتها وكذلك الجماعات السياسية والظواهر السياسية وفن السلوكي السياسي<sup>٥٥</sup>. بعد الأول للسياسة أنها ضرب من الفن،

<sup>٥٢</sup>- ليس الصارف السياسي، المرجع السابق، ص ٢٤-٢٢.

<sup>٥٣</sup>- المرجع السابق، ص ٢٥.

<sup>٥٤</sup>- محمود خيري عيسى، المرجع السابق، ص ٩.

<sup>٥٥</sup>- Sec: Schneider, Heinrich: Aufgabe und Selbstverständnis der Politischen Wissenschaft, Darmstadt, 1967.

Handlexikon zur Politikwissenschaft, Hrsg. Von Axel Görilitz, München 1972. P. 358-360.

وـ«الحكم» في هذه الحالة هو عملية صعبة تعتمد أساساً على الحدس والذكاء، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يوجه عناته خاصة إلى فن ممارسة الحكم، على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفكري، أو الأديب حين يُعطى بمسائل مثل التوازن، والانسجام والإلهام والتذوق. وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبية، فإن الفن يحتاج إلى العقريّة، ونستطيع أن نجد في أقوال كبار رجال السياسة الذين عرفهم التاريخ، والذين تحدّثوا بوجي من العقريّة السياسيّة، مصدرًا ثمينًا للمعرفة السياسيّة، وأفكارًا مبدعة حول فن الحكم<sup>٦٢</sup>. إلا أن هذا الموقف يتطلّب تبني نظرية منهجية خاصة نحو علم السياسة، فمن الضروري أن ندرك هذا العلم بوصفه يحتل مكاناً وسطياً بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية، ومعنى ذلك أن دراسات علم السياسة لا يتّجه إليها أن تتجاهل مطلقاً نحو جمع المعلومات حول الحكومة باستخدام الإجراءات العلمية الدقيقة، وإنما عليها أن تمنح قدرًا من اهتمامها للطبيعة الإنسانية والحكمة والخيال السياسي، وأن تستخدم التعاطف الإنساني كأداة رئيسية من أدواتها، حتى وإن

لابد هنا من إلقاء الضوء على مصطلح الميثوك السياسي أو ما يعرف في أوروبا وأميركا بـ«Political Behavior»، ويستخدم هذا المصطلح بمعنيين أوليهما هو المعنى الضيق القديم للمصطلح والذي يشير إلى سلوك الناخبين ويُوضح ذلك في كتاب:

H. L. Tingsren: Political Behavior, Studies in Election, London, 1977.

أما المعنى الثاني للمصطلح وهو المعنى الشائع بين علماء السياسة فهو ملخص من في عنوان المقالات التي جمعها لازويله:

Laswell, Harold: The Analysis of Political Behavior, London, 1948.  
هذا يلاحظ أن دراسة الميثوك السياسي تمثل اتجاهًا متداخلًا في البحث يسعى إلى فهم الحكومة كعملية تختلف من سلوك الأفراد وتتفاوت اتجهات بعضها مع البعض الآخر، ويلاحظ أن دراسة الميثوك السياسي بهذا المعنى تتصل طائفية معينة من الفظواهر السياسية، وترتکز هذه الفظواهر على: الباحث الأميركي يقي الذي ويعتمد على الأفراد والجماعات أكثر من اعتماده على مكونات البناه الحكومية الشكلي، ويرى كذلك معظم علماء السياسة أن مصطلح الميثوك السياسي جدير بأن يحقق مزيداً من الماء لدراسات علم السياسة، فهو يساعد على تنظيم وترتيب الميدالي و التعميمات الأميركيّة وصوتها في مصطلحات سلوكية بدلاً من المصطلحات المعيارية الشائعة، ثم أن الماكيد على البحث الأميركي يقي سوف يُصنف طبعاً علمياً وموضوعياً على الذريليات الميدالية.

See: A. Leiserson: Problems of Methodology in Political Research, in: "Political Science Quarterly", Vol. LXV III, 1953, P. 567.  
<sup>٦٣</sup>, Marcel Prelot - La Science Politique, Paris, 1961.

وانتظر كذلك: محمد علي محدث، السياسة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، ١٩٧٦، من ١٥.

كانت تتحرك الآن نحو تأكيد الموضوعية العلمية<sup>(٥٧)</sup>.

تبرز حقيقة السياسة كعلم في أن حكم الناس يتم أيضاً عن طريق المعرفة العلمية، بدلاً من الاعتماد على الصدفة والتخيّل، دون التجوّه دائمًا إلى الحدس والمهارات الشخصية، وبما أن علم السياسة هو أيضًا بناء منظم من المعرف المحققة القائمة على الملاحظة والتجربة، فإن هذا العلم له مكانة الواضحة في العلوم الاجتماعية<sup>(٥٨)</sup>.

وثمة مجالات أخرى يدرسها هذا العلم مثل «العلاقات الدوليّة»، ويوجّد حالياً جدال على صعيد الجامعات حول هذا الموضوع، فهل العلاقات الدوليّة علم مستقل عن علم السياسة أم أنها جزء لا يتجزأ منه؟ أمّا مشكلة دراسة السياسة الخارجية لكل دولة - هذه السياسة التي يستحيل في الواقع فصلها عن دراسة سير عمل الجهاز الحكومي بكلّيته - فيبدو أنها لم تطرح على بساط البحث، ولكنها أثيرت مع ذلك فيما يتعلق بعلاقة الدول داخل المجموعة الدوليّة، هل بين المجتمعات السياسيّة الوطنية والمجتمع الدولي فرق في الجوهر أم في الدرجة؟ لقد بذلك في الواقع جهود كثيرة كي يكون هذا التمييز في الدرجة فقط، ولكن عجز النتائج التي حصلوا عليها (في ميدان السلطة القضائيّة مثلاً) حمل بعضهم على الاعتقاد أن الاختلاف هو دائمًا وأبداً اختلاف في الجوهر، وفي اعتقادي أن العلاقات الدوليّة تشكّل جزءاً هاماً من علم السياسة، حيث نعم دراسة المسائل التي تظهر على المسرح السياسي العالمي، وجدير بالذكر أن نطاق الظواهر السياسيّة ذات الطابع العالمي واسع جداً، بحيث اقتضت الضّرورة تقسيمه إلى أقسام فرعية أخرى هي: القانون الدولي، الذي ينصب على دراسة القواعد القانونيّة، وممارسة العلاقات الدوليّة والسياسات الدوليّة،

<sup>٥٧</sup> - محدث على محمد، المرجع السابق، ص ١٦.

<sup>٥٨</sup> - انظر كتاب أرنولد بريشت حول النظرية السياسيّة:

Arnold Brecht: Political Theory, Princeton University Press, 1959.

Stephan Baily: Research Frontiers in Politics and Government, Brookings, 1956.

وهي دراسة في القوة والتأثير بين الدول، والتنظيم الدولي وفحص النظام الدولي. ويُسعي علم السياسة في هذا الميدان إلى تحليل طبيعة العلاقات بين دول العالم، وتقييم عوامل الصراع وأسباب التعاون بينها<sup>(٥٩)</sup>، ويذهب علماء آخرون إلى أن علم السياسة يهتم «لغة السياسة» والنظرية السياسية وارتباط ذلك بالنظام السياسي<sup>(٦٠)</sup>.

إن الاختلافات في مفاهيم علم السياسة تدل بوضوح على أن هذا الميدان ما زال بحاجة إلى توضيح، ومفهوم السياسة كعلم ما زال مفهوماً حديثاً، وهو يعني قيام علاقة وثيقة وغير قابلة للانكفاء بين العلم والسلطات العامة، وهكذا قامت مؤسسات علمية لدراسة السياسة، وظهرت عشرات المؤلفات التي تناولت بعلمنة السياسة.

يبقى كتاب وليم رويسن بعنوان «العلوم الاجتماعية في التعليم العالي - سلسلة علم السياسة» (باريس ١٩٥٥) المرجع الأساسي بالنسبة لمركز علم السياسة في التراكم الجامعي وبالنسبة للمواضيع التي يطرحها تعليم هذا العلم. ويبقى العمل الذي قام به ديفيد بريتون في كتابه «النظام السياسي» أهؤ ما ظهر عن وضع العلوم السياسية في الجامعات. وأشار هنا إلى ما نشرته منظمة اليونسكو حول علم السياسة المعاصر، والذي جاء كإسهام في البحث والطريقة والتعليم. ولا ننسى مؤلفات العلماء من أمثال الفرييد دي غرامبيا وألويس ب فلاشتاين وريشارد سنيدر وجبرائيل الموند وكارل دوبتش وكارل كرسنول وغيرهم من

<sup>٥٩</sup> - See: Hans Morgenthau: Politics Among Nations, N. Y. 1960. Organski, A. F.: World Politics Knopf, 1958

Harold and Margaret Sprout: Foundations of International Politics Van Nostrand, 1962

<sup>٦٠</sup> - D. Easton: Political System, N. Y. 1953.

T. D. Weldon: Political Principles, in: Laslett (ed.) Philosophy, Politics, and Society, Oxford, 1956, P.23.

T. D. Weldon: The Vocabulary of Politics, Penguin, 1953.

، وانظر كذلك:

العلماء الذين قطعوا شوطاً بعيداً في ميدان البحث السياسي<sup>(١١)</sup>. وسوف تمضي سنوات أخرى طويلة قبل أن يحدّد هذا العلم هوّته بدقة، فإذا ما اعتبرنا علم السياسة «التفكير بالظواهر السياسية التي يثيره تجمُّع الكائنات البشرية في المدينة، فإنَّ علم السياسة قدّم الفكر الإنساني، وندىنه له ببعض الرؤائع الخالدة التي أنتجتها الروح الإنسانية»<sup>(١٢)</sup>. وكانت نشأته الأولى في مواطن الحضارات الأولى التي عرفها الإنسان، وفي الحواضر التي ازدهرت في «... أولى الحضارات المدائية التي ظرعرت في وادي النيل، وعلى ضفاف دجلة والفرات، وعلى شواطئ الإنديس، فقد خلَّفت لنا هذه الحضارات أقدم التشريعات القانونية التي تدلُّ على وجود عقولٍ مفكِّرةٍ عندهم بوضع نظريات حول ما كانوا يقومون به»<sup>(١٣)</sup>. وكانت نشأته المبكرةً أسطوريةً، ثمَّ تقدَّمَ مع تقدُّمِ الإنسان من المعرفة الأسطورية إلى المعرفة العلمية<sup>(١٤)</sup>. ومن حيث الغاية فإنَّ علم السياسة يسعى إلى «خلق» المواطن الصالح الوعي عن طريق العلم والمعرفة<sup>(١٥)</sup>، فغاية هذا العلم إذن هي أنْ ندرس الحالة الرأهنة بغية اكتشاف وسائل تتمكن بواسطتها من التوفيق بين الإرادات المتنازعة والمتناهية مع الحرص على استخدام أقل ما يمكن من الضغط، وحتى تكتسب تصرُّفاتنا «صفة سياسية»، يجب أن تتصف بسمتين: الأولى صراع ملموس بين غايات الفرقاء المعينين ومصالحهم، الثانية: استخدام الفعل الملزم، إكراهياً كان أم غير

<sup>٦١</sup> Sec: Handlexikon zur Politikwissenschaft, Hrsg. V. Axel Görlitz, München, 1972, P.358-360.

<sup>٦٢</sup> - Marcel Prelot: *Histoire des Idées Politique*, P.17.

<sup>٦٣</sup> Harold Laswell: *The Future of Political Science*, The American Political Science Association Series, New York, Atherton Press, 1963, P.10.  
ملحوظ عن حسن صعب، علم السياسة، بيروت، ١٩٧٩، من ٤.

<sup>٦٤</sup> Howard Becker and Harry Elmer Barnes, *Social Thought from Lore to Science*, Second Edition, Washington, Hansen press, D. C. 1952.

<sup>٦٥</sup> - انظر. حسن صعب، علم السياسة، بيروت، ١٩٧٩، وكذلك منجم قربان، *المنهجية والسياسة*، بيروت، ١٩٧٧.

إكراهي<sup>(١٦)</sup>.

فكاهي هذا ينحصر إذن في دراسة علم السياسة نفسه، وبالذات التحليل السياسي والحياة السياسية بجوانبها المعروفة، وبالتالي فإن القطاع السياسي في إطاره العام هو محور علم السياسة الحديث، وإنني أتفق مع ريموند كارفييل كييل حينما يقول إن علم السياسة ليس علمًا بالمعنى الدقيق ما دامت قولهاته والنتائج المستخلصة منه لا يمكن التعبير عنها بمصطلحات دقيقة مضبوطة وما دام غير قادر على التنبؤ بالأحداث السياسية بصورة دقيقة، يضاف إلى ذلك أن العلاقات الاجتماعية والسياسية في تغير مستمر، وما يعده منها صحيحاً الآن قد لا يعده كذلك في المستقبل<sup>(١٧)</sup>. ومع ذلك، فإنه إذا لم يكن تعريف العلم بأنه مجموعة من المعلومات التي تتصل بموضوع معين والتي يمكن الحصول عليها عن طريق المشاهدة المنظمة والتجربة والدراسة، والتي يمكن تحليلها وتصنيفها في كل موحد، فإننا نستطيع بحق أن نزعم أن علم السياسة «علم»، إذ يمكن استنتاج قولهاته العامة من الدراسة المنظمة لما تشه أو موضوعه، ويمكن تطبيق النتائج المستخلصة من دراسة المبادئ السياسية لحل مشاكله العملية، ولكن الصعوبة تبدو في الغالب عند تطبيق هذه الأسس العلمية في الحياة العملية، فقد يضطر رجال السياسة إلى المساومة وفي الوقت ذاته شملة والاهتمام بالمصالح الخاصة الصغيرة بدلاً من إبداء وجهة نظر علمية شاملة يصدح الحكومة، وذلك بسبب ضغط ظروف الماضي أو بسبب الوضع الراهن، أو بسبب الجهل العام أو الأنانية<sup>(١٨)</sup>. ويمكن تمييز العلوم السياسية التي تسعى

See: Harold Sprout: Geopolitical Hypotheses in Technological Perspective, in: World Politics, Vol. 15, No. 2, P.187.

Sec: Ellis, E. D.: Political Science at the Crossroads, in: Science Review, November 1927.

<sup>١٦</sup> انظر: ريموند كارفييل كييل، العلوم السياسية، الجزء الأول، ترجمة د. فاضل زكي محمد، بغداد، ١٩٧٧، ص. ٢.

إلى تعریی الدّقّة في وصف النّظم السياسيّة وتصنيفها وإلى تقديم صحيحة القوى التي تختلفها وتسيطر عليها وتميّزها عن فنّ السياسة وعن فلسفة السياسة، إذ يرمي فنُ السياسة إلى تحديد مبادئ السّلوك أو قواعده التي لا بدّ من توافرها إذا ما أريد للنظم السياسيّة أن تسير على خير وجه، أمّا فلسفة السياسة (النظريّة السياسيّة) فإنّها تعالج أموراً عامّة أكثر من عنايتها بالأمور الخاصة<sup>(٦٩)</sup>. ومهما يكن من أمر فإنَّ علم السياسة قد فتح المجال للخوض في مجالات، كانت حتى وقت قريب محظمة على الإنسان العادي، فلم تعد وظيفة صنع «الأحداث السياسيّة» مقصورة على أصحاب «المواهب»، لأنَّ الأحداث السياسيّة لا تتشكل بمعرفة كلَّ فرد مثلك على انتقال، وإنما تتشكل بمعرفة العنصر الاجتماعي الكامن فيينا، فإذا قلت إنَّ لدى رؤية شخصيّة لمسألة سياسية، كان كلامي خاطئاً من الناحية العلميّة، وإذا قلت إنّي استطعت أنْ أستبعد من تفكيري السياسي مصلحتي الشخصيّة وأحكامي القويّة، كان رأيي موضع شكٍ وحذر، وإذا اعتدت أنّي سأهتدى إلى نظرية كاملة مغلقة من المعرفة، فسيقابل هذا الرأي بالرفض من كلِّ الأطراف، أي من الذين يمارسون السياسة ممارسة عملية، ومن المفكرين الذين يعرفون الطبيعة المميزة لأنواع المعرفة السياسيّة، فالنظرية السياسيّة في حالة صيرورة دائمة، ولن يستطيع فصلها عن المصدر الذي أبعثت منه، كما يستطيع علم السياسة أنْ يتبع طريقاً وسطاً بين الفكر المجرد الخالص والفكر التاريخي المشخص، بأنْ يحلول فهم الحديث السياسي بالرجوع إلى الجماعة التي صدر منها أي معرفة خلفيّة السياسيّة، وكلُّ ما ينميه رجل

<sup>٦٩</sup> - انظر وحول هذا الموضوع طالع في:

Gisela Kress and Dieter Senghas: Politikwissenschaft, Frankfurt, 1972, P.245 etc...

Brecht, Arnold: Politischen Theorie, Tübingen, West Germany, 1961.

Peter, Merkl: Ibid.

والمزيد حول مفاهيم علم السياسة انظر:

Sorans, Francis: Political Science: An Informal Review, Englewood Cliffs, N. J. 1965.

Young, Roland: Approaches to the Study of politics, Evanston, Northwestern University Press, 1958.

السياسة من علم السياسة هو أن يزوده بصورة واصحة بقدر الإمكان عن طريقة تشابك الأحداث وتعاقبها وملابساتها، وإذا أراد السياسي التقليل من خطأه التي قد تقوده إلى الأخطار، فعليه أن يرکن إلى معارف علمية صحيحة تُحسم فيها الأحداث بصورة واقعية بقدر المستطاع، إن الارتجال أو حسن النوايا يؤدي في نهاية المطاف إلى كارثة.

### سادساً- موضوعات علم السياسة:

إن الموضوعات المتعلقة بالعلوم السياسية كثيرة وواسعة فنجد على سبيل المثال المفردات التي أفرها نخبة من علماء السياسة في منظمة اليونسكو في عام ١٩٤٨، وهي:

١- **النظرية السياسية**: وتتضمن دراسة جميع النظريات التي وضعت في تحديد علاقة الفرد بالدولة، ومدى خضوعه لها ودراسة الأفكار السياسية وتاريخها وتطورها عبر الزمن.

٢- **المؤسسات السياسية**: وتضم كل مما يلي:

أ- الدستور

ب- الحكومة المركزية

ج- الحكومة الإقليمية

د- الإدارة العامة

هـ- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية

و- المؤسسات السياسية المقارنة

٣ - **الأحزاب والفلان والرأي العام** وتنضم:

أ- الأحزاب السياسية ودراستها وكيفية تكوينها ومدى قوتها في الحياة العامة

ب- الفلان والجمعيات

- جـ- المشاركة السياسية للمواطن في الحكومة والإدارة
- دـ- الرأي العام: أي دراسة الرأي العام وكيفية تكونه وطرق قراءته وقياسه وتجسيده

#### ٤ - العلاقات الدولية وتضم :

أـ- السياسة الدولية.

بـ- التنظيمات والإدارات الدولية.

جـ- القانون الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه القائمة تعتمد في أغلب الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم مع بعض الإضافات والاجتهادات الخاصة بالدولة والمجتمع كما تراه الجامعة صاحبة الاختصاص ، أما موسوعة العطسوم السياسية فقد طرحت مواضيع عدة أهمها :

١- **الفلسفة السياسية:** تشكل الفلسفة السياسية جزءاً من التراث في العلوم السياسية فمنذ أفلاطون وحتى اليوم كانت الفلسفة السياسية التي تركز على القيم وعلى بعض المفاهيم مثل المدينة الفاضلة والعدالة من المواضيع الأكثر رواجاً في القرون الماضية.

٢- **العملية القانونية - القضائية:** وهي ترکيز الباحث على القوانين والدساتير .

٣- **الإجراءات التنفيذية:** تهتم هذه الدراسات بالعمليات البيروقراطية والتنسي من خلالها يتم تنفيذ السياسات العامة. فسواء كان الحكم رئيساً أم ملكاً فهو رجل دولة عليه مهام لتنفيذها ولذلك توجد ببروفراطبيات لمساعدة رجل الدولة للقيام بمهامه وتشكل هذه المؤسسات أو الديمقراطيات الموضوع الأساسي للدراسة لبعض المتخصصين في مجال العلوم السياسية .

#### **٤- التنظيم الإداري:**

هذا الفرع تطور من الحاجة إلى تنظيم أمور الإدارة في الدولة وإلى أن أصبح الآن فرعاً خاصاً يسمى الإدارة العامة.

#### **٥- الدراسات المتعلقة بالسياسات التشريعية :**

هذه الدراسات تركز على الجانب التشريعي من الحكومة، أي علاقة السلطة التشريعية بالسلطات الأخرى، مبينة عمل كل منها وعملية الانتخابات للسلطة التشريعية والتتمثل السياسي في الدولة والمجتمع.

#### **٦- الأحزاب السياسية وجماعات الضغط :**

يذهب اهتمام هذه الدراسات إلى القوى السياسية الفاعلة في المجتمع وتأثيرها على العملية السياسية، وعلى اتخاذ السياسات ووضع القرارات وأدوات تنفيذها.

#### **٧- الرأي العام:**

يهتم هذا الجانب من الدراسات بالأراء والاتجاهات والمعتقدات وأثرها على السياسة العامة، وقد برز هذا الاتجاه وتطور مع المدرسة السلوكية .

#### **٨- التنشئة السياسية و الثقافة السياسية:**

يركز أصحاب هذه الدراسات على أهمية التنشئة السياسية المباشرة وغير المباشرة لتكوين وعي المواطن، وإيجاد ثقافة سياسية متقدمة توافق أهداف المجتمع في السعي للسعادة والرفاهية.

#### **٩- السياسات المقارنة:**

على الرغم من قدم هذه الدراسات التي بدأت مع أرسطو في المقارنة بين الدسائير لدول المدينة، إلا أن هذا الجانب من الدراسات السياسية تطور بشكل كبير خلال القرن العشرين، وأصبحت هناك اختصاصات متعلقة بالنظم

السياسية المقارنة ، وبالسياسات المقارنة نظرًا لأهمية ودور المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية .

١٠- **التنمية السياسية:** يبرز الاهتمام بالتنمية السياسية، وخاصة في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، بعد نيل العديد من هذه الدول استقلالها، وحاجتها إلى برامج في التنمية السياسية لتحريض عجلة التطور والإصلاح السياسي في هذه البلدان.

#### ١١- **السياسة الدولية :**

تعتبر من أهم مجالات علم السياسية، حيث أصبح لها فروع وأختصاصات، مثل المنظمات الدولية والقانون الدولي والاقتصاد السياسي الدولي، نظرًا لأهمية العوامل التي تهتم بها هذه الدراسات .

#### ١٢- **المنهجية في العلوم السياسية :**

يثير هذا الجانب من الدراسات جدلاً بين أساتذة العلوم السياسية حول المنهجية والطرق المتبعة في البحث العلمي، وقد دخل هذا الحدث مرحلة متطورة وجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث بروزت الاتجاهات المسماة التقديرة، أو ما بعد الوضعيية في دراسة العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم السياسية بشكل خاص .

في حين ارتأت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٧٣ أن تحدد مواضيع علم السياسة كما يلي :

##### ١- **المؤسسات السياسية والسلوك السياسي** وينص على:

- أ- تحليل النظم بعينها والنظام الفرعية .
- ب- عمليات صنع القرار .
- ج- النخب والذئاب المعاشرة

- د- المشاركة السياسية الجماهيرية والتوصل.
- هـ- الأحزاب والحركات الجماهيرية والاتحادات والنقابات .
- و - التنمية السياسية والتحديث السياسي.
- ذ- سياسة التخطيط.

ح- القيم والإيديولوجيات ، نظم الاعتقاد ، المفافة السياسية .

## ٢ - القانون الدولي والمنظمات الدولية و العلاقات الدولية و تتضمن

أ- القانون الدولي

بـ- المنظمات الدولية

ج- السياسة الدولية

## ٣ - المنهجية و تتضمن :

أ- أساليب الحاسوب الآلي

بـ- تحليل المصممون

جـ- نظرية المعرفة وفلسفة القيم

د- التعميم التجريبي

هـ- جمع البيانات الميدانية

و- القياس وبناء المقاييس

ذ- بناء النماذج

حـ- التحليل الإحصائي

طـ- نظم وتحليل المسح

## ٤ - الاستقرار وعدم الاستقرار والتغير السياسي

أ- التعديل والانتشار الثقافي

بـ- الشخصية والدافعية

بـ- القيادة والتوجيه السياسي

جـ- التنشئة السياسية

دـ- الثورة والعنف

هـ- المدارس والتعليم السياسي

وـ- التدرج الاجتماعي والاقتصادي

٥ـ- السياسة العامة وتتضمن :

أـ- نظرية السياسة العامة

بـ- قياس السياسة العامة

جـ- السياسة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي

دـ- العلم والتكنولوجيا

هـ- الموارد الطبيعية والبيئية

وـ- التعليم

ذـ- الفقر والرفاهية

حـ- السياسة الخارجية والسياسة الدافعية

٦ـ- الإدارة العامة وتتضمن :

أـ- البيروقراطية

بـ- الإدارة المقارنة

جـ- التحليل الإداري

دـ- نظرية التنظيم والسلوك التنظيمي

هـ- إدارة الأفراد

وـ- التخطيط والبرمجة والموازنة

ذـ- السياسة والإدارة

ح- تحليل النظم

٧ - المؤسسات والعمليات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.

تتضمن :

أ- المحاكم والسلوك القضائي

ب- الانتخابات والسلوكي التصويني

ج- السياسة الاثنية (العرقية)

د- الهيئات التنفيذية

هـ- جماعات الضغط

وـ- العلاقة بين المؤسسات الحكومية

ذـ- الهيئات التشريعية

حـ- التاريخ السياسي والدستوري

طـ- الأحزاب السياسية في أمريكا

يـ- القانون العام

١١ـ- الرأي العام

كـ- حكومة الولايات والحكومات المحلية

لـ- السياسة الحضرية

على الرغم من شمولية هذه القوائم إلا أنها افتقرت إلى مواقف عديدة أخرى،

مثل الجغرافية السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي،

ومواقف أخرى.

الفصل الثاني

نشأة وتطور علم السياسة



## تمهيد:

يدرس علم السياسة الظاهره السياسيه دراسه علميه منهجه، حيث يبدأ من معرفة الواقع وجزئاته، عبر سلسله من الأفكار المترابطة مع بعضها ترابطاً منطقياً، ليصل إلى تصور فكري واضح لحقيقة الظاهره السياسيه. وقد نشأ الفكر السياسي ملزماً للإنسان منذ أقدم العصور، لأن التنظيم السياسي ملزماً للوجود البشري ، وتطور معه ، ومر بتحولات منهجه من المنهج التقىسي، إلى الاستقرائي ، ومنه إلى المنهج التجربى ، وتحول فكريًا من المثالي إلى الفكر الواقعى، فإلى الفكر الموضوعى ، لأنه من الطبيعي أن يفكر الإنسان بتطوير التنظيم السياسي الذي يراقبه، ليكون قادراً على تحقيق الغايات التي نشأ من أجلها ألا وهي تحقيق طموحات المجتمعات البشرية في مختلف مراحل تطورها .

ففي الحضارات القديمة كالفرعونية والفارسية والهندية وما بين النهرين، ظهرت العديد من الأفكار والأساطير السياسية التي تحاول تفسير نشأة السلطة السياسية كعلاقة تعاقدية بين الحاكم والرعايا كما في الحضارة الهندية<sup>٧٥</sup>. كما ظهر أيضاً العديد من التشريعات القانونية في حضارة ما بين النهرين (شريعة حمورابي)، لكن هذه الأفكار لم تصل إلى المستوى المنهجي في المعرفة حتى الحضارة الإغريقية ، ولذلك سنركز في دراستنا على تطور الظاهره السياسيه بدءاً من الفترة الإغريقية .

<sup>75</sup>- د. جشن نافعه، مبادئ علم السياسة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢، ص ٥

## أولاً- تطور الظاهرة السياسية منذ الإغريق وحتى القرن التاسع

### عشر:

تميزت دراسة الظاهرة السياسية في هذه الفترة بسيطرة المثالية ، حيث كانت الفصايا تدرس أو تناقش من زاوية أخلاقية أو دينية، بمعنى ليس كما هي في الواقع ، إنما كما يجب أن تكون على ضوء المعتقدات ، أي بمعنى تقسيم الظواهر السياسية، وعلى رأسها السلطة إلى سلطة فاسدة أو سلطة صالحة، معتمدين في الدراسة على المنهج القياسي<sup>٧٤</sup> الذي يعتمد على مبادئ وسلمات ، لا على الواقع كما هو. إلا أنه برزت في هذه الفترة بعض الدراسات التي حاولت الفصل بين القيم الأخلاقية المثلية والتحليل الموضوعي ثم لانتقال إلى المنهج الاستقرائي، وإن كانت مجرّأة. وظهرت بعض المؤلفات السياسية التي لم تستطع تجاوزها حتى الوقت الحاضر منها (السياسات لأرسسطو -المدينة الفاضلة لأفلاطون - الأمير لمكيافيلي -روح الشرائع والقوانين لمونتسكيو ) .

### ١- أرسسطو والمنهج الاستقرائي (٣٨٤-٣٢٣ ق.م):

يعد كتاب السياسات لأرسسطو واحداً من أهم المؤلفات السياسية التي تركت تأثيراً واضحاً على دراسة الظاهرة السياسية (الدولة - والسلطة السياسية). فهو بحق يعتبر حصيلة الخبرة السياسية لشعب بأكمله، وحصلة دراسة أرسسطو لغالبية النظم السياسية ودسمائر الحواضر والمدن - الدول الإغريقية، وتضمن القسم الأكبر من أفكار أفلاطون ، لذلك لن ننعرض إلى أفكار أفلاطون عن الدولة إلا من خلال أرسسطو تلميذه النجيب .

<sup>٧٤</sup> المنهج القياسي: هو التفسير العقلي الذي ينبع في معرفة العلاقة بين كل تعابيرين وتعابير ثالث ، بهدف استنتاج العلاقة الكلمة بين التعابيرين الأول والثاني ، مثلاً كل الناس سيموتون ، سفراط واحد من الناس إذن سفراط سوف يموت ، مثلاً آخر كل معن موصى جيد للحرارة ، القضماء والذهب موصى جيد للحرارة، فإذا أمكن إثبات صحة الجملتين الأولىتين فوجب أن تصدق الجملة الثالثة .

يتفق أرسطو مع أفلاطون على أن الدولة تنشأ نتيجة للنمو، وتقوم على تقسيم العمل وتبادل السلع والخدمات بين أفرادها، ولكنه يختلف معه في تمييزه بين عدة أنواع من الجماعات، وإن الدولة تختلف بطبيعتها عن الجماعة المكونة للعائلة، وعن الجماعة التي تنشأ نتيجة تملك السيد للعبد، لأن السلطة في هذين النوعين المذكورين من الجماعات هي "سلطة على أفراد لا يعرفون ولا يدركون مصلحتهم، و النساء ضمنا، أما السلطة السياسية في الدولة، فهي بالطبع سلطة الأحرار على الأحرار، وتستعمل لصالح الحكم والمحكمين على حد سواء."<sup>٧٢</sup> يتناول أرسطو الدولة في كتابه السياسة فيقول :

نشأت الدولة نتيجة تطور تاريخي، يبدأ بالأسرة ، ويمر بالقرية والتي هي اجتماع لعدة أسر، ويصل إلى الدولة وهي المرحلة العالية للمجتمع ، وتعود الدولة عنده الشكل الأمثل والنموذجي للحياة المتمدنة والحضارية، وذلك للأسباب التالية:

أ- تشبع رغبات المواطنين

ب- توفر الظروف لحياة متمدنة .

ج- توفر حياة فاضلة للأفراد .

أما فيما يتعلق بالإنسان فيقول: إن الإنسان حيوان سياسي بطبعه، لأنه الكائن الوحيد الذي يعيش في المدن ويخضع نفسه للقوانين ، وينتج جميع مظاهر الحضارة التي تمثل كمال التطور الإنساني «ولأن ماهية الإنسان لا تتحقق كليا إلا في الدولة -المدينة، وبغيرها إما أن يكون حيوانا أو إليها»<sup>٧٣</sup>

<sup>72</sup> بطرس غالى، ود. محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مكتبة الإنجلو - مصرية، ١٩٧٦، ص ٩٨، ط٥.

<sup>73</sup> - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦ ، طبعة ثلاثة ص ٤١

تقوم الدولة على تقسيم العمل وبالتالي يستطيع الأفراد سد حاجاتهم عبر تبادل السلع والخدمات . إن الدولة نوع من الجماعة تكون فيها السلطة السياسية سلطة الأحرار على الأحرار ، و تستعمل لصالح الحكم والمحكومين على حد سواء ، والسلطة فيها تختلف عن سلطة رب العائلة على أفراد أسرته أو سلطة السيد على عبده ، وهذه أهم نقاط الاختلاف مع معلمه أفلاطون .

كان أرسطو يهدف إلى التوصل إلى المدينة – الدولة ، التي يستطيع أن يعيش الفرد فيها الحياة الفضلى ، فليست كل مدينة فاضلة ، وليس كل إنسان فاضلاً . ولبلوغ هدفه حل الفوارق بين المدن – الدول ، و درس من الدساتير ما يحفظ المدن وما يخربها ، فيرى أن هناك دولًا فاسدة ودولًا صالحة ، والمعيار الذي اعتمدته هو الغاية التي تتشدّها هذه الدول . فإذا كانت الغاية صالحة كانت الدولة صالحة وإذا كانت الغاية فاسدة كانت الدولة فاسدة ، والدولة الصالحة تطلب الخير العام الذي يشترك الجميع في طلبه .

" ثم يقوم أرسطو بتصنيف الدول حسب القابضين على السلطة :

- ١ - رجل واحد، فتكون الدولة ملكية صالحة أو طغائية فاسدة
- ٢ - عدة رجال، فتكون الدولة أرستقراطية صالحة، إذا فسدت تصبح أوليغاركية
- ٣ - كثيرون فتكون الدولة ديمقراطية حكم الكثرة الصالحة ، و ديماغوجية إذا فسدت ،<sup>٧٤</sup>

ثم يقول: أن هناك نوعين من الدساتير واحد للشعب ، أي للثورة ، والآخر للحكام أي للقلة ، وإن الديموقراطية أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للثورة من الأوليغاركية . إن الدولة مهما كانت صفتها فهي تحتوي على سلطات ثلاثة وهي :

<sup>74</sup> مصطفى خالب ، أرسطو في مبادئ موسوعة فلسفية ، بيروت ، دار الهلال ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٣

أ- السلطة القانونية العليا: وتبت في الأمور الهامة كإعلان الحرب والسلام وعقد المعاهدات، ومراقبة المسؤولين وسن القوانين .

ب- الولاية العموميون، أي الموظفون .

ج- هيئة القضاء .

لقد اعتبر أرسطو القانون الضمان الوحيد للحيلولة دون اطماع الأشخاص، وخير سبيل لضمان الحريات والمحافظة عليها، لأن الإنسان حين يترك العدالة يصبح أحط من الحيوانات.<sup>٧٥</sup>

لقد درس أرسطو الظاهرة السياسية بتأثير نزعته الأخلاقية ، لأنه يسعى كأفلاطون إلى تبيان الحكومة الفضلى فلم يفصل السياسة عن الأخلاق، ولم يسع إلى إبراز علم السياسة كعلم قائم بذاته ومع ذلك فله يعود الفضل في الانطلاق الأولى المنهجية لعلم السياسة. لقد اعتمد على المنهج الاستقرائي بدلاً من المنهج القياسي الذي اعتمد معلمه أفلاطون ، والذي ينطلق من مبادئ وسلمات يستخرج منها الترابط المنطقي ، ولم يدرس الواقع إنما اعتمد على قدراته الفكرية وخياله .

إن المنهج الاستقرائي هو أسلوب في التحليل وأول من اعتمد في دراسة الدولة وتحليل الدسائير هو أرسطو ، الذي حاول إن يدرس الدولة كظاهرة اجتماعية بالاعتماد على الملاحظة لكنه في كتابه السياسة وبالاخص في الفصول الأخيرة بين ما يجب أن تكون عليه الدولة الفضلى ، وهذا ما أعطاه النزعة المثالية. أما بالنسبة لمساهمة الرومان في تطور الظاهرة السياسية فقد كان كبيراً لأن الرومان كانوا عمليين في السياسة أكثر مما كانوا انتظريين ، وأنشأوا إمبراطورية كبيرة عرفت الحصانة الدبلوماسية للمبعوثين ، وتميزت بين الحرب

<sup>٧٥</sup>- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٤٢.

العادلة وغير العادلة ، كما عرفت العصر الملكي والعصر الجمهوري والعصر الإمبراطوري، ومن أهم مفكري الرومان "سيشرون" الذي ألف كتاب الجمهورية والقوانين، وأكَد على النشأة الطبيعية للدولة كنتيجة لرغبة الإنسان الاجتماعية ، وآمن بالقانون الطبيعي الذي يقول إن للكون خالق واحد هو الإله، ولهذا الإله قانون واحد يسري على جميع الأفراد على السواء ، وكل تشريع يخالفه ليس قانوناً، وأنتج الرومان فكرة السيادة ، ومن مفكري العهد الروماني بوليب الذي ألف كتاب تاريخ العالم الذي يقول فيه "إن النظام المختلط هو أفضل النظم السياسية والذى يجمع الحكمة من مختلف النظم ، وأمن بدوره تاريخية للنظم السياسية تبدأ من ولادتها إلى قوتها وتدهورها ، وآمن بالواقعية والتجربة في استلهام أحداث التاريخ ."<sup>٧٦</sup>

## ٢- أبو نصر الفارابي (٢٥٩-٣٣٧ هجرية )

وهو فيلسوف إسلامي كبير ألف كتاباً أسماه المدينة الفاضلة ناقش فيه فكرة الدولة ، وتقسيم المجتمعات الإنسانية ، والأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام السياسي الفاضل ،

الدولة في رأيه: هي وسيلة لتحقيق السعادة القصوى كغاية للأفراد ، وهي ظاهرة طبيعية كنتاج لطبيعة الفرد الذي يراه مدنياً بطبعه يميل إلى الاجتماع بغيره لتحقيق كماله ،

إن المجتمعات الإنسانية برأيه تنقسم إلى قسمين مجتمعات كاملة ومجتمعات غير كاملة. والمجتمعات الكاملة تنقسم بدورها إلى عدة أنواع هي :

أ- مجتمعات كلية كبيرة، وتشمل المعمورة بكل منها ،

ب- مجتمعات وسطى ، وهي على مستوى الأمة الواحدة ،

<sup>٧٦</sup> د. احمد قحطان الحمداني، الأصول في العلوم السياسية، عمان ، دار مجلاوي، ٢٠٠٤ ، ص ٥٨٥٧ ط ١٥

جـ-مجتمعات صغرى، وهي على مستوى المدينة، وهي أولى المراتب .  
أما المجتمعات غير الكاملة، فنضم القرى والبيوت والمسك والمحال. هذا، وقد وضع الفارابي الأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام السياسي في المدينة الفاضلة:

- ١- رئيس فاضل
- ٢- نظام تراتبي يقوم ويرتكز على الفضيلة .
- ٣- روابط مشتركة للحفاظ على تماسك أجزاء النظام، وقائم على التعاون لتحقيق السعادة .

يرى الفارابي أن يحكم المدينة الفاضلة، وعلى غرار الفيلسوف الإغريقي أفلاطون، فيلسوفاً يتمتع بخصال الأنبياء ليدبر أمور المدينة وينظمها بما أوتي من كمال الإنسانية والمعلومات والمعرف، مثل قيادة الآخرين وتعليمهم .

### ٣- ابن خلدون والموضوعية :

درس ابن خلدون مختلف الظواهر الاجتماعية والتاريخية والسياسية كما كانت قائمة في عصره، وبشكل يخالف ما اعتقد سلفه من الفارابي وأفلاطون وغيرهم من وصف المدن المثالية والفضائلة. وللهذا اتسم فكره بالموضوعية ، وأعتمد المنهج الاستقرائي في تحليل وتفسير قضايا العالم المادي. أدرك ابن خلدون أن الظواهر الاجتماعية، ومن ضمنها السياسية، تخضع لضوابط معينة، وتتكرر عندما تتتوفر أسباب نشوئها ، فدرسها معتمدا الملاحظة الدقيقة المجردة عن الأفكار المسبقة والمعتقدات المتوارثة، ثم قام بمقارنة ما يتشاربه منها من الظواهر ، بغية الوصول إلى القوانين التي تحكم سيرها وأالية تطورها .

ألف ابن خلدون كتاباً أطلق عليه اسم المقدمة أو ديوان العبر، اطلق فيه من دراسة حياة القبائل وعصاباتها ، واعتبر إن العصبية هي الرابط الأساسي

والعنصر السياسي الحقيقي الذي يحدد آلية قيام الدول وانهيارها. فإذا ما ضعفت هذه العصبية، ضعفت الدول وانهارت<sup>٤٠</sup>، وهذه الدول تعمّر بما لا يتجاوز ثلاثة أجيال، أي حوالي مائة وعشرون سنة، وتتم بمراحل الولادة، الفتولة، الشباب، الشيخوخة، الكهولة ثم الموت، مثلها مثل الإنسان. وهذه المسيرة التاريخية في حياة الدول أمر لا بد منه.

إن أهمية ابن خلدون تكمن في البحث عن الأسباب الموضوعية في تفسير الطواهر الاجتماعية والسياسية، ومحاولة اكتشاف مسببات الحركة الاجتماعية عند الشعوب وقدرتها على استخراج القانون من الواقع الاجتماعي.

لقد بين ابن خلدون تلازم التقدم الحضاري والعمري مع التقدم المعرفي والفكري<sup>٤١</sup>.

كما أكد على الأساس الاجتماعي للمعرفة والعلم. لذلك فهو يعتبر حقاً رائد علم الاجتماع السياسي، كما أن تأثيره المنهجي في الفكرين العربي والإسلامي ظلل محدوداً إلى أن اكتشافه النهضة العربية الحديثة ابتداءً من القرن التاسع عشر.

#### ٤ - مكيا فيلي والواقعية :

يعتبر مكيا فيلي بكتاباته نقطة فاصلة تشكل بدالة انسلاخ الفكر السياسي عن الفكر الكنسي الذي كان سائداً في أوروبا، فقد اشتهر كتاباته بالواقعية المتجردة تماماً عن الاهتمامات الخلقية والمعتقدات الدينية، وشكلت دعوة للاهتمام بالمعرفة الواقعية. وكانت غايتها من ذلك إعادة خلق جمهورية في إيطاليا المعاصرة على غرار حكومات روما القديمة في عز مجدها.

درس سياسات عصره في كتابه *الأمير* الذي تضمن أهم أفكاره السياسية، والتي يمكن أن نوجزها بما يلى: يعتقد مكيا فيلي أن الإنسان شرير بطبيعته وسلوكه،

<sup>٤٠</sup> حسن صعب، *علم السياسة*، بيروت، دار العلم للملاتين، طبعة سابعة، ١٩٨١، ص. ٩٠.

ويتميز بالخبث والأنانية ، ويتمسك بمصالحه المادية أكثر من حياته الخاصة وهو على استعداد لتغيير أهوائه وعواطفه " إن الإنسان أناني وهو قد يتسامح مع مقتل أخيه أكثر من مصادره أملأكه " <sup>٧٨</sup>

يدعو مكيا فيلي رجال السياسة إلى الأخذ بالاعتبار هذا الأمر وجعله موضع اهتمامهم ، والحاكم العاقل، بالنسبة لميكافيللي ، هو من يقيم سياساته على أساس أن الإنسان شرير بطبيعة، وأن الحكومة الناجحة هي التي تعمل على تامين ملكية الأفراد وحياتهم

فالحاكم يجب أن يتبع في علاقاته مع الشعب أسلوب الخوف، لأن الناس لا يترددون بالإساءة إلى من يجعل نفسه محبوباً، ولكن يترددون من يخافون بسبب الخوف من العقاب، ولكنه ينصح الحاكم بتجنب كراهية الناس إليه ،

ثم يقول: إن القوانين هي التي تولد أخلاق الشعب وفضائله ، وإذا ما نسبت الفوضى والفساد في شعب ما فلن ينتقم إلا عبر مشروع يفرض عليه الإصلاح ويعيده إلى المستوى الخلقي اللائق لم يخف ميكافيللي رغبته في القضاء على الفساد في إيطاليا ، ولا إعجابه بنظام الحكم الجمهوري في الإمبراطورية الرومانية القديمة، في كتابه المطارحة ، والذي شمل تحليل ومراجعة التاريخ الروماني، لذلك اعتبره مفكرون، مثل " توفروجيه" زائد المنهج التاريجي المقارن في علم السياسة

لقد كان ميكافيللي مؤمناً بالديمقراطية، ويعتبرها أفضل أنظمة الحكم، ولكنه لا تصلح إلا للشعوب المستيرة والمتمسكة بالأخلاق الفاضلة ، بينما الدول الفاسدة تحتاج إلى حكم استبدادي ليصلحها، ثم يمهد للديمقراطية .

<sup>٧٨</sup> ميكافيللي الأمير ترجمة خيري محمد، بيروت ، مظورات المكتب التجاري، طبعة أولى، ١٩٦٢ اليتب السابع عشر

يرى مكيا فيلي أن الهدف من السياسة هو المحافظة على قوة الدولة، وإن مقاييس نجاح السياسة عنده هو مدى القوة التي وصلت إليها هذه الدولة .

لقد حذر مكيا فيلي استعمال الحكم لكل الوسائل لتحقيق أغراضه في الحكم حتى تلك المنافية للأخلاق، لأن الغاية تبرر الوسيلة والمهم أن تتحقق الفرض المطلوب منها . فهو يمدح الحكم الذين لا يتزرون بالقيم الأخلاقية في سبيل توسيع مراكزهم وتحقيق القوة لديهم وربما يكون ذلك سبب ما لحق به من سمعة سيئة ، فأصبحت المكيا فيلي مراقبة للخبث والغدر والدهاء والفساد في السلوك والأخلاق .

والحقيقة أن مكيا فيلي لم يدع إلى اللاحلاقية ، بالعكس اعتبر أن الدولة القوية لا تقم إلا على أساس أخلاقي، وأكمل على ضرورة تمسك المواطنين بها ، إنما أعطى فرصة أو مساحة للحاكم أن يكون بميأى عن الأخلاق والوسائل الأخلاقية في سبيل المحافظة على عزة وقوة الدولة لأن ذلك لا يخضع لقواعد الخير والشر ، إنما للقواعد الموضوعية التي تفرضها متطلبات وجود الدولة، ودعا إلى استخدام الحيلة والخداع في ممارسة العمل السياسي « واستقطط مكيا فيلي هذه القواعد للمحافظة على قوة الدولة من الواقع الإيطالي الفاسد، وربما بسبب تفضيله العمل السياسي الدبلوماسي مهما كانت أساليبه ملائكة ، على الحرب والعنف لأنه كان يكرههما .

أجل، لقد كانت لمساهمات مكيا فيلي الكبيرة دور مهم في تطوير الظاهرة السياسية، وفي تحصيل المعرفة الواقعية مستمدًا على التاريخ، خاصة وأنه اقترح أسلوباً جديداً في فهم كيفية سير المجتمعات السياسية من خلال المراقبة واللاحظة.

وعلى الرغم من أهمية مكيافيلي بالنسبة لعلم السياسة، نستطيع أن نقول إن الواقعية عنده ليست بعيدة عن الاهتمامات الذاتية المتمثلة في تحقيق الوحدة الإيطالية، ودعم موقعه السياسي في هذه الدولة المنشودة .

## ٥- مونتسكيو والملاحظة المنظمة :

يعتبر كتاب مونتسكيو روح الشرائع واحداً من أهم المراجع في تاريخ تطور علم السياسة ، فلقد ميز مونتسكيو بين السياسة والأخلاق، أي استقلال السياسة عن الأخلاق ، فكانت ملاحظاته للظواهر السياسية تشمل من الذين سبقوه حتى مكيافيلي ، فقد حاول دراسة القوانين والدستور والمنظمات السياسية من كل مكان وزمان ، وحاول التوسيع في دراسة منهج الملاحظة القائم على التاريخ والجغرافيا ، ودرس تطورات الواقع السياسي والاجتماعي لعدة بلدان، وفي حقب زمنية مختلفة من التاريخ، فهو يقول : "درست الناس أولاً، وأيقت أن التنوع لا حد له في شرائعهم وأخلاقهم، لا يعود لأهؤلهم وحدها فافتراضت مبادئ ووجدت الأحوال الخاصة متقدمة معها اتفاقاً عفويَا ، وبدت لي تاريخ الأمم متواصلة ، كما ظهر لي أن كل قانون خاص يرتبط بقانون خاص آخر يتعلق بقانون اعم" <sup>٧٩</sup> . ولم استخرج مبادئي من مسلماتي، بل من طبيعة الأشياء" .

وتكمّن أهمية مونتسكيو في محاولته استخراج نظرية متناسقة ومتماضكة للواقع، قائمة على استقراء الواقع والأحداث محتمداً على منهج الملاحظة المنظمة والدقيقة محاولاً اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر السياسية . وقد توصل إلى نظرية فصل السلطات التي استمدّها من دراسة النظام الدستوري البريطاني ، وهي القاعدة التي لازم تقوم عليها دساتير اغلب دول العالم .

<sup>٧٩</sup> - مونتسكيو، روح الشرائع ترجمة عادل زعتر، القاهرة، ١٩٩١، ج ٢، ص ٦٠.

كما قام بتصنيف أنواع الحكم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- **الحكم الجمهوري**: وتكون السلطة ذات السيادة في الشعب أو جزء منه ويلاتم شعوباً محدود العدد ، فتسمى السلطة ديمقراطية إذا كانت السيادة لمجموع الشعب ، وأرسقراطية إذا كانت السلطة بيد مجموعة محددة .<sup>٨٠</sup>

ب- **الحكم الملكي**: وتكون السلطة ذات السيادة لفرد واحد ولكن وفق قوانين ثابتة ومقررة ويلاتم هذا النوع شعوباً متوسط العدد ، حيث توجد هيئات ثابتة توزع بينها السلطة، وبالتالي تمنع الاستبداد فيها .

ج- **الحكم الاستبدادي**: وتكون السلطة لواحد لا يعتمد على قوانين ثابتة ومقررة، ويسيطر الجميع وفق إرادته وأهدافه، ويناسب شعوباً كثيرة العدد .<sup>٨١</sup>

### ثانياً- تطور الظاهرة السياسية في القرن التاسع عشر :

بدأت في هذه الفترة تتضح بدقة المفاهيم الأساسية لعلم السياسة ، وبدا علم السياسة بالظهور منذ النصف الثاني من هذا القرن ، وبدأ يخطو خطوات كبيرة على صعيد المنهج الاستقرائي التجريبي ، كما ظهر عدد من المفكرين الذين أسهموا في تطور هذا العلم بشكل كبير ، ومن أبرزهم لوغست كونت - اللكسي دي توكتيل - كارل ماركس .

#### ١ - لوغست كونت :

وهو الفيلسوف الذي استخدم مفهوم الأطوار الثلاثة التي تفسر تطور البشرية والتقدم الإنساني. والأطوار هي :

أ- **الطور التبولوجي (الحالة التبولوجية)** : التي اتسمت بها المجتمعات وكل ما أنتجته في الفكر ونمط العيش والعادات أي بمعنى أنه غالب عليه الطابع

<sup>٨٠</sup> - محمود إسماعيل محمد ، دراسات في العلوم السياسية، العين، مكتبة الإمارات، ١٩٨٤، ص ١٨٠.

الدينى اللاهوتى ، وانتشرت أيضاً أفكار سياسية حول الدولة ترجعها إلى أصل إلهى، ثم انتقل المجتمع وتطور إلى

ب- **الطور الميتافيزيقي** توربما كان يقصد بها الحالة المثالية ، وتم التركيز في هذه المرحلة على غايات الدولة وأصولها دون الاهتمام بالآلية إدارة شؤون الدولة ثم انتقل المجتمع إلى

ج- **الطور الوضعي أو العلمي** :والذى يغلب عليه الطابع التجريبى ويظهر الفكر السياسى الذى يعمل على وضع أسس وقواعد علمية للحياة السياسية ، فلألف كتاباً اسماء ( منهج السياسة الوضعية ) .

إن أهم ما جاء به لوغست كونت هو أنه يمكن تطبيق القواعد والأسس العلمية المطبقة على العلوم الفيزيائية ذاتها على العلوم الوضعية من حيث الملاحظة والدراسة والتجربة ، وبالتالي يمكن الوصول إلى قواعد ثابتة وصالحة في كل مكان وزمان ، ثم يقول : إن الفارق بين العلوم الطبيعية و العلوم الاجتماعية، هو فقط في درجة التطور ، بمعنى أن العلوم الطبيعية قد سبقت في تطورها العلوم الاجتماعية .

كما اعتبر كونت أن العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم السياسية، هي الأهم لمستقبل البشرية، لكنه بذات الوقت لم يحذف قيام علم سياسى مستقل عن العلوم الاجتماعية، وربما يعود ذلك إلى قناعاته الخاصة بوحدة العلوم الاجتماعية . لم يعمل كونت على تطبيق أطروحته التي بقيت في الإطار النظري ، فظهر وكأنه فيلسوفاً ومصلحاً أكثر مما هو عالماً اجتماعياً. أخيراً، يمكننا القول إنه أسهم وبشكل كبير نظرياً في تقديم علم السياسة، وخاصة من خلال فكرته التي تقول: إنه يمكن أن تخضع العلوم الاجتماعية لتحليل علمي موضوعي كما هو في العلوم الطبيعية

## ٢- ألكسي دي توكييل ١٨٥٩-١٨٠٥ :

يعتبر ألكسي دي توكييل واحداً من أهم المفكرين السياسيين، وقد كان له السبق في افتتاح عصر الرحلات العلمية في مجال اكتشاف حقيقة الواقع والأحداث السياسية ، وذلك من خلال دراسة الوثائق المحفوظة، بالإضافة إلى افتتاحه وتدشينه عصر المقابلات الشخصية في علم السياسة ٠

لقد قام بدراسة الآراء والعادات السياسية والأخلاق، وفي حالة الشك كان يقوم باستفقاء عدة شهود، بينما حاول التعرف على الحقيقة من خلال مقارنة الآراء تكملاً أهمية دي توكييل في مقدراته على تطبيق المنهج العلمي التجاري بالاعتماد على فرضيات يخضعها للتجربة لتبليان صحتها من خطئها، وعلى ضوء التجربة والملاحظة، إما أن يقيها كما هي، أو يقوم بتعديلها إذا لزم الأمر للوصول إلى الحقيقة كما يحدث في العلوم الطبيعية تماماً .

وقد اطلق في كتابه الديمقراطي في أمريكا والذي وضعه ما بين ١٨٣٥-

١٨٤٠ من فرضيتين هما:

أ- إن عالماً ديمقراطياً جديداً يقوم على المساواة وهو في طور النشوء .

ب- الرؤية الجديدة النموذجية يراها ألكسي دي توكييل في الولايات المتحدة الأمريكية

ويقول: إن الذي ساعده على تأكيد نظريته هو الأسباب الأساسية التي ترزع نحو الحفاظ على الجمهورية الديمقراطي في الولايات المتحدة إلا وهي التالية:

أ- عدم وجود مؤسسة عسكرية ضخمة .

<sup>٤١</sup> ولد ألكسي دي توكييل في فرنسا عام ١٨٠٥ ومن عائلة أرستقراطية بعد إيهاد دراسته الأولية انصرف لدراسة القانون حيث عن قاضياً متدرجاً في محكمة فرساي في العام ١٨٢٧ ، انضم إلى حركة الوسط اليساري وانتخب عضواً للبرلمان عام ١٨٣٩ وأعيد انتخابه عام ١٨٤٨. عين في عام ١٩٤٩ وزيراً للخارجية وبسبب تأثره بالأحداث التورية المتقلبة التي شهدتها بلاده فرنسا أخذ ينكر دي توكييل في الديمقراطي ويدرس حقائقها وتتطور هنا خارج أوروبا عليه يجد الحل المناسب لشكلي الحرية والمساواة فتوجه إلى أمريكا لدراسة تجربتها عن قرب. من أهم مؤلفاته الديمقراطي في أمريكا الذي اعتبر من أهم مؤلفات القرن التاسع عشر لما تضمنه من تجرد في الأفكار

- بـ- اقتصاد زراعي مزدهر .
- جـ - المساواة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
- دـ - أخلاقيات الأميركيين ومعتقداتهم الدينية .
- هـ- الهيكل الدستوري الذي يرسم بالديمقراطية العميقه <sup>٨٢</sup>

يتصف كتاب دي توكييل بعمق الملاحظة، ويتميز عن كثير من المفكرين الكبار الذين سبقوه بأنه تناول موضوعاً واحداً فقط، بينما الآخرون كتبوا عموميات عن موضوعات متعددة عن السلطة والدولة وغيرها في آن معاً، حدد دي توكييل بعض سمات المجتمع الاسترلطي، بقوله : بأنه ينطوي على بعض الحسنات، فهو استطاع أن يوفر للشعب بعضاً من حياة الترف والسعادة، ووعي خاص بالمجتمع الذي يعيش فيه . وبالتالي فإن الطاعة فيه أي طاعة الشعب للسلطات الاسترلطية ظهرت وكأنها شيء طبيعي ونتيجة من نتائج نظام الطبيعة الثابت <sup>٨٣</sup> . ولكنه اعتبر المجتمع الاسترلطي مجتمعاً ميتاً، لأنه مجتمع الأميين، و التاريخ يثبت منذ زمن بعيد اتجاهه نحو الانحدار المتواصل لمصلحة الطبقة العامة من الشعب والسبب هو اعتماده على مبدأ التفاوت وعدم المساواة بين البشر، وأن عدداً قليلاً من الناس يتمتع بحق الملكية والسلطة والتصرف وملذات الفكر والفنون، بينما الأغلبية لا يسمح لها في هذا المجتمع إلا باقتسام العمل والجهل .

أما بخصوص ما كتبه عن المجتمع الديموقراطي في معرض مقارنته مع المجتمع الاسترلطي، فقد قال : إن المجتمع الديموقراطي هو المجتمع الذي قائم على ألقاضن المجتمع الاسترلطي ، وإنه إذا ما أحسن توجيهه وتكتوينه نحو

<sup>٨٢</sup> جورج دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، طبعة خاصة، ١٩٩٣ ، ص ١٧

<sup>٨٣</sup> مهدى محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ، ص ١٧

العمل الهدى، يصبح هو المجتمع القادر على توفير السعادة والرفاهية للشعب، ويتم ذلك عبر المساواة وتنظيمها بواسطة القوانين، والتي يجب أن تكون مقبولة ومحبوبة من قبل الجميع، خاصة وأن الجميع اشتراك في صنعها، وهذا يصبح الأفراد قادرين عبر الحقوق الفردية الواجبات المتعلقة بها والتضامن الحر بين الأفراد ، على أن يقفوا بمواجهة أي مشروع استبدادي من قبل السلطة الاستبدادية. لذلك اعتبر ألكسي دي توكفيل أول باحث سياسي في العصر الحديث، وهو أيضاً الباحث النموذجي الذي يمكن أن يحتذى به .

### - ٣ - كارل ماركس والتفسير الجديد للمجتمع السياسي (١٨١٨ - ١٨٤٤):

يرتكز المفهوم الليبرالي السائد في الغرب حول الظاهرة السياسية على أنها ظاهرة مستقلة بذاتها وإن كان لها علاقات مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، إلا أن الماركسيّة بجاءت لتفصل هذا الرأي ولنقول إنه لا وجود لظاهرة سياسية مستقلة وقائمة بذاتها ، وهي ظاهرة عابرة تعبر عن بنية طبقية، وسترول بزوال الطبقات. تعد تناول ماركس الظاهرة السياسية من منطلق مسادي تاريخي <sup>٨٥</sup> والذي تقوم على حركة صراع الأضداد ، وأن الأفكار والنظريات السياسية هي انعكاس لقوى الطبقية المتحاربة عبر التاريخ ، أي أن البنية

<sup>٨٤</sup> واد كارل ماركس عام ١٨١٨ في مدينة ترفيز بالمانيا من أسرة يهودية يهودية ، وكان والده يتعاطى مهنة المحاماة اعتقد المذهب البروستانتي حتى تمكن من ممارسة مهنته التي لم يكن يسمح لليهود بمارسها بسبب كراهية الألمان لهم وعدم تفهمهم بالتعامل مع اليهود ، حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٨١٤ من جامعة ليپزيغ في المانيا عمل رئيساً لتحرير عدة صحف نعرف على زعماء الاشتراكية الفرنسية ومنهم برودون في فرنس ثم طرد منها إلى بلجيكا واستقر أخيراً في لندن بعد أن تعرف على صديق عمره الذي شاركه أفكاره في الاشتراكية الطيسية التي يعتبر رائدتها الأول توفي عام ١٨٨٣ في لندن .

<sup>٨٥</sup> المادية التاريخية هي تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أساليب الإنتاج ، والتغيرات الاجتماعية ، أي دراسة بيئتها ، وتكونيتها ، وسيرها. دراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعي إلى تكوين اجتماعي آخر . (نيكولاوس دولانتراس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة علال غريم بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٣ ، ص ٧) .

الاقتصادية والاجتماعية القائمة على علاقات الإنتاج في المجتمع هي التي تنتج الأفكار عند الناس .

يقول ماركس : إن البشر هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم ٠٠٠ وإن الأفكار المسيطرة في كل حقبة تاريخية هي أفكار الطبقة السائدة ، أي تلك التي تسيطر على وسائل الإنتاج المادية، وترى على وسائل الإنتاج الفكري " .

إن الدولة، وفق النظرية الماركسيّة، ليست سوى بنية فوقيّة تأتي انعكاساً للعلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع ، أي انعكاساً للبنية التحتية للمجتمع ، وهي الإطار الذي تسيطر فيه طبقة على طبقات أخرى، وهي أداة قهر يبد الطبقات المالكة لحفظها على سيطرتها السياسية والاقتصادية. ومن أجل فهم الظاهرة السياسيّة، يجب أن ندرس العلاقات الاقتصادية التي يقوم عليها المنتظم السياسي . إن الصراع الطبقي يؤدي إلى تحول السلطة السياسي من يد البرجوازية والملّاك إلى الطبقة البروليتارية، فيتحول المجتمع البرجوازي إلى المجتمع الاشتراكي كمرحلة أولى ثم إلى المجتمع الشيوعي في المرحلة الثانية، وهذا تزول الدولة التي كانت أداة يبد طبقة للسيطرة على طبقات أخرى، ويزول دورها بسبب القضاء على الطبقات، وبالتالي تزول السياسة ، بمعنى أن المجتمع السياسي سوف يتلاشى في المجتمع المدني .

إن أهم ما فقدمه ماركس هو رؤية جديدة للمجتمع السياسي، فاتجه ببحثه إلى التحليل العلمي للواقع الاجتماعي، حيث وصف الواقع كما هو لا كما يتنوى أن يكون .

لقد ابتعد ماركس عن التحليل القانوني في تفسير الظاهرة السياسيّة ، حيث أنه لم ينطلق في دراسته الظاهرة السياسيّة، كغيره من المفكرين الغربيين، انطلاقاً من تصنيف الحكومات وفصل السلطات والديمقراطية والحرّيات العامة، بالارتكاز على تحليل القوانين والدساتير والأنظمة، دون أي اعتبار للعناصر

الاجتماعية الأخرى، بمقابل، فإن ماركس وجه بحثه السياسي الذي امتنع

بالشمولية عبر دراسته التأثير المتبادل للظواهر السياسية والبني الاقتصادية ،

.... أظهرت الماركسيّة رؤية جديدة للظواهر الاجتماعية، إذ اعتبرتها ظواهر

متحركة قابلة للتغيير الجذري، وأن التناقضات الاجتماعية سوف تدفع الواقع

الاجتماعي للتغيير والتبدل . وشرحـت النظرية الماركسيـة آليـات التغيـر في

المجتمعـات البشرـية عبر التشكـيلـات الاجـتمـاعـية الـاـقـتصـادـية ، حتى قال عنـه

موريس دوفرجـيه " أنه نيونـون علمـ السياسيـة " ،

هـذا، وهـنـاك بعضـ المـاخـذـ علىـ النـظـرـيـةـ المـارـكـسـيـةـ وـرـؤـيـتـهاـ لـلـمـجـتمـعـ السـيـاسـيـ

نـذـكـرـ منهاـ:

أـ أنهاـ تـتـحوـ منـحـاـ مـثـالـياـ فـيمـاـ يـخـتـصـ بـالتـطـوـرـ الـمـسـتـقـبـلـ لـلـمـجـتمـعـ ، وـالـذـيـ

سـيـنـتهـيـ بـزـوـالـ الطـبـقـاتـ ، وـبـالـذـالـيـ بـزـوـالـ الدـوـلـ بـسـبـبـ زـوـالـ الصـرـاعـاتـ الـطـبـقـيـةـ ،

وـمـنـ ثـمـ سـيـكـونـ هـنـاكـ مـجـتمـعـ جـدـيدـ قـائـمـ عـلـىـ التـعـاوـنـ وـالـتعـاـضـدـ دـوـنـ الـحـاجـةـ

لـوـجـودـ الدـوـلـ وـالـحـقـيقـةـ أـنـ الدـوـلـ تـعـاـظـمـ دـوـرـهـاـ وـأـصـبـحـتـ أـكـثـرـ قـوـةـ ، وـأـنـ

الـصـرـاعـاتـ لـمـ تـتـنـتـهـ فـيـ الـمـجـتمـعـاتـ ، بلـ زـادـتـ وـتـغـيـرـ أـشـكـالـهـاـ وـأـنـوـاعـهـاـ .

بـ - أـنـهـ يـرـكـزـ عـلـىـ عـامـلـ وـاحـدـ فـيـ تـفـسـيرـ الـصـرـاعـاتـ السـيـاسـيـةـ ، أـلـاـ وـهـوـ الـعـامـلـ

الـاـقـتصـادـيـ (ـعـلـاقـاتـ الـإـنـتـاجـ)ـ ، وـيـعـتـبرـهـاـ السـبـبـ الرـئـيـسـيـ لـهـذـهـ الـصـرـاعـاتـ .

وـالـحـقـيقـةـ أـنـ هـنـاكـ دـوـرـأـ كـبـيرـاـ لـلـعـوـاـمـلـ الـاـقـتصـادـيـةـ (ـإـلـاـ أـنـ يـمـكـنـنـاـ القـولـ أـنـ هـنـاكـ

، وـعـبـرـ مـراـجـلـ الـتـارـيخـ الـمـخـلـفـةـ وـحـتـىـ وـقـتـاـ الـحـاضـرـ وـفـيـ كـلـ زـمـانـ وـمـكـانـ ،

صـرـاعـاتـ لـهـاـ أـسـبـابـ أـخـرـىـ كـالـأـسـبـابـ الـعـرـقـيـةـ ، وـالـدـيـنـيـةـ ، الـاثـنـيـةـ

، وـالـقـومـيـةـ ، وـغـيـرـهـاـ .

جـ - لقدـ تـجـاهـلتـ المـارـكـسـيـةـ أـهـمـيـةـ دـوـرـ الـمـؤـسـسـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـتـيـ اـعـتـبـرـهـاـ

مارـكـسـ بـنـيـةـ فـوـقـيـةـ وـشـيـأـ ثـانـوـيـاـ ، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ الـمـؤـسـسـاتـ السـيـاسـيـةـ لـهـاـ

دـوـرـ كـبـيرـ فـيـ تـطـوـيرـ وـنـقـمـ الـمـجـتمـعـ .

يبقى أن نقول إن الماركسية قد أسممت إسهاماً كبيراً في تقدم علم السياسة، خاصة وأنها اعتبرت أن الدولة والسلطة هما ظواهر فدروية ، وقدمت إسهاماً رائعاً في تحديد العلاقات بين السلطة القوى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بشيء من الشمولية

### ثالثاً- تطور الظاهرة السياسية في القرن العشرين :

نتيجة للتطور الكبير الذي وصلت إليه دراسة الظاهرة السياسية، أخذ الاعتراف بعلم السياسة كعلم قائم بذاته يأخذ موقعه في حرم الجامعات بعد تجاوزه عقبات كثيرة وضعت في طريقه ، حتى أنه يمكننا القول أنه حرق المراحل في تطوره بعد الحرب العالمية الثانية .

#### ١- علم السياسية مابين نهاية القرن التاسع عشر وال الحرب العالمية الثانية :

لقد بذلت جهود كبيرة وجادة لكي يدرس علم السياسة كمادة مستقلة في الجامعات الأوروبية، لكن تلك الجهود التي بذلت أعطت شارحاً في الولايات المتحدة الأمريكية لا في أوروبا، وخاصة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ،

إن العلوم الاجتماعية باشت تفرض وجودها ولا سيما السياسية منها، لعدة أسباب، منها:

أ- إن الاهتمام العلمي انصب على دراسة الظواهر الاجتماعية، السياسية منها مع نهاية القرن التاسع عشر ، وأخذت تدخل في إطار البحث العلمي .

ب- إن التقدم الذي حدث حول مفهوم علم السياسة ومنهجية البحث السياسي أدى إلى تكوين فكرة واضحة عن علم السياسة

جـ- إن الاعتراف بالحرفيات العامة على نطاق واسع ساهم إلى حد كبير في نمو وتطور علم السياسة، ويرجع ذلك إلى انتشار الأنظمة الديمقراطية التي تضمن الحرفيات العامة على صعيد القول والنشر، والفعل، والتي بدورها ساهمت بالاعتراف بعلم السياسة كعلم قائم بذاته. وبال مقابل، فإننا نرى أن الأنظمة القمعية والديكتاتورية لا تسمح بتقدّم هذا العلم، بل على العكس فهي تحاربه لأن علم السياسة يقوم عادة بمراجعة دائمة ومستمرة للمسلمات والمفاهيم القائمة للتأكد من صحتها أو خطئها ، وهذا لا ينلأع مع طبيعة هذه الأنظمة التي تعتبر ذاتها فوق كل الشكوك والأخطار، ولا تقبل أي مراجعة لأرائها وأفكارها وأعمالها .

دـ- و العامل الأهم هو فكرة إعداد الموظفين الإداريين والسياسيين ، فاتجهت الأنظار إلى علم السياسة ل القيام بهذا الدور ، فافتتحت فروع لعلم السياسة في مختلف الجامعات الأمريكية .

لكن في موازاة ذلك لعبت عوامل سلبية أخرى منها البنية التقليدية للجامعات الأوروبية دوراً أساسياً في إعاقة دخول علم السياسة حرم الجامعات الأوروبية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . هذا وقد فشلت عدة محاولات لإنشاء كلية للعلوم السياسية في باريس ، ومنها فشل مشروع سالفادي لإقامة معهد للعلوم السياسية والإدارية في عام ١٨٤٦ ، ولكن أخيراً نجحت المحاولة في عام ١٨٧٢ في إنشاء المدرسة الحرة للعلوم السياسية كنتيجة لفكرة إعداد الكوادر السياسية والإدارية إعداداً تلقائياً فاعلاً لكن هذه الكوادر بقيت خارج الجامعات حتى عام ١٩٤٥ .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد دخل علم السياسة الجامعات كعلم مستقل بسبب أن الجامعات الأمريكية كانت، إما مؤسسات خاصة أو تابعة لمجالس بلدية ، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد فيها تقاليد

جامعية راسخة تاريخياً تقف عقبة أمام التطوير والتحديث هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب الحاجة لإعداد كوادر إدارية جيدة للأحزاب والإدارات المحلية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد الذي يوجد فيه باحثون متفرغون لعلم السياسة في النصف الأول من القرن العشرين، والمتقدم على صعيدي الأبحاث السياسية والوسائل التقنية المتتبعة في تلك الأبحاث .

لقد توجّهت البحوث السياسية في أمريكا إلى دراسة الواقع والأحداث، وابعدت عن النظريات المجردة ، وشملت كل المجالات والنشاطات «ما أدى إلى تكاثر الأبحاث والدراسات» التي تتلألأ مختلف القوى السياسية كالأحزاب والقوى الضاغطة والرأي العام والانتخابات والصحافة وغيرها. في حين أن الأبحاث السياسية في أوروبا انصببت على المؤسسات الحكومية .

كما شمل التقدّم في تقنية البحث السياسي كافة الوسائل التي استخدمت في النصف الأول من القرن العشرين ومنها عملية سبر الرأي العام، لكن الدراسات والبحوث الأمريكية كانت تتشبّهان بـ:

استرکيز الأبحاث السياسية وبشكل مطلق على الحياة السياسية الأمريكية، وإهمال الدراسات المقارنة التي تساعد على فهم المجتمع الأمريكي بشكل أعمق.

٢- الاهتمام بالجزئيات والابتعاد عن تكوين نظريات ابتداءً وانطلاقاً من هذه الجزئيات ولهذا لم يستفاد من تلك الأبحاث الأمريكية التي أجريت في تلك الفترة في دراسة ظاهرة السلطة .

## ٢ - علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية :

بعد أن أصبح علم السياسة يدرس في أغلب الجامعات الأمريكية ، بدأ الاعتراف بعلم السياسة كعلم مستقل بذاته في فرنسا بعد عام ١٩٤٥ ، ويعد

ذلك إلى الإصلاحات التي حدثت في فرنسا ، وتم خلالها تأسيس المدرسة الحرّة للعلوم السياسية والتي سبق ذكرها ، ومن ثم تقسيمها إلى قسمين هما : المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، ومعهد الدراسات السياسية في باريس ، ومن ثم تلا ذلك إنشاء معاهد للدراسات السياسية في مختلف أنحاء فرنسا وفي بريطانيا ، تم تدريس علم السياسة في جامعة أكسفورد وفي مدرسة لندن للاقتصاديات وعلم السياسية وبعد ذلك تم انتشار تدريس العلوم السياسية كعلم مستقل بذاته في أغلب الجامعات والمعاهد البريطانية . أما في ألمانيا فقد تقدم علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية ، لأنَّ أغلب الباحثين الألمان في العلوم الاجتماعية قد هربوا إلى أمريكا قبل الحرب

ولكن الخطوة الكبيرة التي ساهمت في تقدم علم السياسة وتطوره على نطاق واسع هي ما قامت به منظمة اليونسكو العالمية من خلال إنشاء الجمعية الدولية لعلم السياسة في عام ١٩٤٨ ، كما عقدت ندوة عالمية لدراسة مناهج علم السياسة في فلورنسا في إيطاليا . أما في الدول العربية فإنَّ علم السياسة حالياً يدرس في العديد من الجامعات العربية ، ومنها سوريا ،

وتشجيع البحث العلمي السياسي في الوطن العربي ، تم إنشاء الجمعية العربية للعلوم السياسية عام ١٩٥٨ ، وذلك بهدف تحقيق عدة أهداف منها : تنسيق نشاط الباحثين العرب ، وتنشيط المشاركة في أعمال المؤسسات الدولية المهتمة بعلم السياسة . هذا ، وقد عُقدت ندوة في لارنكا في قبرص عام ١٩٨٥ حول علم السياسة وطرق تدريسه ومنهجيته وأفاقه .

إنَّ التفاعل بين الباحثين من مختلف أنحاء العالم ساهم في أن يأخذ الأوروبيون بتقنيات البحث الأمريكية ، واعتماد المنهج الاستقرائي ، وتناول الجزئيات ، مما ساعد في ظهور مؤلفات حول الأحزاب والانتخابات والصحافة وغيرها . وبذلت

الوقت، بدأ البحث السياسي الأمريكي يتجه لتكوين نظريات سياسية، بمعنى أن كل منهم حاول سد النقص الحاصل لديه بالاعتماد على ثقنيات الآخر

٣- العلوم السياسية وعلم السياسة: ترافق دخول علم السياسة حرم الجامعات مع استبدال تعبير العلوم السياسية بعلم السياسة ، فقد كان شائعاً تعبير استخدام العلوم السياسية في كافة البلدان بسببتناول الظاهرة السياسية من قبل العلوم الاجتماعية الأخرى كل من زاويةه الخاصة .

فالأبحاث السياسية شكلت أجزاء من علم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد السياسي وعلم النفس السياسي والجغرافيا السياسية والتاريخ السياسي وغيره من العلوم ، ما يعني أنَّ علم السياسة شكل تقاطعاً بين الفروع السياسية لكافة العلوم الاجتماعية التي اهتمت بدراسة القدرة والسلطة والدولة . لكن إهمال هذه العلوم للعديد من الظواهر السياسية مثل الأحزاب والقوى الضاغطة والانتخابات واتخاذ القرارات هذا من ناحية ، وتقدم البحث السياسي وتناوله لهذه الظواهر من ناحية أخرى، أدّيا إلى نشوء مجال خاص بعلم السياسة ، فاختلط علم السياسة ذاته حلاً خاصاً في مجال المعرفة العلمية، ومجلاً مستقلاً تناول فيه كل الظواهر السياسية التي تم تناولها من قبل العلوم الاجتماعية الأخرى مضيفاً إليها كل ما تبقى من هذه الظواهر التي لم تلامسها العلوم الأخرى .

أما على صعيد المعرفة السياسية، فقد كان يعتمد علم السياسة في بدايته على المعرفة التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الأخرى، فيحاول التأليف بين النتائج التي توصلت إليها الأبحاث من أجل تكوين نظرية سياسية حول الدولة والسلطة. ولكن بفعل تطور البحث السياسي، أصبح يتناول الواقع بذاته دون الاعتماد على أي علم آخر ، وهذا ضروري لأن التنظير العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الواقع ، والنظرية العلمية هي نظرية مبنية بالتجربة ، والتجربة

لا تتم بمعزل عن الواقع. إنَّ هذا التقدُّم في مجال البحث السياسي، سواءً أكان على صعيد تحديد حقل خاص بالمعرفة السياسية أو على صعيد تناول هذه المعرفة مباشرة عبر دراسة وتحليل الواقع، أدى إلى إحلال تعبير علم السياسة محل العلوم السياسية كعلم مستقل قائم بذاته ، وإن كان على علقة بالعلوم الاجتماعية الأخرى وقد ثبت ذلك في مؤتمر اليونسكو للعلماء السياسيين في

باريس عام ١٩٤٨ .

**الفصل الثالث**

**مناهج البحث في العلوم السياسية**



## أولاً- أسس البحث العلمي :

يهتم علم السياسة بدراسة الجانب السياسي من الحياة الاجتماعية، وما ينبع عن هذا الجانب من ظواهر أخرى، ويدرسها دراسة علمية تحليلية، وذلك عبر مناهج علمية يستطيع بواسطتها الوصول إلى قوانين النمو السياسي والقضايا العامة. والمقصود بالمناهج العلمية هنا، الطرق التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول إلى القضايا الكلية التي يطلق عليها أحياناً القوانين .

لقد اهتم العلماء بوضع أسس للدراسة يسير على هديها الباحثون في دراستهم، ليكونوا في مأمن عن الزلل والانحراف في الدراسة ، ولتأتي نتائج دراسة تهم أقرب إلى حقيقة الأمور، ومن أهم هذه الدراسات ، دراسة الظواهر السياسية بذات الطرق التي تدرس بها الظواهر الطبيعية الأخرى لأنها تصلح لأن تكون مادة للملاحظة والتجربة، وأن يتَّبَعَ إليها يشكُّل منفصل عن شعور الباحث، مع عدم التسطيم بصدق قضية ما لم تدرك بوضوح تام و يتم التأكد من مصادقها. ويتم ذلك بتحرر الباحث من كل فكرة سابقة يعرفها عن الظواهر السياسية والاجتماعية، حتى لا يقع أثير أفكاره الشخصية ، ويجب أن يتحرر الباحث من الآراء السائدة التي يحفظها العامة ويتوارثها الأفراد عنقوى المؤثرة في الظواهر السياسية، لأن ليس لها آية دلالة علمية .

إن المطلوب من الباحث هو عدم التأثر بمشاعره الخاصة أو بتجاربه الخاصة عند دراسة موضوع سياسي، لأن ذلك لا يستقيم مع النزعة العلمية التي تتطلب من الباحث أن يُجرِّد نفسه من كافة التزحّعات والأفكار الخاصة. وبناء على ما سبق، على الباحث أن يقوم بما يلي :

- ١ - تحديد الظاهرة موضوع الدراسة تحديداً دقيقاً .

- ٢- تحليل الظاهرة إلى أبسط عناصرها وأدق تفاصيلها من المركب البسيط إلى الأبسط، وذلك لإدراك أسباب حدوثها والتمييز بين النتائج والمقدمات.
- ٣- يجب أن تكون غاية البحث واضحة وجلية حتى لا يضيع وقت الباحث ومجهوده سدى .
- ٤ دراسة الباحث بالمسائل المتعلقة بموضوعه وأهدافه، لتساعده على إلقاء الضوء على النواحي المجهولة منه، ونَقْرَب له تحقيق الهدف .
- ٥- تمسك أجزاء البحث وعدم تناقضها، وذلك لعدم الوصول إلى نتائج جزئية متضاربة .
- ٦- خلو البحث بتقييّعاته من الحشو اللغطي والإضافات التي لا ترتبط بمحسوبي الموضوع
- ٧- المعرفة المستمرة بالأحكام والقوانين التي تصل إليها جميع فروع العلوم الإنسانية.

### **ثانياً- الصعوبات المنهجية :**

قد تواجه الباحث السياسي عند دراسة الظواهر السياسية صعوبات مختلفة قد تضعف من همه في الوصول إلى القوانين السياسية الصحيحة ، شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى ، ومن أهم هذه الصعوبات :

- ١- عدم خضوع التفاعلات السياسية لنظام آلي رتيب ، و عدم سيرها وفقاً لمبدأ الأطراد في وقوع الحوادث ، مما يخلق صعوبة في الوصول إلى القوانين التي تحكم عملها. ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال تحليل المؤثرات السياسية، وتبسيط المشاكل المعقدة وردها إلى أجزائها وفروعها، والتعمق فسي دراسة الحقائق التي تتضمنها هذه المؤثرات، فعندما تتضمن المشاكل يزول الموضوع الذي يكتفي بها .

- ٢- صعوبة الوصول إلى قوانين تساعد الباحث على التنبؤ السياسي بما ستكون عليه الأشياء أو المواقف السياسية ، وخاصة فيما يتعلق بالسلوك السياسي ويمكن تجاوز هذه الصعوبة عبر معرفة العوامل المؤثرة في السلوك السياسي ، لأن السلوك السياسي يقع ضمن قالب شبه منظم من العلاقات التي لا يمكن للأفراد الخروج عنها، لأنه تقع عليهم عقوبات وجزاءات ،
- ٣- عدم وجود وحدة معينة يستخدمها علم السياسة لقياس الظواهر والعلاقات السياسية كغيره من العلوم الوضعية الأخرى التي تستخدم وحدات ومقاييس كثيرة لوصف ظواهرها والتغيير عنها، مثل الرياضيات أو غيرها. ويتم تجاوزها عبر النظر إلى العلاقات السببية والوظيفية في البحث السياسي ، وعبر ربط المقدمات بالنتائج ، والعمل بمعلواناتها مثلاً " علاقة سببية بين التخلف والكتب السياسي - علاقة وظيفية بين التقدم التكنولوجي وتطور النظام الديمقراطي " إنه من الصعب دراسة درجة الكراهة والحب والجذب السياسي ،
- ٤- صعوبة التمييز بين الظواهر السوية وغير السوية ،
- ٥- صعوبة المزج بين الديناميكية والسكونية، والتاليف بينهما في الموضوع السياسي .
- ٦- عدم استجابة البيئة السياسية موضوع الدراسة للغيارات التي يقصدها الباحث ، وعدم تقبل الأفراد للأفكار والاتجاهات المنشودة ، وهذا ما يتطلب من الباحث إقناع الآخرين المشاركين بالغيارات التي يرمي إليها البحث ،

### ثالثاً- خطوات البحث العلمي:<sup>٨٦</sup>

وينبدأ من التصور الواضح للحالة السياسية أو الظاهرة السياسية المراد دراستها، والرغبة في معالجتها وفق المراحل التالية :

- ١- تحديد موضوع البحث بشكل واضح دقيق لمنع الغموض واختلاف التأويل، و أن يكون محدداً من حيث الزمان والمكان والمفردات، و أن لا يكون شديد الاتساع بحيث يتعذر على الباحث معالجته وتناوله بشكل عميق .
- ٢- الاطلاع على كل الأبحاث السابقة أو معظمها و المتعلقة بالمشكلة أو الظاهرة السياسية المراد دراستها والاطلاع على كل المصادر المتوفرة ، وذلك يعزز من إمكانية التوصل إلى نتائج أخرى على ضوء الحقائق والمعلومات الجديدة .
- ٣- وضع خطة أولية تتضمن العناصر الأساسية حسب الأسلوب والفحوص وتقريعاتها مع ذكر أسباب اختيار الموضوع وهدف البحث، على أن تكون هذه الخطة خاضعة للتتوسيع أو التصريح حسب المصادر التي يمكن أن تتوفر في المستقبل .
- ٤- تحديد الإطار النظري لموضوع الدراسة بشكل واضح وتحديد المفاهيم المستخدمة .
- ٥- اعتماد منهجية معينة ملائمة لموضوع البحث، وقادرة على إعطاء أفضل النتائج .
- ٦- البحث عن المصادر الأصلية والثانوية، وعن الوثائق وتدقيقها، والصحف والدوريات، وإجراء استقصاءات شخصية و مقابلات مع الأشخاص ، و عدم الاعتماد على مصادر أحادية .

<sup>٨٦</sup> محمد فايز أسميد، قضايا علم السياسة العام، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٦ ص ٤ الطبعة الثانية.

- ٧- صياغة الفروض البحثية لغرض البرهنة عليها عبر استقراء الواقع السياسي أو عبر الملاحظة .
- ٨- تحليل المعلومات على أساس كمي أو نوعي، وذلك للتوصل إلى الأسباب الحقيقية المؤثرة على الحدث أو الظاهرة السياسية .
- ٩- البرهنة على صحة الفرض المطروحة .
- ١٠- استخلاص النتائج التي توصل إليها الباحث .
- ١١- تأكيد الرأي الشخصي للباحث حول الأحداث والنتائج .
- ١٢- وضع سيناريوهات للحالة السياسية المبحوثة، توضع احتمالات المستقبل، واختبار المشهد الأكثر احتمالاً وتبيان مسبباته بشكل منطقي بعيداً عن المثلية.
- ١٣- التوصل إلى تعميمات ومبادئ وأفكار جديدة غير مطروحة، وقد تكون مبتكرة، يستفيد منها رجال السياسة أو الباحثون الآخرون .

#### **رابعاً- مناهج البحث:**

يقصد بالمنهج الطريقة التي يعتقد بها الباحث من أجل بلوغ الحقيقة، أو ما يعتبره حقيقة. وهو مكون من عدة عمليات تتكامل مع بعضها بترتيب منطقي لتحقيق هدف واحد هو اكتشاف علاقات أو معلومات جديدة تتطور أو تُصحح مما توصلت إليه الأبحاث السابقة. ويعني المنهج أيضاً عدة أدوات ابتكارية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية، البشرية منها والمادية، البيئية والفكرية ، تنظم بشكل مترابط ومنسق لكي تُفسر وتُشرح وتحلل ويعُلق عليها .<sup>٨٧</sup>

<sup>٨٧</sup> فهمي سليم الغزواني وجموعة باحثون ، *الدخل إلى علم الاجتماع* عمان، دار الشروق ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩٦ الطبعة الثانية .

## ١ - المنهج التاريخي:

يستند هذا المنهج إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتبصر تطورها، ومن ثم استنتاج أفكار أو تصورات ، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها في تفسير ظواهر وأحداث سياسية .

إن أول أعلام المنهج التاريخي في الدراسات الاجتماعية والسياسية ابن خلدون الذي حاول أن يقف وفقه موضوعية من الدراسات السابقة ويبيّن في دراسته الخطأ الكبير الذي وقع فيه المؤرخون القدماء من عدم التحقيق العلمي لمصادر البيانات التاريخية . وفي مقدمة ابن خلدون، نجد نموذجاً للعلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، لأن علم السياسة لم يكن قد ظهر بعد كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

وكذلك نجد في أوروبا الكثير من العلماء الذين بسروا استخدامات المنهج التاريخي في الدراسات الاجتماعية، ومنهم الفيلسوف الإيطالي جيو凡اني باتيستا فييكو في كتابه العلم الحديث . الذي يبيّن فيه مبادئ المنهج التاريخي ، والتي تتميز بالآتي :

- ١- يجب على الباحث الاجتماعي، في دراسته للنظم أو الظواهر الاجتماعية، الرجوع إلى جذورها الأولى والعصر الذي ظهرت فيه .
- ٢- إن تاريخ الإنسانية قد مر في تطوره بمراحل هي المرحلة الدينية، ومرحلة البطولة والمرحلة الإنسانية.

<sup>٨٨</sup> على عبد الرزاق جلبي، البحث العلمي الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ١٢٠

جـ- يعتمد المنهج التاريخي على المصادر الآتية: الوثائق والمستندات والقصص الأدبية والاجتماعية ، والتنظيم السياسي للمجتمع واللغة والقانون والأديان والأساطير .

كذلك، حاول سان سيمون الربط بين المنهج التاريخي والمنهج العلمي للبحث، فالتاريخ، بالنسبة له ، هو الحال الاجتماعية للشعوب. إن المنهج التاريخي عنده يستند إلى الدعائم الآتية:

أـ- تاريخ الإنسانية وحدة واحدة متصلة فالماضي والحاضر والمستقبل حلقات في سلسلة واحدة .

بـ- إن كافة الظواهر الاجتماعية لها وضعها الواضح والمحدد تحديداً دقيقاً في السلسلة التاريخية ، فالملاحظة التأملية للماضي هي التي تساعد في الوصول إلى المعرفة الحقيقة للمستقبل .

جـ- التفسير التاريخي هو الذي يساعد الباحث في إدراك الظواهر في وضعها الحاضر وأن يقدم الدعائم التي يمكن أن تستند إليها في دراسة الماضي .

دـ- الباحث مطالب بدراسة النظم الاجتماعية والسياسية في المراحل المختلفة المحيطة بالظاهرة موضوع الدراسة. وهذه النظم هي التي تعطيه صورة حقيقة للأوضاع القائمة في هذا المجتمع في الفترة الزمنية محل الدراسة. كذلك يرى سيمون أن النelson الفن هو المحور الأساسي لتطور الحركة الاجتماعية، ولهذا فمن الضروري أن يهتم الباحث بتطور العلوم والفنون .

هـ- إن تاريخ العقل الإنساني بوجه عام وتاريخ العلوم بوجه خاص، تحدث تطورها بصور ثلاثة: الأول تخميني يذهب من تعدد الآلهة إلى الله واحد. والثاني وسط بين التخمين والواقعية، يذهب من تصور علة غير منظورة إلى تصور القوانين. والثالث واقعي، يرمي إلى تفسير العلم بقوانين واحدة .

د- الصراع عند سيمون من مساراته التقدم ، فالصراع هو الذي يدفع الإنسانية إلى الأمام ويساعدها على التقدم. ولذلك من الضروري أن يتضمن المنهج التاريخي الوقوف على حالات الصراع عبر التاريخ والمظهر الذي تتخذه كل حالة منها. كذلك الثورات ذات دلالة بالغة الأهمية في تطوير الحضارات.<sup>٨٩</sup>

أما اوغست كونت فيرى أن تطور العقل يتحكم في نقدم البشرية ولذلك مررت البشرية بمراحل ثلاثة هي: المرحلة الدينية والمتافيزيقية والوضعية، وكل مرحلة من المراحل تقتضي التفسير، ويجب أن تعرض في ثنايا إطار تاريخي يؤكدتها ويوضحها لذلك على الباحث أن يعنى بتنبئ الحضارات عبر التاريخ، وأن يهتم بدراسة التاريخ الخاص بالعلوم وتطورها لأنها تعكس تطور الفكر الإنساني في مراحله التاريخية . وأما كارل ماركس فقد استخدم المنهج التاريخي لفهم تطور الصراع الإنساني مع بيئته المادية والاجتماعية ، وما ينجم عنها من علاقات بينطبقات الاجتماعية . وهناك أيضا فوستيل دي كولانج الذي يؤكد أن على المؤرخ أو العالم الاجتماعي الذي يدرس مشاكل الحاضر الرجوع إلى الماضي الذي قد شكلاليوم . فلا يمكن إغفال الماضي بسبب الحاجة لمعرفة العوامل التي تؤثر في تطور الجماعة ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . وأخيرا هناك سور وكين و رايت ميلز الذين ينعوا أهمية التحليل التاريخي في دراسة التغير الثقافي وتطوره .

أما مصادر البيانات التاريخية غالباً ما يحصر الباحث المصادر التي يستخدمها في المعلومات التاريخية في ثلاثة مصادر رئيسية هي :

أ- الوثائق والمصادر التاريخية التي يستخدمها المؤرخ نفسه .

<sup>٨٩</sup> علي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ١٣١

بـ- مواد التاريخ الحضاري والتاريخ التحليلي .

جـ- المصادر الشخصية المجمعة عن طريق ملاحظين وشهود موثوق بهم .

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج، هي :

آ- الأحداث التي يعالجها هذا المنهج مغایرة لمشاكل العصر الحاضر ، فاكل جيل مشاكل نوعية خاصة.

بـ- إن الاهتمام في العصر الحالي مركز على القضايا الواقعية الحالية.  
إن هذا المنهج يفتقد في الاستعانة بحل مشاكل سياسية وظواهر قد تنشأ ، وذلك عبر استخلاص العبر والدروس من الماضي ، ومن خلال تتبع الدقة والموضوعية والتثبت من الوقائع التاريخية .

## ٢ - المنهج التجريبي :<sup>٤٠</sup>

يستند هذا المنهج إلى إجراء التجارب المحددة في المجال السياسي ، وذلك عبر الاعتماد على تجارب الزمن الحديث ، مثل تاريخ الحروب ، وتاريخ البشرية ، والثورات ، وكلها حافلة بتجارب سياسية واجتماعية .

إن القيام بتجارب محددة النطاق ، عبر اختيار رغبات في مجموعة من الفرق والأحياء والطبقات ، قد تنجح لتطبيقها على نطاق واسع إذا وجدت تشريعات ناظمة لها .

ويستفاد ، من هذا المنهج في إثبات صحة الفروض ومطابقتها للواقع ، وذلك عبر تجربتها . ويعتمد هذا المنهج على الاستقراء ، أي الملاحظة والتجريب وعدم اعتماد نتائج أي طريقة للحصول على المعرفة ما لم تقم على الأسس العلمية في البحث . وإذا استخدم هذا المنهج بشكل صحيح كما يعتقد أسلمة العلوم السياسية ، فإن نتائجه يمكن أن تعمم . ويسمى هذا المنهج في بعض الأحيان

<sup>٤٠</sup> محجوب عطية الفاندي ، مطرائق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، البيضا ، جامعة عمر المختار ، ١٩٩٤ ، ص ٩٣ الطبعة الأولى .

بالمنهج السلوكي انتلافاً من المدرسة السلوكية في دراسة الظاهرات الاجتماعية، والتي هيمنت على دراسة العلوم الاجتماعية والسياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين " .

وقد عزا البعض بروز انتشار المدرسة السلوكية لعدة أسباب تذكر منها :

أ- قصور وعجز المنهج التقليدي

ب- التقادم التقني الذي شهدته العالم، وخاصة في العلوم الطبيعية .

يعتبر هارولد لازويل أول عالم سياسة يدعو إلى تبني منهج جديد في دراسة العلوم السياسية ، حيث أن المنهج الوصفي التقليدي لم يعد كافياً ولم يعد مجدياً للإنتاج العلمي .

وقد أصبحت السلوكية جزءاً مهماً من دراسة السياسة وتعتمد على النقاط التالية:

أ- السلوكية تجعل من السلوك السياسي محوراً لها.

ب- تقوم السلوكية على التجريب.

ج- تؤكد السلوكية على وحدة العلوم الاجتماعية، وأن علم السياسة يشكل جزءاً من هذه العلوم .

د- تهدف السلوكية إلى إيجاد نظريات قد تم إثباتها عبر التجارب والمشاهدة

هـ- السلوكية تدعو إلى استخدام أدوات التحليل الكمي والأرقام وخاصة الإحصاء .

وقد قسم علماء السياسة خطوات المنهج التجاري إلى ثلاثة مراحل :

أ- الملاحظة

ب- التجريب

ج- النتائج والعمليم

إن من أهم خصائص هذا المنهج

أ- الموضوعية: تستبعد وجهات النظر الذاتية في شأن وحقيقة الواقع، وبالتالي فالحقائق التي يصل إليها الباحث واقعية

ب- التسبيبية: إن الحقائق التي يصل إليها الباحث هي تعميمات تسبيبية من منطلق التغيرات الزمنية والمكانية.

أما أهداف البحث التجريبي في المجال الاجتماعي والسياسي، تتعدد أهدافه وتتنوع، وعموماً يمكن أن نشير إلى هذه الأهداف على النحو التالي:

أ- قد يكون هدف البحث التجريبي بيان طبيعة العلاقة بين ظاهرتين سياسيتين، وهل هذه العلاقة هي علاقة افتراض، بمعنى أن حدوث إحداهما يقترن بحدوث الظاهرة الأخرى، أم أن العلاقة بين الظاهرتين علاقة سببية، بمعنى أن حدوث إحدى هاتين الظاهرتين يؤدي إلى حدوث الأخرى .

ب- قد يكون هدف البحث التجريبي هو دراسة أثر متغير فسي متغير آخر يعرف أحدهما باسم المتغير التجريبي أو المستقل، ويعرف المتغير الآخر باسم المتغير التابع أو المعتمد الذي يتتأثر بالمتغير الأول.

ج- وقد يكون هدف البحث التجريبي هو اختبار فرض من الفرض، سواء أكان ذلك من خلال التوصل إلى نتائج تدعم هذا الفرض وتؤكده صحته، أو كان ذلك من خلال التوصل إلى نتائج لا تدعم هذا العرض أو تذكره كتفسير مقتضي أو تغيير مبتدئي.

### ٣- المنهج المقارن:

وهو المنهج الذي ساد حتى نهاية القرن التاسع عشر، وينطوي على استخلاص أو تجريد نتائج من تحليل المجتمعات التاريخية المختلفة بقصد إيجاد قوانيين

التاريخ،<sup>٤١</sup> باعتبار أن المجتمع كان بحالة انتقال من المجتمع القروي إلى المجتمع الصناعي الحضري، وكان الناس يتوقفون إلى فهم العالم الاجتماعي المتغير حولهم، واعتقدوا أن هذا الفهم يمكن أن يتم من خلال التاريخ. وكانت الدراسات التاريخية التي قاموا بها مخالفة للدراسات التاريخية السابقة عليهم، إذ كانت الدراسات السابقة تأخذ بالأسلوب الإنساني الذي كان ينظر فيه إلى التاريخ كطريق لفهم المشاكل المعاصرة. إن دراسة الطريقة التي يتصرف بها الناس في الماضي وتحليل نتائجها على أفعالهم، سيمتدنا بالتوجيهات للسلوك أو التصرف أو الفعل الحاضر وفي الطريقة الجديدة في النظر إلى التاريخ. إن المنهج المقارن لا يزال يواجه مشاكل مماثلة للمشاكل التي كان يواجهها في الماضي، لأن التاريخ هو المصدر الذي يمكن منه تطوير القوانين حول تطور المجتمعات، ولأن الوثائق والمعطيات التاريخية هي المصدر الذي يمكن أن يشق منه القوانين العلمية للتاريخ باستخدام المناهج العلمية.

وقد استخدم هذا المنهج كل من أوغست كونت وماركس وسبنسر، عبر المقارنة بين فترات تاريخية متباعدة، بغرض استخلاص قوانين التطور التاريخي من هذه المقارنة، وكانت الفكرة التي يقوم عليها هذا المنهج هي التقدم، وإن المجتمع انتقل إلى هذه المرحلة من عصور سابقة أكثر وحشية وبربرية، وكان لخلط بين التقدم الأخلاقي والتكنولوجي هو الخطأ الشائع في ذلك العصر، أي القرن الثامن عشر والتاسع عشر، والذي لا يزال حتى اليوم، وإن اكتشاف وجود قبائل في مناطق نائية وبعيدة من العالم، وفي حالة تكنولوجية بدائية، أدى بالتفكير إلى النظر إلى هؤلاء الناس على أنهم يمثلون الحالة الأولى التي كان يعيشها الإنسان في فترات التاريخ المبكرة. ثم جاءت نظرية داروين عن

<sup>٤١</sup>- عبد الرزاق حسني، السيد عبد العاطي، البحث العلمي الاجتماعي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

التطور لتدعم فكرة التقدم في علم الاجتماع . ويمكن أن نلمس فكرة التقدم في كنابات كوندرسية و لوغست كونت، الذي قال إنه يمكن أن يتحقق التقدم من خلال مراحله الثلاث اللاهوتية، ثم تاليها الميتافيزيقية، ومن ثم أخيراً الوضعية. وقال: إن التدخل المقصود والمتعتمد في التطور نتائجه محدودة، لأن التقدم تحكمه قوانين وضعية لا مفر منها . أما بالنسبة لماركس، فإن فكرة التقدم عنده أمر لا بد منه بسبب التناقض والصراع الطبقي، وإن كان على الناس أن يقوموا بها. إن أهم أقطاب المنهج المقارن في القرن العشرين : سوروكين وأجيرن .

وضع سوروكين مؤلفه عن الديناميات الاجتماعية والثقافية في فترة ١٩٣٧ - ١٩٤١ . وقد استخدم فيه المنهج المقارن في القرن العشرين، وكان مفكراً أكاديمياً ذا نشأة روسية، وأجرى أبحاثه في أمريكا، وغلبت على كتاباته النزعة التشاورية . وكان تصور سوروكين للتاريخ، على غرار كونت، يهتم بالحياة الفكرية للناس، والتي برأيه تنقسم إلى ثلاثة أساليب في التفكير هي: الفكرية والمثالية و الحسية، وكل منها يرتبط بكل جوانب المجتمع والفنون والدين والعقيدة والتنظيم الاجتماعي والنسيق الفلسفى . وإن المراحل الثلاث المشار إليها تمثل مرحلة الميلاد، ومرحلة المثالىة، مرحلة النضوج، وأما المرحلة الحسية فهي تمثل مرحلة الكبر والنهوض أو الانهيار . لقد نظر سوروكين إلى هذه المراحل على أنها جانب من دائرة دائمة أو متكرزة إلى الأبد.<sup>٦٢</sup>

أما أجيرن، فقد قدم تصوراً جديداً للمنهج المقارن يختلف عن الذين سبقوه في استخدامه ذات المنهج، مبتعداً عن الطرق والتأملات الفلسفية ،معتمداً على طرق إحصائية، فهو يقول: إن مشكلة التطور الاجتماعي قد حلّت، وإلى قد فتحت بدور هام في حل هذه المشكلة، وذلك بفضل أربعة عوامل هي: الاختراع،

<sup>٦٢</sup> المرجع السابق، من ١٤٨

التراث، الانتشار، التكيف. إن تمسكه بالإحصائيات قد تجذب كل احتمالات لتحليل التي سبق أن وقع فيها من استخدم المنهج المقارن قبله، وتحقق ما يسمى اليوم التحرر من القيم، وأشتملت دراستاته على مجموعة مقالات حول الاتجاهات أو التطورات في كل شيء. وإن الاختراع سببه الحاجة إليه، وقادته هي التراكم المعرفي، ثم الانتشار المتمثل بزيادة الاختراعات كل عام عن الذي سبقه، ثم التكيف مع ما هو جديد. إن النمو السريع فسي التكنولوجيا يخلق ما يسمى بالتلف الثقافي أو الهوة الثقافية، والذي يعتبر أحد الجوانب الهامة في المجتمع الحديث.

يعالج هذا المنهج الفصور الذي يعاني منه المنهج التجاريبي، يقول دوركسايم: "المنهج المقارن هو نوع من التجريب غير المباشر ، لكن الظاهر الاجتماعية (والسياسية منها) لا تخضع جميعها للمقارنة، إذ إنه فقط يمكن مقارنة الظواهر المتجلسة. " بعكس الظواهر الفيزيائية التي تسهل مقارنتها لقابلتها للتكرار وظهورها نتيجة لحالات متماثلة، أما في العلوم الاجتماعية فإن الظواهر الاجتماعية حوادث إنسانية تحكم بها حرية الإنسان، وهي لا تتكرر بذلك الطريقة، بسبب طابعها التاريخي

لذلك حكم أوغست كونت بعدم كفاية هذا المنهج ، ووجد أنه لا بد من سد أوجه النقص فيه بالمنهج التاريخي، وذلك عبر تتبع ظاهرة اجتماعية فسي نشأتها وتطورها، ثم يقوم بمقارنتها على مر العصور في المجتمع الواحد، أو في مجتمعات مختلفة، ويسمى بالمنهج التاريخي المقارن ."<sup>٩٣</sup>

<sup>٩٣</sup> حسين رشوان، ميلاد علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨، ص ٥١٠-٥١٦ ط سابعة

ويختلف علماء السياسة والاجتماع في استخدامهم للمنهج المقارن، فقد يقارنون الظاهرة الاجتماعية أو السياسية في مجتمعات متباينة أو غير متباينة أو في مجتمع واحد من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى .

#### ٤ - المنهج القياسي:

وهو أحد المناهج الرئيسية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، " وهو اتجاه جديد لقياس العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الأفراد والوحدات السياسية والاجتماعية ، ويطبق هذا المنهج على العلاقات السياسية والاجتماعية في محاولة للتعبير كمياً ورياضياً عن الوحدات المقاسة " .

إنَّ موضوع هذا المنهج ليس الإنسان من حيث هو فرد، والمجتمع من حيث هو إطار كلي مجرد، إنما موضوعه الفرد السياسي والاجتماعي في تسيير علاقاته بالآخرين ، بمعنى أنَّ موضوعه هو مجموعة العلاقات التي تتشابك بين الأفراد والهيئات والجماعات، والتي تتوضع بين مذ وجذر، وبين تفكك وتوحد، وبين حب وكراهة، أي أن يقوم السياسيون بقياس المسافات السوسية - سياسية، ويعبر عنها رياضياً، ويتم إجراء الاختبارات المختلفة عليها، ومنها:

أ- اختبارات تلقائية: على جماعات محصورة النطاق مثل (جماعات دينية - جامعات - جماعات ضغط - أحزاب )، الغرض منها الكشف عن القوى النفسية والسياسية والاجتماعية الكلمة في طبيعة هذه الجماعات وتصريفاتها بصفة تلقائية، ومستوى ما يسودها من تعاون وصراع، أو تجاذب وتنافر، وأثر ذلك على نتائج أعمالهم والغايات التي يسعون إلى تحقيقها.

ب- اختبارات قائمة على أساس الاختيار، ويتدخل فيها عنصر الإدارة والتوجيه، وذلك لقياس العلاقات بين الوحدات السياسية والاجتماعية.

## ٥- المنهج السلوكي:

يعتمد هذا المنهج على دراسة السلوك السياسي باعتباره الأسانس كوحدة للتحليل، ويرفض لذلك أن يكون النظام السياسي هو الوحدة الأساسية، وهو يجعل التحليل خاصاً للملاحظة المباشرة، ويستعين في ذلك بالأدوات المستخدمة في الدراسات النفسية. وهو يركز على أن علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تشتهر في أنها جمِيعاً علوم سلوكية، ويكون علم السياسة تبعاً لذلك هو علم السلوك السياسي، ويرتبط هذا أوثق الارتباط بعلم النفس الاجتماعي، حيث يعطي أعظم الاهتمام لتفاعل الفرد مع الآخرين داخل الجماعة، وعملية الاتصال داخل الجماعات، والأدوار والقيم الاجتماعية والاتجاهات والقيادة ودورها...الخ. وهذا المنهج، مع توافر الظروف والإمكانيات، قد يكون أفضل المناهج التي يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة في الدراسة العملية للسياسة، مع الأخذ أيضاً ببعض جوانب التحليل النفسي يقدمها المنهج الوظيفي - التركيبـي.

الفصل الرابع  
علاقة علم السياسة  
بالعلوم الاجتماعية الأخرى



١٥٣

لأنه لا يكتفى ببيان الأوضاع، بل ينطوي على تقييمها، مما يفتح المجال للإشكال والنقاش، مما يزيد من انتشار المعرفة بين الناس.

إن الظواهر السياسية شديدة التعقيد، لأنها ناتجة عن العلاقات الإنسانية المتشعبة بطبيعتها، والقائمة على مجموعة من المعطيات المتداخلة بعضها ببعض، فالمعطيات المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، أم معطيات تاريخية أو جغرافية، ديمografية أو غيرها من المعطيات، تتصافر جميعها لتكون معطيات الواقع السياسي، فهي تؤثر وتنتأثر إلى حد بعيد بالعملية السياسية. لذلك فإن دراسة الواقع السياسي تستدعي الاستعانة بكلفة العلوم الاجتماعية، لأن كلًا من هذه العلوم يتناول دراسة الظواهر الاجتماعية من زاويته الخاصة، وإن الاستعانة بها تمكن الباحث من التعرف على مختلف أوجه الظاهرة السياسية وفي الواقع، هناك تباين بين رأيين، الرأي الأول يقوس بان القطاعات المخصصة لكل من العلوم الاجتماعية منفصلة عن بعضها بحدود واقعية، جامدة، وغير قابلة للاختراق نهائيا. بينما الرأي الآخر يقول بعدم إمكانية وجسدة موانع، وحواجز فاصلة وصلبة بين مختلف حقول العلوم ولأنها متداخلة ومنفصلة بعضها البعض. إن مؤيدي كل رأي من السررين المذكورين سلفاً يحاولون أن يبرهن على صحة رأيه كما يلي:

الرأي الأول يركز على أن علم السياسة، شأنه شأن سائر العلوم الأخرى، علم قائم بذاته، ولكن استقلالية علم من العلوم لا تتفق علاقته بالعلوم الأخرى، وأن الكتاب علم ما كياناً خاصاً به لا يعني انعزاليه عن باقي العلوم، خاصة وإن افتتاح حقول المعرفة بعضها على بعض هو الطابع المميز للتطور العلمي.

فالغلق العلوم بعضها عن بعض يؤدي إلى عدم تعميم الاستفادة من المكتسبات العلمية، وهذا يتنافي مع تطور دراسة الظواهر الاجتماعية والطبيعية على حد سواء. فالتعمق في التحليل العلمي يتطلب تكامل كافة العلوم، لأن أي علم بات لوحده مقصراً في مجاله الخاص، عن إدراك الحقائق من كل جوانبها إنراكاً عميقاً. فكلما تعمق الباحث في دراسة الواقع، ظهرت له تعقيداتها وتشعباتها، وبانت له ضرورة الاستعانة بآليات العلوم الأخرى.

كما أن تقدم البحث العلمي يقود غالباً إلى نشوء علوم جديدة تكون صلة وصل بين العلوم القائمة. فعلم النفس الاجتماعي نشأ نتيجة تطور الأبحاث في علمي النفس والاجتماع، فسد الفراغ الذي كان قائماً بينهما. كما إن البيولوجيا الكيميائية ولدت نتيجة تطور الأبحاث في حقلبي البيولوجيا والكيمياء، فوصلت بينهما. إضافة إلى ذلك، إن تطور الواقع الاجتماعي والسياسي يؤدي بدوره إلى نشوء علوم جديدة ترتكز على معطيات العلوم القائمة من قبلها، دون الالتفات إلى استقلالية كل من هذه العلوم.

ولعل علم العلاقات الدولية، هو المثل الأهم بالنسبة لنا، فقد نشأ نتيجة تطور الأوضاع الدولية، تحت تأثير عوامل مختلفة، وتركتز نظرياته على معطيات كل من علم السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم طبائع البشر، الخ. واجدر ذكره أن البعض يعتبر هذه العلوم المستحدثة علوماً قائمة بذاتها، بينما يعتبرها البعض الآخر فروعاً من علوم أخرى. ومهما يكن الأمر، يمكننا القول بأنها جاعت صلة وصل بين علوم مختلفة، فتكاملت مع بعضها البعض، وساعدت على اتساع مجال المعرفة.

ومن هنا يبدو الرأي الثاني الأكثر صوابية. فالعلوم متصلة ببعضها البعض، وهذا الاتصال يتحقق لها مكاسب متبادلة على صعيد المعرفة وتقنيات البحث العلمي في آن معاً. فتقدم علم من العلوم يزداد بفضل تقدم العلوم الأخرى.

والعلوم الاجتماعية متدخلة بسبب الوحدة القائمة بين الظواهر الاجتماعية، وتفاعل عناصر هذه الظواهر. فهي تتعاون من أجل تفسير الواقع الاجتماعي من كافة جوانبه. فكل من هذه العلوم يركز اهتمامه على جانب خاص من الحقيقة الاجتماعية، مستعيناً بمعرفة العلوم الأخرى، وبنقنيات البحث التي توصلت إليها. فكلما تعقدت الظواهر ، تطلب بحثها طرقاً متشعبة ، وبنقنيات متعددة، وأصبح ضرورياً مقاربتها من وجوه مختلفة. وهذا لا يعني المس باستقلالية كل من هذه العلوم كما أن استعارة نقنيات البحث لا تحول دون ابتكار نقنيات جديدة. فكل علم من العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى الحاجات المشتركة بينه وبين هذه العلوم، " ضرورات خاصة به تفرض إيداع أدوات خاصة أو تكيف الأدوات المستخدمة في العلوم الأخرى".

و علم السياسة على اتصال بكلية العلوم الاجتماعية ، وهو مضطرب للاستعارة بكثير من معطياتها، فلا يمكن دراسة الظاهرة السياسية إلا في إطارها الاجتماعي والتاريخي والجغرافي والحقوقي. وهذا لا ينافي مطلقاً وخصوصية علم السياسة. بل على العكس يعني هذه الخصوصية. " فكل علم، يستعين علم السياسة بمعرفته، يفتح أفاقاً خاصة على السياسة، موضوع هذا العلم. أما دراسة المميزات التي تضيقها السياسة على الظواهر فهي التي تشكل خصوصية علم السياسة ".

والعلاقة بين علم السياسة والعلوم الأخرى يشوبها الغموض. فكل هذه العلوم تتكتب، إذا جاز التعبير، على المادة الأولية ذاتها، على حد تعبير جورج بيرندو، لذلك لا يفصلها عن بعضها أية حدود واقعية ملموسة. " لكن تختلف اهتماماتها عندما يراد تفسير ما هو ملاحظ. فقد نحاول تمييزها بأن العلوم الاجتماعية المختلفة تتصرف إلى البحث عن الواقع، بينما علم السياسة يقسم على مستوى التأمل والتفكير في هذه الواقع .... في الحقيقة هذا التعارض فيه

الكثير من التبسيط، لأن تجميع الواقع لا يحول دون اهتمام علم الاجتماع وعلم القانون، والتاريخ والجغرافيا... بتقسير هذه الواقع، أي بخلق تصور فكري عند الباحث، كما أنه لا يمكن تصور علم السياسة بدون احتكاك مباشر بين عالم السياسة والظواهر التي يدرسها، فالذى نستطيع قوله. حسب جورج بيردو، هو أن حصة التفكير والتأمل في علم السياسة هي أكبر، لأنه لا يمكنه أن يتكون إلا بتأليف متتابع للمعطيات، لكن لا يمكن اعتبار السياسة فقط نتاج التأليف الذي يقوم به عالم السياسة بين معطياتسائر العلوم الاجتماعية. فالسياسة كامنة في الواقع، ولا يستطيع علم السياسة من أجل إدراكها، أن يعتمد كلياً على نتاج أبحاث العلوم الأخرى لأن لها مشاغلها، وبالمقابل، لعلم السياسة رؤيته الخاصة في دراسة الظاهرة، فهو يتناول العلاقات السلطوية بكل وجوهها، ولا يستطيع أحد أن ينوب عنه في هذا المجال، ولكن لابد لعلم السياسة من أن يبقى على اتصال بكلفة العلوم، نظراً لتشعب الموضوعات التي يدرسها. ويبعد التعاون مستحسنأً أو إيجابياً بين علم السياسة وبقية العلوم في

الحالتين التاليتين:

أولاً - عندما يتضح لنا أن العلاقة التي اكتشفناها في قطاع معين من قطاعات العلاقات الإنسانية، أو العلاقة التي تحققت من صحتها في هذا القطاع، تصلح للتطبيق في ميادين أخرى، ولنأخذ مثلاً النزعة إلى القيادة الأوليغارشية (تسلط الأقلية) التي لاحظها روبرتو ميشال في الأحزاب السياسية. إذ يرى أن هذه المنظمات خاضعة بلا منازع لعدد صغير من القادة، حتى لو كانت أنظمة هذه المنظمات الأساسية تفترض طريقة عمل ديمقراطية تماماً، وتعد لأجلها العدة. فالرتبة اليومية تخلق قيادة ممتهنة توجه ، في الواقع الجماعة ، وتفرض على الأعضاء سياستها الخاصة. وبخلاف من أن تعتبر "الألة البيروقراطية، " وسيلة تصبح غالية ، وتميل بشكل تدريجي إلى تجنب كل إجراء من شأنه عرقلة

مسيرتها، ونتيجة لهذا الوضع تضعف نزعة الأحزاب الثورية إلى الصراع، ولا تعود تشكل أي خطر على النظام الاجتماعي.

هذه الظاهرة الاولى، ليست وقفاً على الأحزاب، بل هي موجودة في كل جماعة بشرية منظمة (النقابات، الجمعيات والاتحادات)، وفي الشركات المساهمة الكبرى، بحيث أن المساهمين لا يبدون آراءهم، بالنسبة لتسخير عمل هذه الشركات، وفي أكثر الأحيان يظهرون لا مبالاة تامة، تاركين الأمر لمديري الأعمال الذين يستأثرون عملياً بإدارة الشركة، وبتوجيه الخطط المرسومة لها وتعديلها عند الاقتضاء. وهكذا، تكون النزعة الاولى، ذات أهمية بالنسبة لعلم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد على السواء. ومن هنا ضرورة تعاون هذه العلوم لدراستها.

ثانياً - عندما تقوم عدة علوم، يعمل كل منها وفق مركز اهتمامه، بدراسة الموضوع ذاته، مثلاً إضراب الموظفين هو موضوع اهتمام الأخذائي في علم السياسة، كما هو موضوع اهتمام الاقتصادي وعلم الاجتماع... نظراً لأسبابه وانعكاساته على مجلل الأوضاع العامة. لذلك من المفيد تعاون هذه العلوم في بحث هذا الموضوع.

ولا تتحصر علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية، بل تتعداها إلى العلوم الأخرى، فبسبب التقدم التكنولوجي، خاصة في المجال العسكري، نرى أنه أصبح لعلم السياسة علاقة ببعض العلوم التكنولوجية، نظراً لما لها من اثر في القرارات السياسية، وفي تطور العلاقات الدولية. فشوازن الرعب النووي، ومشروع تسليم الفضاء (حرب النجوم)، وتطور الأسلحة التكتيكية ، كلها لعبت دوراً هاماً في تحديد العلاقات بين الجبارين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وانعكست على أوضاع العالم الثالث، بحيث أن الحرب الباردة بين القوى العظمى ترجمت صراعات دامية بين شعوب هذه

الدول، واستناداً لطاقاتها البشرية والمادية. فقد أضاف التقى التكنولوجي إلى المعطيات التقليدية للواقع السياسي، ممعندي جديداً، ليس فقط على صعيد العلاقات الدولية، وإنما أيضاً على صعيد سياسات التنمية الاقتصادية داخل الدول.<sup>٩٤</sup>

#### أولاً- علاقـة علم السياسـة بالاجـتماع:

تعد السياسة إحدى مميزات التنظيم الاجتماعي، لأن الغاية الأساسية للسياسة هي تنظيم المجتمع وتوطيد وجوده، وإن الأنظمة والمؤسسات السياسية لا تنشأ إلا في الوسط الاجتماعي، وأن أي نظام لا يأخذ المعطيات الاجتماعية، خاصة التركيبة الاجتماعية، بعين الاعتبار لا يدوم طويلاً، لذلك فإن تطوير المجتمع وتتطور الأنظمة السياسية متراقبان جدياً.

ولما نسقـر المؤسسـات السياسيـة إلاـ بعد أن يكونـ المجتمعـ قد قطـعـ شوطـاً بـعيدـاًـ فيـ الاستـقرارـ وـمنـ نـاحـيـةـ آخـرـىـ فـانـ القـوىـ السـيـاسـيـةـ الـتيـ تـنـافـسـ عـلـىـ السـيـلـاطـةـ دـاخـلـ المـجـتمـعـ هـيـ قـوىـ اـجـتمـاعـيـةـ مـعـيـسـةـ أيـ اـجـتمـاعـيـةـ المـنشـأـ،ـ سـيـاسـيـةـ الـاهـدـافـ الـتـيـ تـسـعـىـ لـتـحـقـيقـهاـ

بـالمـقـابـلـ فـانـ عـلـمـ الـاجـتمـاعـ يـهـمـ بـكـافـةـ أـنـصـاطـ السـلـوكـ الـاجـتمـاعـيـ،ـ كـالـعـادـاتـ وـالـتـقـالـيدـ وـالـقـيـمـ،ـ وـمـذـهاـ السـلـوكـ السـيـاسـيـ كـوـنـهـ سـلـوكـاًـ اـجـتمـاعـيـاًـ،ـ وـقدـ نـشـأـ عـلـمـ السـيـاسـةـ كـجـزـءـ مـنـ عـلـمـ الـاجـتمـاعـ،ـ وـالـسـيـاسـةـ كـنـشـاطـ اـجـتمـاعـيـ تـنـطـلـقـ مـنـ المـجـتمـعـ بـتـرـكـيـاتـ الـمـخـلـفـةـ،ـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـتـقـافـيـةـ وـالـاـقـتصـادـيـةـ .<sup>٩٥</sup>

<sup>٩٤</sup> عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة ، بيروت الجامعة اللبنانية ، ١٩٩٦ ، ص ٧١.

<sup>٩٥</sup> فتحيلن احمد الحمداني ، الأمثل في العلوم السياسية ، عمان ،الأردن دار مجلاري ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣١ ط أولى

إن العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع متبادلة ووثيقة مما ساعد في ظهور علم الاجتماع السياسي، الذي يعبر عن الأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق المجتمعات.<sup>٦</sup>

إن عالم السياسة لا يمكن أن يدرس الظاهرة السياسية بشكل مجرد وبعيد عن الوسط الاجتماعي، ولا يمكن له دراسة الحياة السياسية في بلد ما عبر دراسة مجردة للقواعد الدستورية التي يرتكز عليها النظام السياسي، دون العودة إلى دراسة الواقع الاجتماعي الذي انبثق منه هذا النظام ومن جهة أخرى، فإن عالم الاجتماع إثناء دراسته للظواهر الاجتماعية فإنه يواجه ظواهر سياسية لا يمكنها أن تتجسد إلا في إطار اجتماعي. إن علم السياسة وعلم الاجتماع يتبدلان التأثير أيضاً في مجال الجماعات ، حيث يستفيد علم السياسة من بحث علم الاجتماع في هذا الإطار، وخاصة حول عوامل تماشِك القيادة، ومعرفة اتجاهات الرأي العام والأحزاب والانتخابات. بالمقابل فـان علم الاجتماع يستفيد من البحوث السياسية وتفسيرها العلمي للأوجه السياسية لبعض الظواهر الاجتماعية، كتحليل النخب السياسية مثلاً. إن المجتمع هو الوعاء والقاعدة التي تعيش عليها الأفكار السياسية، وإن أي تغير في المجتمع وقواته الاجتماعية ينعكس على الأفكار والنظريات السياسية

### ثانياً - علاقة علم السياسة بعلم التاريخ :

لا يمكن فصل الواقع السياسي عن جذوره التاريخية، فالحوادث السياسية تعد من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة، وذلك لمعرفة المصدر الرئيسي للأفكار والنظريات السياسية قديماً وحديثاً ولمعرفة ظروف نشأتها. فالظاهرة السياسية تتــشاً وتتطور في سياق التطور التاريخي للمجتمع، وإن

<sup>٦</sup> نظام محمود برگات وآخرون. سلبي علم السياسة، عمان دار الكرمل ١٩٨٤ ص ٢٤ .

دراسة الماضي تسهم في كشف حقيقة الحاضر، فالباحث السياسي لا يستطيع فهم المؤسسات السياسية والبنية السياسية دون الرجوع إلى سياقها التاريخي الذي نشأ وتطور في ظله وذلك لاكتشاف الأسباب السياسية الكامنة وراء الأحداث، كشف القوى المحركة للحروب والثورات والتطورات الاجتماعية.<sup>٩٧</sup>  
 إن التاريخ السياسي للأمم والشعوب، هو سياسة الماضي، لأنه يتضمن المعالجة المنظمة للأحداث السياسية<sup>٩٨</sup>، بينما وإن معظم التاريخ المدون هو تاريخ سياسي للملوك والحكام وعلاقتهم مع بعضهم، والقليل منه هو تاريخ الشعوب وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وأحوالها المعيشية وحياتها العامة، وحتى هذا القليل منه يخضع للجانب السياسي. ولهذا السبب نقول إنه يمكن للباحث السياسي أن يستفيد في استخلاص العبر والاقتباس منها لكن بحذر ومتجنباً للمبالغات فيه، ومتربها لنور الأهواء والرغبات في سرد التاريخ السياسي.<sup>٩٩</sup>

كما أن هناك كثير من الأحداث والواقع كانت مصدراً لكثير من النظريات السياسية، مثلاً كل الأبحاث السياسية حول الأمن والسلم كتبت أثناء الحروب والثورات والفتن، وبالمقابل أدت بعض النظريات والأفكار إلى المساعدة في قيام أحداث تاريخية، مثل أفكار روسو ومونتسكيو وغيرهم والتي دفعت بالشعب الفرنسي إلى القيام بثورة ١٧٨٩.

إن أفكار الصراع الطيفي، والحرية والعدالة أدت إلى قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧.

<sup>٩٧</sup> محمد علي محمد وعلي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٣١.

<sup>٩٨</sup> فتحطان الحدادي ، الأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

<sup>٩٩</sup> محمد نصر مهنا ، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٤٥.

إن التاريخ يضع لدى الباحثين كما هائلاً من التجارب التاريخية من أجل استبطاط قوانين سياسية أو نظريات سياسية تحكم الواقع وتتنبأ بالمستقبل، خاصة وأنَّ الأضطرابات السياسية والثورات والأزمات والأحداث السياسية تشكل مادة أولية للباحث السياسي، وكذلك دراسة العوامل السياسية والتيارات السياسية التي أثرت في كل مرحلة من مراحل التاريخ. يهتم بها الباحث السياسي لمعرفة العلاقات التي كانت قائمة بين الحكم والمحكومين ، أي العلاقات السلطوية التي تعتبر المحرك الأساسي للحياة السياسية.

هذا، ويعتقد البعض إن التاريخ يبعد ذاته، والحقيقة غير ذلك ، لأن تمثل الظروف والعوامل مع مثيلاتها في الوقت الحاضر نسبياً، وبذلك يمكن التبرؤ بما سيحدث بشكل تقريري.

إن مقوله التاريخ جذر السياسة، والسياسة هي شجرة التاريخ لها ما يبررها، فالتاريخ في معظمها هو السياسة، والسياسة في حاضرها هي تاريخ بدون يومياً، أو كما يقال التاريخي هو سياسي وجهه للخلف، والسياسي هو تاريخي وجهه للأمام. إن العلاقة المتبادلة بين التاريخ والسياسة أنتجت فرعاً علمياً جديداً هو علم التاريخ السياسي .

### ثالثاً- علاقة علم السياسة بالقانون :

لكي تتتبَّع علاقَة علم السياسة بالقانون لا بد لنا من أن نعرِّف القانون أو لا<sup>100</sup>: القانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد الحقوقية التي تنظم السروابط الاجتماعية وسلوك الأفراد في المجتمع، إن كل مخالفة لهذه القواعد يستلزم جزاء، وهذه القواعد ضرورية لتحقيق العدالة والمساواة والإلزام للأفراد على

<sup>100</sup> عصام سليمان، «مقدمة علم السياسة»، مرجع سابق، ص. ٨٢، ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على كتاب الأصول في العلوم السياسية لدكتور قحطان الحمداني

طاعتها لانتظام المجتمع فالمعطيات الحقوقية تؤثر بشكل مباشر في الواقع السياسي وتتأثر بمعطياته، لأنّ النظام السياسي بالأساس يرتكز على مجموعة قواعد حقوقية، وترسم هذه القواعد بدورها إطار عمل سياسة الدولة، وتحدد الأسس التي تحكم عملها ، و شكل النظام السياسي وصلاحيات المسؤولين من جهة أخرى .

إن الدستور الذي يتكون من عدة قواعد قانونية يوزع الصلاحيات على المؤسسات الرئيسية في الدولة، وذلك عبر تحديد وظيفة كل منها سواء أكانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية . إن الدستور يحدد العلاقات التي تربط هذه المؤسسات فيما بينها، وعلى هذه العلاقات يتحدد نوع النظام السياسي ( برلماني - رئاسي - شبه رئاسي ). كما يحدد الدستور طريقة اختيار الحكم، بالانتخاب أو بالوراثة، ومنه يتحدد مدى مشاركة الشعب في السلطة فتكون السلطة إما ديمقراطية أو استبدادية.

إن قاعد اللعبة السياسية في أي بلد يحددها الدستور، وذلك عبر تحديده صلاحيات كل مؤسسات الدولة، وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخابات، فحجم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع والأمور الإجرائية المتعلقة باستخدام الإعلان ووقف الإنفاق المالي والإعلام دور أساسي في تحديد التحالفات، وحجم التمثيل في مختلف المجالس، وتحقيق التوازن السياسي

إن القواعد الحقوقية تحدد حقوق وواجبات المواطن تجاه الدولة ، و بواسطتها تستطيع السلطة السياسية بسط سيطرتها على كافة أرجاء الوطن، وتحقيق الأمن

والاستقرار والسلام الاجتماعي، والقضاء على التناقضات الاجتماعية .

أيضاً تتضمن القواعد الحقوقية القانون الدولي العام الذي يؤطر علاقات الدولة مع الدول الأخرى، أي ينظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم، وكيفية معالجة المشاكل الدولية والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة .

من ناحية أخرى فإن السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدار القواعد القانونية فالقانون يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي، ويعكس أنساط العلاقات المسائدة بين الأفراد والجماعات في المجتمع كما يعبر عن موازين القوى بين مختلف فئات المجتمع وتركيبته السياسية.

إن القوانين يضعها ويسرّعها نواب لهم توجهات وممارسات خاصة بهم، ولديهم خلفيات اجتماعية وسياسية، فناتي القوانين ترجمة لواقع سياسي، وتهدف إلى تحقيق غاية ما في الشأن السياسي، بمعنى إن الأهداف السياسية البعيدة والقريبة تتجسد بقوانين.

إن آثر المعطيات السياسية على القوانين يظهر بشكل بارز عند حصول التحولات السياسية الكبرى، أي زمن الثورات الشعبية والتي تصنع ثورة في عالم القانون وأكبر مثال على ذلك الثورة الفرنسية التي قامست عام ١٧٨٩، والتي ألغت قوانين الإقطاع، وأحلت قوانين لبرالية ديمقراطية مكانها، والثورة الروسية الاشتراكية لعام ١٩١٧، التي ألغت النظمان الإقطاعي القيصري، وأحلت محله القوانين الاشتراكية.<sup>١٠١</sup>

إن الدول المتقدمة تقدر الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بمجموعة من التشريعات المستمرة حسب الحاجة إليها وفي ضوء المستجدات العلمية والإنسانية، بينما الدول النامية تكون أقل ممارسة إلى القوانين، وأكثر ممارسة للأعراف والتقاليد المحلية.

رابعاً- علاقة علم السياسة بالديمغرافية: بعد الشعب مصدر السياسة وأداة عملها، ومن الطبيعي أن تقوم علاقة وطيدة بين علم السياسة والديمغرافيا،

<sup>١٠١</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق، ص ٨٤.

وقد أشار إلى ذلك كل من أرسطو وأفلاطون<sup>١٠٢</sup>. ومن بعدهما روسو ومونتسكيو.

إن التكوين البشري لشعب من الشعوب يلعب دوراً بارزاً في تحديد بنية المجتمع السياسي وشكل الدولة. فالدول ذات الشعوب المتعددة الأعراق والاثنيات والقوميات تعكس هذه التركيبة على مؤسساتها الدستورية، وغالباً ما يكون نظامها السياسي فيدراليأ، وهذه الدول منها ما يوفق بتحقيق التماسك والاستقرار عبر المرونة السياسية، ومنها لا يوفق بسبب تصلب المواقف من قبل الجماعات، والتاحر والاستعلاء من قبل البعض الآخر. كما أن للتحركات السكانية آثراً بالغاً على القاعدة الاجتماعية للسلطة. بعد الثورة الصناعية، وظهور التكتلات والتجمعات العمالية الكبرى، انتشرت الأيديولوجيات اليسارية في أوساطها، وأصبحت هذه التجمعات تشكل عامل خوف لبعض القوى السياسية المناوئة لها.

ومن جهة أخرى، تتأثر بنية الأحزاب بالمعطيات الديمغرافية من خلال الصراع بين الأجيال الشابة وكبار السن حول تحديد الاتجاهات السياسية، حيث يميل كبار السن للمحافظة على اتجاهات الأحزاب بينما الشباب يميلون للتغيير والتحديث. إن تزايد عدد السكان في دولة ما قد يصبح مصدر قلق للدول المجاورة، مثلاً حدث في ألمانيا واليابان ١٩٤٥ - ١٩٣٩ مما أدى إلى حروب توسعية على حساب الدول الأخرى<sup>١٠٣</sup>.

<sup>١٠٢</sup> موريس دوغرجي، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأنصاري، دمشق: دار دمشق، ١٩٦٤، ص ١٧.

<sup>١٠٣</sup> عصام سليمان، مرجع سابق، ص ٨٧.

ويرى باحثون إن زيادة عدد النساء على الرجال في الهيئة الناخبة في أمريكا قد أثر بشكل عام على الانتخابات لصالح القوى المحافظة في إشارة إلى اثر الواقع السكاني على الانتخابات.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فلن لا بد للقرارات السياسية من أن تأخذ المعطيات الديمغرافية بالاعتبار، حين وضع خطة اقتصادية، اجتماعية وصحية، وبالخصوص الدراسات الإحصائية التي يقدمها علم الديمغرافيا، هذا، وتضع الدول في سياساتها خططاً لتحقيق توازن سكاني بين الريف والمدينة، عبر تنمية البنية التحتية من كهرباء وصحة ومواصلات وفرص عمل، كما تعمد هذه الدول إلى تنظيم النسل وأحياناً إلى الحد منه، إذا عانت من كثافة سكانية أو ضغط سكاني كما هو الحال في الهند، بينما بعض الدول تشجع النسل، إذا عانت من قلة النسل كما هو الحال في فرنسا مثلاً.

#### خامساً - علاقة علم السياسة بالاقتصاد :

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة شديدة الارتباط والتأثير المتبادل، فالموقع الذي تحظى المشاكل الاقتصادية والمالية في نشاط الدولة والأفراد هو خير دليل على العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد. فالاقتصاد يهتم بالجهود التي يبذلها المواطن من أجل إشباع حاجاته المالية، وهذه الجهود ذاتها تخضع للضوابط والقواعد السياسية التي يقوم عليها المجتمع، وبالمقابل هذه الضوابط والقواعد تتأثر بالمعطيات الاقتصادية .

وربما هذا ما دعا الماركسية إلى إنكار وجود ظواهر سياسية قائمة بذاتها وأعتبر الدولة ظاهرة ثانوية مرتبطة بالبنية الاقتصادية، وإن القدرة السياسية ظاهرة اقتصادية طبقية وأداة لسيطرة طبقة على أخرى، وإن الدولة وليدة التناقضات الطبقية وتزول بزوالها. والحقيقة، مهمما كان تأثير الاقتصاد في

السياسة كبيراً لا يمكننا تفسير الظاهرة السياسية تقسيراً وحيد الجانب، كما أنه لا يمكننا القبول بالنظرية الليبرالية القائلة بفصل السياسة عن الاقتصاد. وبعد تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي لأن الواقع أثبت دور وأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد وخاصة إثناء فترة الأزمات الاقتصادية .

إن للمعطيات الاقتصادية أثراً بارزاً على السياسة، سواءً أكان على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، وللعوامل الاقتصادية دور بارز في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة، فالدول الغنية تميل عادة إلى اعتماد أنظمة ليبرالية، وبينما الدول الفقيرة تكون الأكثر ملائمة لإقامة أنظمة استبدادية بسبب شح الموارد الاقتصادية، أو سوء توزيع الثروة الاقتصادية. وإلى جانب ذلك فإن النظم السياسية منذ القدم ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية فيها. فقد اقترنَت أنظمة الحكم الملكية المطلقة بوجود النظام الإقطاعي بينما قررت النظم السياسية البرجوازية مع أنظمة الحكم الدستورية المقيدة. وفي بداية العهد الاستعماري، كانت الطبقة الرأسمالية والبرجوازية تفرض على حكوماتها التوسيع الاستعماري بحثاً عن المواد الأولية والأسواق التجارية، ولذلك اتبعت سياسة بناء جيوش قوية حديثة وإرسال البوارج الحربية والسفن لحماية رعاياها، ومنع الدول الأخرى من منافستها في مختلف القارات.<sup>١٠٤</sup>

إن الازدهار الاقتصادي يساعد على الاستقرار السياسي، بسبب الحد من موجة المطالب الاستجابة لدعوات التغيير، بينما تساعد الأزمات الاقتصادية على حصول تغيرات سياسية كبيرة وجذرية.

<sup>١٠٤</sup> فحصان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٤ .

ومن ناحية أخرى فإن للموارد الطبيعية أثراً في رسم سياسة الدول الخارجية وتحديد نفوذها، فالدول الغنية بمواردها الطبيعية هي الأكثر تحرراً في علاقتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد .

وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد في السياسة، فإن هناك تأثيراً للسياسة على الاقتصاد. إن كثيراً ما تتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات التي تحقق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها، وفي استغلال الموارد المختلفة لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات . وتكون وظيفة الدولة في النظم الاشتراكي واسعة وتدخل في كل مجالات الاقتصاد والإدارة والاستيراد والتصدير وغيرها. أما في الدول ذات النظم الرأسمالية فإن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يكون جزئياً بسبب قانون السوق والمذكورة الحرة .

إن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يتدرج من حد أدنى يبدأ من وضع القوانين التي تنظم وتفرض الضرائب، وسن التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية والشركات والتجارة، ورسم سياسة إقليمية شاملة إلى حد أقصى يقضي بتوجيه الاقتصاد توجيهاً مباشرأً، وذلك وفقاً للإيديولوجية التي يركز عليها النظام السياسي، سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية.

إن حماية النقد لوطنى هي من أولى مهامات الدولة، و حتى أكثر الأنظمة مغalaة في التحريرية تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لحماية النقد من تدني قيمته. كما أن السلطات العامة تضع سياسات لموجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة ومعالجة الأزمات المعيشية، كما تعمل على تقليص الفوارق والتفاوت بين مختلف المناطق والطبقات نظراً للانعكاسات السلبية التي تتركها على وحدة وتماسك الشعب.

إن الدول الضعيفة اقتصادياً تتعول على الدول القوية اقتصادياً في الحصول على القروض والمساعدات فيصبح اقتصادها تابعاً اقتصادياً وسياسياً للدول المانحة للقروض والمساعدات .

أخيراً، إن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة متينة، بحيث أصبح من الضروري الاستعانة بعلم الاقتصاد لفهم بعض الظواهر السياسية، كما أن الاستعانة بعلم السياسة يساعد على فهم الأبعاد السياسية للظواهر الاقتصادية .

### سادساً - علاقة علم السياسة بالجغرافية :

ركز كثير من المفكرين انتباهم وبشكل كبير على دور المعطيات الجغرافية وتأثيرها في السياسة وعلى رأسهم جان بودان وأبن خلدون ومونتسكيو، كما أكدتها العالم العربي ابن خلدون موضحاً أهميتها في قوتها وضعفها.<sup>١٠٥</sup> وخاصة فيما يتعلق بتأثير البيئة الطبيعية على سلوك الأفراد والجماعات ونمط التجمعات البشرية والطرق المتبعة في تحصيل معيشها، ظهر ما يسمى الجيوبوليتيك الذي أوجده العالم الألماني راتزل، وذلك للدلالة على الأثر الكبير للمعطيات الجغرافية في الواقع السياسي بشكل عام، وفي حقل السياسة الدولية بشكل خاص. ولبيان أن سياسات الدول وعلاقتها الدولية بعضها ببعض تتأثر إلى حد كبير بالجغرافية والموقع الجغرافي ، فهي الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني والتي تتضمن الأنماط وال العلاقات فوق سطح الأرض<sup>١٠٦</sup>. ثم تبعه ماكيندر العالم الجغرافي البريطاني الذي انطلق من القول إن أوروبا وأفريقيا وأسيا تشكل كتلة واحدة اسمها جزيرة العالم وخلص إلى الاستنتاج بأن من يسيطر على وسط هذه الجزيرة أي روسيا، يستطيع قيادة الجزيرة بكلها، وبالتالي العالم بأسره ،

<sup>١٠٥</sup> ابن خلدون ، مقدمة العالمة ابن خلدون ، بيروت ، مكتبة لهلال للطباعة والنشر ، ٢٣ ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣

<sup>١٠٦</sup> إسماعيل علي سعد ، علم السياسة دراسة نظرية ومية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ ، ص ٦٨

واستخدم مصطلح ومفهوم الجيوبيوليتيك كذرية للتوسيع الألماني في ظل الحكم النازي الهتلري .

إن أهمية العوامل الجغرافية نسبية، لأنَّ الكثير منها قد تم تجاوزه بسبب التطور التكنولوجي، وخاصة في مجال المواصلات واستخراج الموارد الطبيعية وإنتاج الموارد الزراعية. إنَّ الإنسان في العصر الحديث استطاع أن يغلب وينحرر من عناصر المناخ ولم يعد من الضروري أن يسكن الإنسان إلى جانب الأنهار، لأنَّ الإنسان ليس مجرد قطعة من الأرض التي يعيش عليها. إذ أنه بجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية فإنه الكائن الوحيد الذي استطاع أن يخلق البيئة التي تلائمه<sup>١٠٧</sup>.

ويظهر تأثير المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية أو بالنسبة إلى الأنظمة نفسها، فالموقع الجغرافي لبلدان كثيرة يشكل عنصراً أساسياً وحاصلماً في سياستها ونظامها. فتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى، فرض على العديد من الدول إتباع سياسات ملائمة لو منسجمة مع سياسة الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنَّ الخروج من دائرة نفوذ الدول الكبرى كان ولا يزال بمثابة المقامرة الكبرى التي يمكن أن تعرَّض هذه الدول لكثير من الضغوط وأحياناً للغزو من قبل الدول الكبرى .

كما أنَّ هناك كثيراً من الدول بحكم موقعها الجغرافي مضطورة لإتباع سياسة محددة وفقاً لموازين القوى الإقليمية، وبعضها معرض لتجاذب دولي بسبب موقعها الاستراتيجي أو لوجود ثروات طبيعية فيها ، وهذا له دور كبير في رسم سياساتها الخارجية مثل دول الخليج العربي والقرن الأفريقي.

<sup>107</sup> محمد فليز أسعيد ، قضايا علم السياسة العام ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥ .

ويلعب العامل الجغرافي أحياناً دوراً رئيسياً في تشكيل النظام السياسي، مثل سويسرا التي تتكون من مجموعة من الأودية في وسط جبال الألب مما أدى إلى نشوء تجمعات بشرية من قوميات مختلفة في قلب هذه الأودية، أدت العلاقة فيما بينها إلى قيام اتحاد فيدرالي .

إن البلدان ذات المساحات الشاسعة، مثل أمريكا والبرازيل وألمانيا اعتمدت النظام الفيدرالي، بسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على إدارة شؤون البلاد في كافة المناطق بشكل مباشر .

والخلاصة هي أن المعطيات الجغرافية لها أثراً كبيراً في شكل الدولة وتنظيمها السياسي، وفي قوتها وعلاقتها بغيرها من الدول .

### استنتاج

نستنتج في نهاية الفصل، أن الظواهر السياسية تتأثر بمعطيات متعددة ومت Rowe، بسبب تشعب العلاقات الإنسانية وتطورها وتعقدتها بفعل عوامل مختلفة ذكر منها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية وغيرها، والذى يزيد الظواهر السياسية تعقداً هو التداخل بين المعطيات الموضوعية والذاتية. فالإنسان يواجه الواقع الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي وغيره ولكن بأساليب وطرق نابعة من ظروفه الذاتية، لذلك تكون قدرته على مواجهة الواقع بدرجات مختلفة وحسب إمكاناته الذاتية المتوفرة. وأيضاً، لا يمكن أن نحصر العوامل المؤثرة في السياسية بعامل واحد مهما بلغت أهميته، لأن ذلك يؤدي إلى تبسيط الظاهرة السياسية ، وبالتالي إلى عدم إدراك حقيقتها إنما كما صحيحاً. فمن أجل الإلمام بالواقع السياسي يتوجب علينا دراسته من كل الجوانب التي تحيط به والعوامل المتدخلة في تكوينه. ومن الصعب التمكّن من تقييم أهمية كل عامل من العوامل لأنها تفترن بعوامل أخرى تجعلها ذات أهمية كبرى أو يمكن أن

نفل من أهميتها. لكن بالنسبة لظاهرة سياسية محددة في الزمان والمكان ،  
يمكن التعرف على أهمية كل العناصر المؤثرة فيها .

إن هذا النوع في معطيات الواقع السياسي يقود تلقائياً إلى نشوء علاقات  
وطيدة بين علم السياسة وسائر العلوم الاجتماعية الأخرى. تستدعي استعماله  
علم السياسة بالمعارف، التي توصلت إليها هذه العلوم ، وتقنيات البحث العلمي  
التي اعتمدتها. ومن جهة أخرى يقوم علم السياسة بصفته علمًا قائماً بذاته ،  
بابتكار تقنيات جديدة ، و باغناء العلوم الاجتماعية بما توصل إليه من معرفة  
في مجاله الخاص .



**الفصل الخامس  
الدولة وأشكالها**



## تمهيد :

ترتبط فكرة الدولة بفكرة السلطة بشكل عام، رغم أن الثانية جزء من الأولى، ورغم قدم فكرة الدولة فإن الدولة الحديثة ظهرت مع نشوء الدولة القومية فسي أوروبا بعد معااهدة وستفاليا ١٦٤٨، وهي تنظيم اجتماعي لضمان أمن البلاد والسكان من الأخطار الخارجية والداخلية، ولها قوة مسلحة وأجهزة للاكراه والردع. إن السلطة من أهم عناصر الدولة وأكثرها فاعلية ، وهي سلطة ذات سيادة قادرة على تنظيم ذاتها ، وغير خاضعة لأي كان ، ولها جهاز إداري لتنفيذ برامجها، ولكي تكون شرعية عليها أن تقل رضا الشعب، وأن تمتد سلطتها لإقليم ثابت محدد. والدولة ليست الأمة، وليس جماعة معينة. والدستور هو الذي ينظم توزيع السلطات والحقوق والواجبات ويحدد علم الدولة وشعارها وشكلها وحدودها وثوابتها السياسية، وفقاً للنظريات السياسية الليبرالية أو الشمولية وما بينهما.

هذا و يعرف الدكتور إبراهيم درويش الدولة بأنها جماعة من المواطنين، الذين يشغلون إقليماً محدداً للمعلم، ومستقلة عن أي سلطان خارجي، ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من قبل الجماعة، أو على الأقل من أغلبيتهم.<sup>١٠٨</sup> وذهب معظم المفكرين في تعريف الدولة إلى وصف وظائفها، وهي بالحقيقة مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يمكنون إقليماً معيناً وترتبطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخصوص لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمنع بحريته وبباشرة حقوقه، وتتمتع بالشخصية المعنوية والسيادة والاستقلال .

ويعتقد البعض أن الدولة ليس لها غير حقيقة إدراكيه، فهي ليست موجودة، إلا أنها تدرك بالفكر. وهذا خطأ واضح فالدولة تتجسد بالأشخاص حكاماً

<sup>108</sup> - محمود إسماعيل محمد ، دراسات في العلوم السياسية ، دبي ، مكتبة الإمارات ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨

ومحکومین، والسلطنة، والأرض والسيادة. وكلمة الدولة باللغة العربية مشتقة من دول، يدول، بمعنى التداول والمداولية ، ومن ذلك مأورد في القرآن الكريم "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ" <sup>١٠٩</sup>. بمعنى تعاقب الأيام والدهور وقد أشار ابن خلدون إلى تعاقب الدول والحكومات ، كما ورد في القرآن لكریم "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَهُ وَالرَّسُولُ وَلَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ" <sup>١١٠</sup>. أي لا تتركز في يد الأغنياء، وهذا يعني أن لا تتركز السلطة في يد مجموعة معينة، وإنما تكون مداولة وتداولها بين الجميع ، وقد استخدم المفكرون الإسلاميون مصطلحات عديدة للدلالة على الدولة كالممارسة والإمامية والخلافة، ثم استخدموها الدولة .

هذا ويرجع أصل الدولة إلى بدايات تكوين الحياة الاجتماعية، حيث أدى ميل الإنسان إلى التجمع مع أقرانه بشكل جماعات بسبب القرابة، أو الدين، أو العمل المشترك، أو القتال مما أدى إلى إقامة سلطة بدائية ضرورية لانتظام سير الحياة ، ومن ثم تطورها إلى شكل الدولة. وقد ظهرت عدة نظريات تفسر أصل ونشأتها الدولة نرى أنه لا بد من تناولها وتحليلها لمعرفة حقيقتها.

<sup>١٠٩</sup> - القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية ١٤٠ .

<sup>١١٠</sup> - القرآن الكريم سورة الحشر ، الآية ٧

## أولاً- عناصر الدولة ومكوناتها :

إن القواعد التي تقوم عليها الدولة هي نوعان وفكرة مادية . فلما القواعد الفكرية، فإنه يمكن القول أن الدولة قد خضعت منذ نشأتها، كمجتمع سياسي منظم، لكثير من التحليلات والدراسات والنظريات التي حاولت التعرّف إلى ماهيّة وجودها، والأدوار المطلوب منها، وموقع الإنسان فيها، والحقيقة أنه لا يمكن فهم طبيعة ومصير الإنسان، كمحور أساسى وحيد لكل نشاط سياسي، إذا لم تأخذ بعين الاعتبار كامل الأوضاع والظروف المحيطة به داخل ما يسمى بالنظام الاجتماعي.

وقد يقسم الباحثون والدارسون لهذا الأمر، أي الدولة والفرد، إلى قسمين: فعندهم من ركز اهتمامه على حقوق ومصالح الأفراد الذين يؤلفون الدولة أو المجتمع السياسي، ومنهم من أكّر وجود الإنسان كفرد ليُدافع عن المجتمع بكلّيته، أو بالأحرى عن السلطة التي تحمي هذا المجتمع وتحكمه، وكانت النتيجة أنَّ هؤلاء وأولئك وقعوا في خطأ التفضير بحقِّ الفرد والدولة، وضحايا بأحد هما على حساب الآخر، في حين أنَّ المطلوب هو تلك النّظرة العميقّة للعلاقة الوثيقة التي تربط الفرد بالمجتمع السياسي، وتحدد آلية عمل هذا المجتمع انطلاقاً من مصالح أعضائه.

فنحن، كما نعلم، لا يمكن أن نتصوّر وجود إنسان سياسي خارج إطار المجتمع كما يقول أرسطو، إلا أنَّ اتفاق عدد من الأفراد العيش معاً بفعل الحاجات المشتركة، أو العادات المتشابهة، أو حتى الأصل الواحد، لا يكفي لإنشاء مجتمع مدني أو سياسي أي دولة، ولذا فإنَّ صفة الدولة لا يمكن أن تتطبق على المجتمعات البدائية كالعائلات الكبيرة، والعشائر، والقبائل. فهذه قد تمثل حالات اجتماعية - سلطوية، إلا أنها لا يمكن أن تكون مجتمعاً سياسياً، فالدولة ليست مجرد ترکيب بين الأفراد المرتبطين ببعضهم البعض والخاضعين لسلطتها

شخص واحد يحكمهم في ظروف خاصة، وإنما هي جسم منظم تجري فيه حياة واحدة تحكمها إرادة عامة، أي أنها مجتمع يُنْدَد في ظل قوانين، وفي ظل مقدرة لسلطة عامة مكلفة بتنفيذ هذه القوانين وتمثيل، بنظر كل فرد المجتمع بأكمله.

إن عدم وجود القوانين والسلطة القادرة على فرض هذه القوانين وتنفيذها ينفي صفة الدولة بمعناها الحديث، عن المجتمع، فيغایب القانون يصبح الشخص الحاكم مسیداً مطلقاً، ويتحول الخاضعون له إلى مجرد عبيد، وانفاس السلطة القوية جداً لجعل القوانين تحرّم من الجميع يؤدي إلى إلغاء معنى هذه القوانين، وإلى دفع المجتمع أكثر فأكثر نحو التفكك والانحلال والقول بالسلطان أو السلطة لوحدها لا يعني القول بالدولة، وحتى بوجود قائد أو رئيس فإن السلطان والسلطة السياسية بقيت مسائل شخصية محاومة بضرورات الحفاظ عليها وتوريثها.

إلا أنه لا السلطة، ولا القوانين تستطيع الوجود والاستمرار طويلاً بدون توفر تلك العلاقة الوج다انية مع عادات ومشاعر ومصالح الأفراد الذين تتوجه إليهم، والذين يجب أن يكونوا هم أيضاً من جاذبهم متّحدين بكلّة من العواطف، والأفكار والذكريات التي تشكّل روح المجتمع أو الأمة ذاتها.

ولذا يجب التمييز، عند الحديث عن الدولة - الأمة، بين مرحلتين تاريتين: الأولى، هي مرحلة التكوّن والهروب من الفوضى وحيازة كل العناصر التي تحتاج إليها في وجودها، وتوحيدها كلها بالرّضى أو بالقوة.

والثانية، هي المرحلة التي تصل فيها إلى نموها الكامل، وتبدأ فيها بوعي وجودها، وحكم ذاتها بحسب قوانينها الذاتية، والتّمتع بجزء من القوّة أو الحرية التي تكون قادرة عليها.

في الحالة الأولى، لا يكون هناك مكان إلا للحماسة، والقوّة والخضوع الأعمى

لطغيان القيادة، حيث تتصف السلطة بالشمولية، والقدسية، والإرغام، وفي الحالة الثانية لا تكون الهيمنة لأحد، ويُخضع الجميع لضرورات العقل وموجبات القانون، ولا تعد الدولة انعكاساً لشخص الحاكم، وإنما تجسيداً لإرادة المواطنين في إطار متساوٍ من الحقوق والواجبات.<sup>١١١</sup>

لكن، على ماذا تقوم هذه الدولة؟

على فكرة العدالة التي تشكل جوهر كل تشريع مكتوب؟ أم على القوة، أي الضرورة المادية لوضع حدّ لحالة الفوضى والعنف؟ أم أنها تقوم على مجرد اتفاق إرادي وغافوي، يستمد سلطنته من قدسيّة التزاماته؟<sup>١١٢</sup>

لقد تعددت النظريات التي حاولت الإجابة على هذه التساؤلات، فمنها من قال بالأصل التعاقدية للدولة، أي أنها نتيجة عقد اجتماعي، غير مكتوب، بين الحكم والمحكومين، كما يرى كبار الفلسفه من أمثال هويس، ولووك، وسبينوزا، وروسو والبعض الآخر رأى في الدولة مجرد نتيجة الصراع بين الجماعات البدائية وأنها ليست سوى أداة قمع بيد طبقة ضد الطبقات الأخرى على حد تعبير النظريّة الماركسيّة، وأن هذه الدولة ستؤول إلى الزوال عندما تنتهي حالة الصراع بين الطبقات، وسواء أكان وجود الدولة يعود لمجرد حدث طبيعي بمعزل عن أي صفة قانونية، كما يقول كاريه دي مالبرغ Carre de Malberg، أو أن ظهورها ارتبط بوجود الدستور، الشفهي أو المكتوب، الذي أعطى للجماعات هيئات أو أجهزة توحد إرادتها، كما يرى كيلسن Kelsen، فإن الأمر الأكيد هو أن الدولة والمجتمع المدني لا يقumen على القوة أو التعاقد لوحدهما، وإنما أيضاً على مبدأ سام لا يكون للقوة بدونه أي كابح، ولا يكون للاتفاقات بمعزل عنه أي ضامن يمكنها من التحول إلى عقود دائمة.

هذا المبدأ الشامي ليس فقط العدالة، وإنما أيضاً الأخلاق بكل معنى الكلمة، أي

<sup>١١١</sup> - خضر خضر، «مفاهيم أساسية في علم السياسة ، مرجع سابق، ص ١١٠ - ١١١

بمعنى آخر، أنه لا يكفي في الدولة المنظمة جداً أن يتمتع كل فرد بحقوقه ويعارضها سلاماً واطمئناناً، وإنما يجب أن يتمكن من استخدام كل الموارد الضرورية لتطوير قدراته، والوصول إلى الهدف الأخلاقي لواجباته. فإذا لم يكن الأفراد واعين لواجباتهم، وإذا لم يكن سبب وهدف المؤسسات الاجتماعية إعطاءهم هذا الشعور، فكيف يمكن أن تنتظر منهم احترام حقوق بعضهم البعض بصورة متبادلة، لاسيما وأن الحقوق والواجبات ليست سوى وجوه مختلفة لمبدأ واحد يقوم عليه المجتمع المدني أو السياسي، إلا وهو المبدأ الأخلاقي، وقد أكد أرسطو على هذا المبدأ حين قال بأن الفضيلة هي غاية الدولة - المدينة، وأن هدف المجتمع السياسي هو القيام بأعمال صالحة وشريفة، مثلاً قال هيغل بأن الدولة هي المجتمع الواعي لوحده ودفنه الأخلاقي، والمدفوع لمواصلتها بارادة واحدة.

وأخيراً لابد من التذويه بأن المبدأ الأخلاقي الذي تقوم عليه الدولة لا يجب أن يمنعها من استخدام القوة الضرورية لتأمين تطبيق القوانين واحترامها ضمن إطار العدالة والحرية والنظام العام، التي تترجم لوحدها المعنى الحقيقي للأخلاق.

وإن تعريف الدولة بأنها التجسيد القانوني لأمة ذات سيادة ، هو تجسيد لحالة إنسانية جغرافية تتكون من عناصر مادية تعكس حقائق الدولة الجوهرية، وهذه العناصر هي الإقليم والشعب والسلطة ذات السيادة .

ولما المكونات المادية للدولة فهي :

#### ١- الإقليم أو الأرض :

يشكل الإقليم الشرط الأول والأساسي من شروط وجود الدولة لممارسة السلطة السياسية حيث يصعب تصور قيام دولة بدونه، فهو يسهم إلى حد كبير في

تحديد هوية الجماعة ، ويحدد الإطار الجغرافي الذي تمارس الدولة سلطتها ضمنه .

والإقليم هو تلك المرقة من الأرض التي تختص بها كل دولة لتمارس نشاطها، ويمثل الإقليم الدعامة المادية للسلطة الحكومية والحيز الجغرافي الذي تمارس الدولة صلاحياتها عليه ، والحيز الطبيعي الذي فيه يمارس الحكم وظائفهم، ولا تقتصر صلاحيات الحكومة والمجلس التأسيسي والسلطة القضائية إلا عند حدود الدولة، وهذا يتطلب ترسيم حدود بحرية وجوية وبرية واضحة لهذه الدولة، فإذا كانت معظم الدول القديمة تتضمن بحدود ثابتة ومعترف بها من قبل الجماعة الدولية، فإن مشكلة ترسيم الحدود الدائمة ما تزال قائمة على مستوى بعض الدول الجديدة التي حصلت على استقلالها حديثا، وما تزال موضع جدل وجدل لخصومات ونزاعات مسلحة في أغلب الأحيان .

إن أهمية الإقليم تأتي من أن الشعور بالانتماء إلى الوطن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرض باعتبارها أرض الأجداد والأباء الذين عاشوا على هذه الأرض لفترة طويلة، ونمت بينهم علاقات قربى ومصاهرة وصلة الدم، ونشأت بينهم علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأصبح لهم نمط عيش وتقالييد ثقافية مميزة وأصبحوا فيما بعد وخلال فترة من الزمن يشكلون أمة واحدة .

أما بالنسبة للحدود الطبيعية، كالجبال والوديان والأنهار، فعادة ما تعتمد في ترسيم الفواصل بين دولة وأخرى. أما إذا كانت المنطقة صحراوية بين الدول فيتم اللجوء إلى الأساليب الهندسية لترسيم الحدود إذ توضع أسلاك شائكة أو أسوار تزلبية أو خنادق أو شوا خص حدودية، وتسلح في خرائط معتمدة أما فيما يتعلق المياه الإقليمية فلا يجوز أن تتجاوز التي عشر ميلا بحريا، مع أن هذا الموضوع ما تزال موضع نقاش حتى تاريخه. وفي المجال الجوي فالمعتارف عليه أن للدولة السيادة على المنطقة من الجو التي تعلو مباشرة

إقليمها البري والبحري ما عدا طبقات الفضاء الخارجي فتبقى مفتوحة أمام كل الدول بلا استثناء<sup>١١٢</sup>، وهذا موضع نقاش وجداول أحياناً بسبب وجود آراء مختلفة حول هذا الموضوع.

أما من حيث المساحة فإن مساحة الإقليم لا تلعب أي دور من الناحية القانونية ولكنها قد تلعب دوراً من حيث تحديد شكل النظام السياسي ، فالدول ذات المساحات الشاسعة كالولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل تعتمد أنظمة اتحادية فيدرالية، وبينما الدول ذات المساحات الصغيرة هي عامة موحدة .

هذا وقد ظهرت عدة نظريات تتعلق بالجغرافية السياسية لماكيندر و راتزل تبين أهمية الجغرافية بالفعل السياسي، كما ظهرت نظرية المجال الحيوي ذات التزعة الخطيرة التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية .

إن أهم ما يترتب على تهديد إقليم الدولة هو المحافظة على الإقليم ووحدة التراب الوطني حسب ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية، وهذا مما يفرض على حكام الدولة عدم التخلص عن أي جزء من أرض الدولة لدولة أخرى دون موافقة الشعب ، كما أنه لا يحق لأي دولة أن تضم إليها أجزاء من أراضي الدول المجاورة . هذا على الصعيد القانوني، أما على الصعيد السياسي تفترض وحدة الإقليم أو الأرض الاهتمام بجميع مناطق الإقليم دون تمييز، وإزالة الفوارق بين المناطق من حيث الغنى والفقير بقصد المحافظة على وحدة الإقليم وإزالة الشعور بالغنى والحيق عن سكان المناطق الفقيرة.

## ٢ - الشعب:

الشعب العنصر الثاني الأساسي في تكوين الدولة ونشوئها ومبرر وجودها أصلاً، ولا يمكننا تصور قيام دولة بدون شعب، والذي يمثل الجماعة السياسية

<sup>١١٢</sup> لمزيد من المعلومات انظر د. حسن بلحنة، الأمم المتحدة في نصف قرن، الكوبست، عالم المعرفة، ص ١٨٩٥، وما بعدها

أو المجتمع السياسي الذي ينبع منه النظام. يرتبط أفراد الشعب فيما بينهم بعلاقات وروابط متينة منها اللغة والرغبة في العيش المشترك والثقافات المتقاربة والدين والعادات المشتركة، وليس ضرورياً أن تتوافق كل هذه الروابط في شعب ما ليكون دولة واحدة.

قد يكون الشعب أمة واحدة كالآمة الألمانية أو الفرنسية إذا كان أفراده ينتسبون إلى أصل واحد<sup>١٣</sup>، وفي حالات كثيرة فإن الشعب الواحد يضم أكثر من أمة قومية كالشعب السويسري الذي يضم ألمان وفرنسيين وإيطاليين، وقد تكون الأمة الواحدة موزعة بين عدة دول كالدول العربية التي تتبع إلى الأمة العربية الواحدة.

ينقسم سكان الدولة إلى فئتين :

أ- المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة، ويشكلون عادة الأغلبية الساحقة في الدولة، وهم الأعضاء ، والمشاركون بالمجتمع السياسي الذي يكون الدولة ويتضمنون بحقوق الترشح للانتخابات وممارسة الوظيفة العامة ،

ب- الأجانب: وهم الأفراد الذين يحملون جنسية دولة أخرى ، ويقيمون بصورة مؤقتة على أرض دولة ثانية بهدف العمل أو السباحة أو الزيارة أو لأي سبب آخر ، ويتمتعون بمعظم الحقوق والحريات كالمواطنين مثل حرية المعتقد والسكن والمساواة أمام القضاء والنفق وبعض الخدمات الأخرى باستثناء الاشتراك بالأحزاب أو التظاهر أو الترشح والتصويت في الانتخابات .

ج- وهناك الأقليات: وهي جماعات بشرية ونفسها لأسباب اقتصادية أو عسكرية أو سياسية تعديلات جغرافية إقليمية تعيش وسط أقلية كبيرة تتميز

١٣: بطرس بطرس غالى و د. محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص

عنها في مجالات عدة مثل اللغة والدين والعرق، وحلت مشاكل معظمهم بإعطائهم حقوق المواطنين بمعظمها .

وهذا لا يشترط عدد السكان محدد لقيام الدولة ، لذلك نجد هناك دولاً كثيرة العدد كالصين ١٣٠٠ مليون نسمة ، بينما هناك دولاً قليلة العدد مثل سان مارينو بضعة مئات من الآلاف ، أو جمهورية توفالو حوالي عشرة آلاف نسمة . هناك دول كثيرة السكان قليلة المساحة ، والموارد مثل بنغلادش سكانها ١٢٠ مليونا ، مساحتها لا تتجاوز ١٤٤ ألف كم<sup>٢</sup> ، بينما نجد دولاً مثل كندا شاسعة المساحة ، كثيرة الموارد وقليلة السكان حوالي ٣٠ مليون نسمة ومساحتها حوالي ١٠ مليون كم<sup>٢</sup> .<sup>١١٤</sup>

إن نوعية السكان مهمة جدا ، فالشعب المنظور والمستعلم والمتقدم ، علمياً وتكنولوجياً أفضل بكثير من الشعب الجاهل المختلف الذي يعني من صعوبة الحياة والخلاف .

انه من الأفضل أن يكون هناك توازن بين عدد السكان وحجم المساحة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولا شك في أن الكثافة السكانية والمساحة الواسعة تساعد على قيام دول عظمى .

### -٣- السلطة ذات السيادة :

وهي العنصر الثالث الأساسي لنشوء الدولة ، إذ من المستحيل وجود دولة بدون سلطة تقوم على مبدأ الإكراه والامر. وهذه السلطة هي ذات سيادة ، أي مستقلة كلية عن أي سلطة أخرى ، في حين إن كل من الأفراد والمؤسسات المتواجدة تحت سقف الدولة يتوجب عليهم الخضوع لشروط أمنها ووجودها. إن مفهوم السيادة هنا يعني أن السلطة لا تخضع لأي سلطة أخرى لا داخل الدولة ولا

<sup>١١٤</sup>-الموسوعة العربية العالمية، الجزء ٢٠، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعات للنشر، ١٩٩٩، جـ ٧٦

خارجها ، الجميع داخل حدود الدولة يخضعون لها ، وخارج الدولة لا يحصن لأي منظمة أو دولة أن تفرض إرادتها على سلطة دولة ذات سيادة . وقد تعرض مفهوم السيادة لانتقادات، لأنه في الوقت الحاضر كل السلطات في الدولة تحاول أن ترعاei العلاقات التي تربطها بالدول الأخرى، ومن هنا فإن السيادة ليست مطلقة، إنما لها حدود واقعية ، و نسبية . ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم السيادة لا يعني أن الدولة أو السلطة تستطيع أن تفعل ما تشاء دون أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطنين الطبيعية ونطليات الفئات الشعبية والسياسية من أحزاب وقوى ضاغطة هذا في الداخل، أما بالنسبة لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ولا بد للدول من الإيفاء بالتزاماتها الدولية، وخاصة تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وهناك تحديات بدأت تواجه الدولة كسلطة ذات سيادة، ومنها مؤسسات ذات طبيعة اقتصادية ، أو اجتماعية أو دينية، وكالشركات متعددة الجنسية والتي تتجاوز شاطئها الحدود الوطنية ، وهناك منظمات دولية غير حكومية، كالصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين و المنظمات حقوق الإنسان . هذه المنظمات كلها تخترق سيادات الدول عبر أنشطتها المتعددة. هذا بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والإعلام من خلال الأقمار الصناعية، والذي أدى إلى خروج العلاقات بين المواطنين عن نطاق المراقبة والضبط من قبل سلطات الدول .

وتميز السلطة السياسية ذات السيادة بعدة خصائص منها :

أ- الشخصية المعنوية و هي تلك الصفة التي تنسح لنا المجال لفهم قدرة الدولة واستمراريتها. الدولة كيان خاص يتمتع بصلاحيات وحقوق متميزة ومستقلة عن حياة أعضائه الذين يستمدون سلطاتهم وشرعياتهم منها ، وهذه الدولة بالرغم من كل التبدلات والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على النظام السائد فيها،

كانتقالها من الديكتاتوري إلى النظام الجماعي، لا يتغير جوهر وجودها ، بمعنى أنها دائمة .

بــ السيادة، أي أنها لا تتلقى أوامر من أحد، فهي لوحدها تمتلك هذه الصلاحية، وتنخلص بقدرتها المطلقة على اتخاذ ما تشاء من قرارات، وفرض ما تراه مناسباً من قواعد ناظمة لحياة الجماعة أو الأفراد الذين يعيشون في كنفها.

وهي لوحدها تحنكر وسائل الإرغام ( أمن - قضاء - قوات مسلحة ) لإجبار الآخرين على التقيد بقراراتها واحترامها، وتتميز أيضاً السيادة بالاستقلال التام تجاه الدول أو الوحدات السياسية الأخرى، ولا تستطيع أي قوة خارجية أن تجبرها على التنازل عن جزء من أراضيها إلا بإرادتها، إن السيادة كليّة وشاملة ولا تقبل التجزئة .

جــ ممارسة كافة الصلاحيات التي من شأنها المحافظة على المجتمع وتنظيمه واستقراره، بمعنى أنها تمارس الصلاحيات في كافة المجالات المختلفة عبر المؤسسات السياسية، أي التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وهكذا فإن السلطة السياسية لا تقوم على تعدد الإرادات ، إنما تتجسد في إرادة واحدة تفرض ذاتها على الإرادات الأخرى

**ثالثاً - نظريات قيام الدولة ونشوئها :**

**ـ النظرية الإلهية :**

ظهرت هذه النظرية في العصور الوسطى من أجل تبرير الحكم المطلق للملوك الأوروبيين في صراعهم مع الكنيسة، والذي شحور حول شكل السلطة وكيفية ممارستها .

هل تمارس بتفويض مباشر من الله إلى الملوك، أم بطريق غير مباشر عن طريق البابا، وكل منهم يسعى للحفاظ على نفوذه وسيطرته، وانتهى الصراع بالنصرة الملكية كنتيجة للصراعات الدينية وإصلاحات البروتستانية.

يقول أتباع هذه النظرية: إن الله خلق كل شيء في الحياة، والدولة واحدة من هذه المخلوقات، وبالتالي هي ليست من صنع البشر. إن الملوك والحكام يقولون إن السلطة من قبل الله تعالى، وبالتالي هم مسؤولون أمامه فقط ولذلك فإن طاعة الشعب واجبة، ومن يعارض ذلك فإن الله يلعنه جراءً معصيته ومعارضته له، هذا ويبدو أن آباء الكنيسة المسيحية روجوا بهذه المقوله بالاستناد إلى ما نقل عن يوحنا الرسول (إن جميع الناس يجب أن يخضعوا للسلطة العليا، والسلطة نفسها وضعها الله في يد الملك).

ويبينما يرى القديس أوغسطين أن الله تعالى يعطي للشعب الصالح حاكماً صالحاً وللشعب الفاسد حاكماً فاسداً وهذه عقوبة لهم. وقد استندت الأسر المالكة البريطانية والفرنسية إلى هذه النظرية لاستمرار حكمها المطلق. هذا ويعتبر الفيلسوف (جان يودان) من أهم المؤيدون لهذه النظرية، ومدافعاً عن سلطات الملوك المطلقة، إذ يقول: (هناك قوانين إلهية وإنسانية لا يستطيع الملك تحطيمها)

كما تجد هذه النظرية أساساً لها في الأديان غير السماوية، حيث اعتبر الفراعنة في مصر أنفسهم آلهة أو من أنسلهم، بينما اعتبر ملوك وادي الرافدين أنفسهم وكلاء عن الإله. وفي الصين والهند اعتبر الملوك أنفسهم خلفاً لله على الأرض، وإن العناية الإلهية هي المنظم الأساسي لكل العلاقات الاجتماعية والدينية والسياسية.

وفي الحقيقة لا توجد نصوص دينية معروفة حول هذه النظرية، إنما وجدت فقط

لإضفاء صفة القدسية على الحكم الملكي المطلق ١

أما في الإسلام فإن الحاكمية لله تعالى "إن الحكم إلا لله" . ولم يفوض الله أحداً في الحكم، والخلافة كانت للنبوة وليس كما ادعى السلاطين العثمانيون أنهم ظلّوا على الأرض دون أي سند فقهي أو ديني، وأن ولادة الفقيه هي قضية اجتهادية ، وهو أمر يعارضه فقهاء مسلمون من مذاهب مختلفة ٢

إن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها ليست أساساً لنشاط الدولة، ولا توجد نصوص مسيحية أو إسلامية تؤكد الحق الإلهي المقدس للحكم ٣

وعلى الرغم من ظهور عدة دول أو إمبراطوريات قامت في الماضي على أساس ديني وبعضاً منها موجود حتى الآن، مثل الخلافة الإسلامية في مراحلها المختلفة، الراشدية - الأموية - العباسية - الصوفية في بلاد فارس، والإسلامية في إيران حالياً، الدولة الصهيونية التي احتلت فلسطين وما زالت حتى تاريخه، والدولة السعودية في فترة الحركة الوهابية، ودولة الفاتيكان التي ما زالت قائمة على أساس الديانة المسيحية، بالإضافة إلى وجود أحزاب إسلامية تدعو إلى قيام الخلافة الإسلامية من جديد كالإخوان المسلمين - حزب التحرير الإسلامي

وغيره، وهذا مؤشر على النشأة الدينية للدولة وسقوطها تبعاً لها

تكون خاصية هذه النظرية في أنها تؤكد على أهمية ربط الدولة بالدين بسبباً أهمية الدين في حياة الناس، وفي كونها تساعد على خلق الطاعة قيم والنظام بين الأفراد، وهي ذات أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي، كما تؤكد

على روح المسؤولية الأخلاقية للحكام أمام الله في ممارستهم.

## ٢- نظرية القوة :

يقول أتباع ومؤيدو هذه النظرية إن الحرب هي التي أوجدت الدولة وذلك بقولهم إن الصراع المادي بين الأفراد والجماعات منذ القدم لتحقيق المصالح الذاتية أو الجماعية مما أدى إلى نشوء الحرب واستخدام القوة والعنف، وفي النهاية انتصر البعض وأندر البعض الآخر، وسيطر الأقوياء على الضعفاء وتحكموا بهم وأقاموا السلطة والدولة .

و في الحقيقة جاعت نشأة معظم الدول عن طريق الحرب والقوة قديماً وحديثاً، وأدت معظم حركات الوحدة والانفصال إلى قيام دول جديدة، وبالتالي لا يمكن تجاهل هذه النظرية رغم أنها جاءت لتبرر السلطة القائمة على القوة والعنف ، وللترويج لسياسة القوة .

إن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إن القوة العسكرية ليست وحدها سبباً لقيام ونشأة الدولة، وإن القوة بالمعنى السلمي كالقوة الاقتصادية، هي التي جعلت من الأغنياء حكاماً على الفقراء، وإن القوة الدينية أذعن لها الإفراد بيمان أو خوفاً، إن السلطة المستدة على القوة تعتبر سلطة لم تحصل على المشروعية و الرضى وقبول الناس لأنها فرضت على الشعب قسراً، وهي سلطة مؤقتة تختفي باختفاء القوة الحاكمة، وإن قبول الناس بها أحياناً بسبب خوفهم من القوة وال الحرب وآثارها المدمرة ورغبة منهم في الحفاظ على الأمان والاستقرار، والانتقاد الآخر الموجه لها هو أنها ترتكز على عامل واحد لنشوء الدولة وبالتالي فإن استقرارها العلمي ناقص .

## ٣- نظرية الأسرة :

ترى هذه النظرية أن الأسرة هي الأصل في نشوء الدولة باعتبارها بذلية ونواة المجتمع السياسي، وإن سلطة الأب داخل أسرته ورعايتها ورقابتها على أولاده

كانت النواة لسلطة الحاكم في المدينة . فمع تعدد الأسر تكونت العشيرة ، ومن مجموع العشائر تكونت القبيلة ، ومن مجموع القبائل تكونت الأمة . إن علاقات الأفراد بالدولة شبيهة بعلاقة الأب مع أسرته ، فالرابط الأساسية هنا رابطة الدم وصلات القربي التي لها أهمية كبيرة في دعم الوحدة والتضامن ، والتي تعد أساساً في الحياة السياسية ، وهذا ما أنتج التزاماً بالحقوق والواجبات التي فرضها تطور الحياة عبر الأسرة والعشيرة والقبيلة إلى الدولة الأمة . لقد أيد هذه النظرية أفلاطون إذ اعتبر أن المدينة – الدولة هي النظام الطبيعي الذي يتمكن فيه المواطنون من تأمين حاجاتهم الطبيعية ، مع الإشارة إلى أن أصل هذه الدولة بدأ بالأسرة – القرية – مجموعة قرى – المدينة . وأيد هذه النظرية أيضاً كل من روسو وبو丹 وروبرت ماكيفر . لقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات ذكر منها : إن الأسرة ليست أول خلية اجتماعية عرفها الإنسان في العصور القديمة ، لأن الجماعات البدائية كانت تعيش بصورة مشتركة لضرورات الدفاع عن النفس ، حتى أن بعض القبائل البدائية ظلت حتى القرن التاسع عشر تعيش في الملايو واستراليا بدون علاقات عائلية ، حيث كانت المرأة مشاعراً ، إضافة لذلك إن سلطة الأم هي الأسبق على سلطة الأب ، وأن هناك بعض الدول لم تمر بمرحلة المدينة السياسية مثل الفراعنة في مصر . والحقيقة أن النظرية لها أساس من الواقع التاريخي من حيث تطور سلطة الأب إلى سلطات أعلى منها ، لكنها لم تكن السبب المطلق لنشوء الدولة .

#### ٤- نظرية العقد الاجتماعي :

ترى هذه النظرية أن الدولة قد قامت بناء على العقد الاجتماعي بين الجماعات البشرية لتجاوز حالات الفوضى وعدم الاستقرار والحروب ، وذلك بهدف الوصول إلى حالة من السلام والاستقرار . وقد أكد مفكرو وداعة هذه النظرية

أن القانون الطبيعي هو القانون الأزلي الذي كان يحكم سلوك البشر وحل محله قانون وضعي وضعه البشر من أجل تنظيم حياتهم، وعلى رأس هؤلاء المفكرين توماس هو بز، جون لوك ، وجان حاك روسو.

### أ- توماس هو بز: ١٥٨٥-١٦٧٩:

وضع كتاب اسمه *الفياثان* حول فكرة العقد الاجتماعي .<sup>١١٢</sup> اسم هذا الكتاب غريب، فقد استعاره من سفر أليوب في التوراة. فهذا السفر يتحدث عن حيوان ضخم أو تنين جبار لا يمكن أن تصاهيه أية قوة على وجه الأرض. فهو يبتلع الشمس والقمر عند كل خسوف أو كسوف، كما أن كلمة *فياثان* تعني أكبر سمكة بحرية تأكل الأسماك الأصغر منها لتنعمها من أكل السمك الصغير، وبالتالي فهي تشبه الدولة التي تحمي الأفراد الضعفاء والمساكين من اعتداء الأقوياء عليهم، كالكنيسة والمنظمات، أو بالأحرى المنظمات الوسيطة بين الأفراد والدولة. وقد تضمن هذا الكتاب شرحاً مفصلاً عن آرائه حول العقد الاجتماعي، إذ يقرّ هو بـس بوجود مساواة بين الأفراد، وكلّ منهم يسعى إلى السلطة منطلاقاً من إرادته الخاصة وكرامته، ولذلك حصل صراع بينهم وأخذ كلّ منهم ينظر إلى الآخر بالريبة والشك، وأصبح كل واحد منهم عدواً للأخر ينظر إليه نظرة الذئب. فكان من الطبيعي أن لا يمكن إلا القليل منهم من الوصول إلى السلطة .

<sup>١١٣</sup>- توماس هو بز ولد عام ١٤٨٨م في ظل المخرب والظروف التي ثارت على الثورات والانتفادات الدينية بين البروتستانت والكاثوليك، وبين ثورات الإنكليزيين والمشيخين البيوريتانيين .. ألقى دراسته في جامعة أكسفورد، التي استبعد غالباً ما يتصدرها كثيرون وبكونها تأثيرات السياسة والشبيبة حول السلطة الملكية وحول قضية تفسير الكتاب المقدس وخلفيته الفردية، ضمن هذه الظروف، استوحى هو بز أفكاره ونظرياته في الإنسان والشخص والسلطة والتي ثارت بعدها المخرب والردة من المذاهب الداعية .

<sup>١١٤</sup>- مهدى محفوظ ، التجاذبات الفكرية السياسية في العصر الحديث ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٠ ص ٧٦ طبعة أولى .

إن البشر، بنظره هو بس أنانيون يفضّلون المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، لهذا كانت الحالة مضطربة واستطاع بعضهم السيطرة على الآخر بمعنى أنه كان هناك أقوياء سيطروا على الضعفاء واستغلوهم لمصلحتهم الخاصة، كما أن حياة الناس كانت فقيرة وغير مريحة، وقائمة على التزاعات والحروب بينهم ، لذلك رأى الأفراد أن حالة الطبيعة التي يعيشونها لا يمكن الاستمرار بها، ولتجاوزها وقعوا عقداً ضمّنوا فيما بينهم يتضمن تسليم كل حقوقهم الطبيعية والسياسية إلى ملك مقابل حصولهم على الأمان والاستقرار ، وهذا الملك يملك القوة التي من شأنها ردع المعتدين و توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وبالمقابل ليس لهم أيُّ حق تجاه الملك، لأنهم تتازلوا عنها برغبتهم، ولا يحق لهم الثورة عليه، لأنه لم يكن طرفاً في العقد إنما بين الأفراد أنفسهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مهما كان الملك مستيناً فإنه أفضل من حالة الهمجية التي سادت قبل تسليم السلطة. إن هذه النظرية تعرضت لانتقادات حادة بسبب اعتقاد هويس أن البشر أنانيون بطبعهم ، وأنانيتهم هي الدافع الوحيد للسلوك الإنساني، إن الناس عاشوا بشكل مشترك وتعاوني في البدء، ومن جهة أخرى فإن موضوع العقد يمكن التراجع عنه عند تحقيق المصلحة الخاصة أو العامة ، إضافة إلى أن هويس برر السلطة المطلقة عند عدم إعطاء الأفراد حق الثورة على الملك الظالم ، إنه لم يستطع أن يميز بين الدولة الدائمة والحكومة التي تتغير وتستمد شرعيتها من الدولة .

ينطلق جون لوك في نظرته للطبيعة البشرية بشكل مغاير لنظرية <sup>١١٨</sup> توماس هو بس، إذ يعتبر أن الإنسان في حالة الطبيعة كائن واع وحر ، ويعيش ضمن نطاق حرية الطبيعة محترما حقوق الآخرين وحرrietهم وأمنهم ومعيشتهم ، والقانون الطبيعي السائد هو قانون العقل الذي يدعو إلى المساواة والحرية وعدم الاعتداء على حياة ومتلكات الأشخاص ، لكن حالة الطبيعة هذه خالية من التنظيم والسلطة العامة ، فكان طموح الفرد نحو الحالة الأفضل من أجل منع حدوث تصرفات من الأفراد أثناء ممارستهم لحقوقهم الطبيعية تتجاوز مصالح الآخرين ، وحل المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد، وظهور الحاجة إلى قوانين تشرعها سلطة مسؤولة ، تطبق على الجميع لضمان أمنهم وسلامتهم ، وهذا اتفاق الناس طواعية على التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية بواسطة عقد، إلى هيئة سياسية سميت الدولة ، وهذه الدولة مهمتها تحقيق الصالح العام ، والعمل على ازدهار حقوق الأفراد وحماية المواطنين من الاعتداء الداخلي والخارجي ، على قاعدة إن الحقوق بدون قوة تفرض فعاليتها بالإكراه، هي حقوق شكلية. إن مهمة الدولة هي الخير العام و مهمة المواطنين هي اختيار حكام مصممين على جعل الدولة سلطة في خدمة الحريات الفردية، حال إخلال الحكام بواجباتهم، يصبح واجب المواطنين فسخ العقد معهم والثورة المقدسة عليهم، لأن الشعب

<sup>١١٧</sup> ولد جون لوك بعد توماس هوبس باربعين عاماً أي في العام ١٦٣٢ موفر. عرض خلال عودة أسرة ستيفارت الملكية إلى الحكم، كان عزيزها في البداية ثوراً لم ين لكته ما ليث أن تحول تأثيره إلى الملك شارل الثاني من أسرة ستيفارت أصلاً بتحقق الاستقرار لانكلترا بعد الفوضى التي كانت سائدة فيها ، درس العلوم السياسية والطب تعرف على الكونت دوشافيسيري أحد كبار رجال السياسة الإنكليز في تلك الفترة، انتقال لعيش في هولندا بداعي الخوف من الملك الذي حكم على صديقه السياسي المذكور دوشافيسيري وهناك كتب أهم مؤلفاته: عاد إلى انكلترا عام ١٦٨٨ ومعه ثروته مشروع كلاسيكي الذين صنعوا شهرته بعد ذلك، وهما: الكتاب الأول بعنوان بحث في الفهم البشري ، والكتاب الثاني بعنوان دراسة ثالثة في الحكم المدني وهو بحث يتعلق بالأصول الحقيقية للحكم المدني و مدحه وغائه توفي في انكلترا عام ١٧٠٤ تاركاً وراءه أسس الديمغرافية الليبرالية ذات التوجه الفردي .

<sup>١١٨</sup> - لمزيد من المعلومات انظر كتاب دراسات في العلوم السياسية، للأستاذ محمود اسماعيل محمد، والمنشور في العين، الإمارات ، ١٩٨٤ ص ٩٦ وما بعدها.

هو مصدر كل سلطة ، يُعتبر لوك مؤسس السياسة الليبرالية، حيث أمن بالديمقراطية، وكان له التأثير الكبير على جان حاك روسو و مونتسكيو، وإن الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٧ والإعلان والفرنسي لحقوق الإنسان و المواطن العام ١٧٨٩ ، استلهما من أفكاره ٠

### ج- جان حاك رو سو ١٧١٢-١٧٧٨ :

فيليسوف فرنسي نشر في عام ١٧٦٢ كتابه الشهير العقد الاجتماعي - ينطلق رو سو في كتابه من مسلمة أيّد أفكار لوك فيها، ألا وهي أنّ حالة الطبيعة قبل العقد كانت حالة سعيدة ، وأنّ الناس اختياراً بطبعاتهم ، وأنّ حياتهم اتسمت بالراحة والتآخي والطمأنينة، وزيادة في المحافظة على الأمان والاستقرار ومنع الفوضى والنزاعات ، والذي ترافق مع زيادة عدد السكان، وظهور نزعة توسيع الملكية وزيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء، وبده اضطرال القواعد الأخلاقية، والعدالة، ظهر مجموعة من العقلاة دعوا إلى إنهاء هذه الحالة وإقامة مجتمع منظم يحمي الأفراد ويحقق العدالة، وذلك عبر إيجاد اتفاق أو عقد يتعهد الأفراد باحترامه والخضوع له ، ويتم بموجبه تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لسلطة أو هيئة سياسية منتخبة، دون أن يفقدوا هذه الحقوق بشكل نهائي ، و ذلك مقابل الحصول على الحرية المدنية ضمن المجتمع السياسي الجديد ، هذه الهيئة السياسية الجديدة هي الدولة التي تمثل الإرادة العامة للأفراد ، وتمثل سيادة

<sup>١١٩</sup> مولد جان حاك رو سو من عائلة فرنسية الأصل في مدينة جنيف سويسرا في ٢٨ حزيران ١٧١٢، تيمزت حياته ومنذ ولادته بالشفاء والشمر والتشد والتختدة، فيعد ولادته باسبوع توفيت والدته لتتركه يتلقى العناية عند عمته، فقرأ الفصوص الروائية والكتب الفلسفية لكل من بوسوية وفوتيير وبيوتارك بغض النظر من نمائه وهو لم يبلغ السادسة من العمر، انتقل إلى فرنسا للعيش هناك بعد أن تخلى عن المذهب البروتستانتي وأعتنق المذهب الكاثوليكي، تنقل في عدة أعمال ولكن سبب ذكائه توصل إلى منصب سكرتير لسفير فرنسا في البندقية، حصل على جائزة العلوم والفنون عام ١٧٥٠، وضع مقالة حول التفاوت بين الناس عام ١٧٥٥ ثم توجه بكتابيه الشهيرين العقد الاجتماعي ، وإميل أي في التربية وتم شرها عام ١٧٦٢ وقاموسه في الموسوعي عام ١٧٦٧، يمكن القول إن كتاباته كانت تعبيراً عن الواقع والتردي للمجتمع الفرنسي وعن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسود في فترة ما قبل الثورة الفرنسية .

الشعب، وقد أعطيت هذه الهيئة العامة حق إكراه من يرفض إطاعة الإرادة العامة .

وتفق هذا العقد ببقى كل متعاقد حراً بذاته، في الوقت الذي يخضع فيه للإرادة العامة المنسدة بالدولة ، هذا العقد هو التعبير عن القبول بشرعية السلطة، وبنوقيعهم العقد الاجتماعي أصبحوا شركاء متساوين في السيادة ويقبلون بالخصوص للقانون الذي هو التعبير عن الإرادة العامة. وباعتبار أنهم هم من اختاروا هذه السلطة – الدولة فهي لن تكون ظالمة عليهم بدورها هذه الإرادة العامة – سلطة تشريعية تمنح السلطة إلى الملك أو الحكومة التنفيذية ل القيام بالمهام المتعلقة بالحفظ على الحقوق المدنية والسياسية، وفي حال مخالفتها للإرادة العامة يمكن أن تعزل ويؤتى بغيرها متى شامت الإرادة العامة<sup>١٢٠</sup> . وهذا يعني أن روسو قد آمن بالديمقراطية ورفض الاستبداد وأرسى قاعدة السيادة الشعبية .

وقد وجهت بعض الانتقادات إلى هذه النظرية منها :

- أ- لا يوجد في المدونات التاريخية قديماً وحيثماً ما يؤكّد وجود عقد بين الناس والحاكم أو الملك في أي فترة تاريخية، ولكنه غير مستبعد أنه كان شفهياً أو كتابياً فليس كل شيء مدون تاريخياً.
- ب- إنَّ الاعتقاد بأنَّ الناس خيرون أو أثاليون بطبيعتهم هو اعتقاد خاطئ لأنَّ الموضوع يخضع للنية، سواء من حيث الزمان أو المكان .
- ج- في المجتمعات البدائية كانت حالة الطبيعة على أساس لفطرة أو العرف، والعقد لم يكن معروفاً آنذاك.

<sup>١٢٠</sup> جان حاك روسو «في العقد الاجتماعي» ترجمة ذوقان فرقود ، بغداد ، مكتبة النهضة ، ١٩٨٣ ، ص ٨٣ وما بعدها .

د- عادة، العقد يحتاج إلى قوة السلطة ليصبح إلزاميا، فكيف يوجد العقد السلطاني وهو بحاجة إلى حمايتها؟

هـ- حالة الطبيعة تفترض المساواة بين الأفراد ، و هذا في اعتقادي أمر مستبعد بسبب الاختلافات بين الناس من حيث القدرات العقلية والاستعدادات النفسية والجسدية .

وـ- الوعي السياسي عادة يتولد بعد قيام الدولة وليس قبلها،

ذـ- إذا تنازل الأفراد عن حقوقهم إلى الدولة تصبح الدولة في وضع أقوى تجاه الأفراد .

حـ- ما الذي سيمنع الأفراد من فرط العقد إذا تحققت مصالحهم؟<sup>١٢١</sup> رغم كل الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، فقد ساهمت بشكل كبير في إرساء فكرة شرعية السلطة، وكان لها الأثر الكبير على المذاهب السياسية الثورية، وأرسست قواعد الديمقراطية والحقوق والحريات العامة .

## ٥- النظرية القانونية:

يقول أنصار ومؤيدو هذه النظرية إن الدولة تتكون من السكان والأرض والحكومة والسيادة، وفقاً للقانون الدولي بإحدى السبل التالية: أولها: وجود سكان يستقرون في أرض غير مأهولة أو فيها سكان بدائيون وقبائل رحل، مثل دولة ليبيريا التي أقيمت عام ١٨٢٢ ، حيث سكنها زنوج جاؤوا إليها من الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة جمعية إنسانية تعمل لتحرير العبيد، واستوطنو مع القبائل الهمجية، واعترفت بها أمريكا عام ١٨٤٧ . ومثال على ذلك، جمهورية أنشئت بجنوب أفريقيا سميت جمهورية الترانسفال حيث سكنتها البواير أحفاد المهاجرين الهولنديين عام ١٨٣٧<sup>١٢٢</sup> .

١٢١- أندكتور فخطان أحمد سليمان الحمداني، الأسس في العلوم السياسية، عمان، دار مجدهاوي للنشر، ٢٠٠٤، ص ١٨٥.

## **ثانيهما: انفصال جزء من السكان عن دولة قائمة واستقلالهم في دولة جديدة**

مثلاً انفصلت الولايات المتحدة عن بريطانيا عام ١٧٧٦، والبرازيل عن البرتغال ١٨٨٢، وكذلك دول أمريكا اللاتينية التي انفصلت عن إسبانيا في القرن التاسع عشر، ومثلها كثير من دول آسيا وأفريقيا التي انفصلت عن الدول الاستعمارية البريطانية والفرنسية، وكما حصل بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠، وظهور عدة دول جديدة، ومثلها أيضاً يوغوسلافيا التي تفككت إلى عدة دول مثل صربيا - البوسنة - مقدونيا - كرواتيا - الجبل الأسود عام ٢٠٠٢ وأخيراً كوسوفو في عام ٢٠٠٨.

ثالثهما: اتحاد دول مع بعضها، كاتحاد المانيسا الشرقي والغربي عام ١٩٩٠، وكما جد في اليمن ١٩٩٠، أيضاً. هذا وتنطلب الدول الجديدة الاعتراف الدولي، أو الاعتراف عبر الاتفاقيات الثنائية، أو الاعتراف الضمني أو الرسمي .

### **٦- النظرية الاقتصادية :**

ترى هذه النظرية أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي في نشوء وتكون الدولة ، ومن أهم دعاة هذه النظرية مورغان، غوردن تشابلد، ماركس وإنجلز .

يقول مورغان: إن الدولة نشأت بسبب تحول شكل الإنتاج من الاستهلاك إلى إنتاج للتبادل ، عبر مسار تاريخي طويل، حيث ظهرت الملكية الخاصة والطبقات الاجتماعية ، وأصبحت الدولة أدلة قهر وهيمنة بيد الطبقات المسيطرة. أما غوردن تشابلد فيقول: إن ابتداع الزراعة ساهم في حصول فائض في المواد الغذائية مما ساعد قلة من الأفراد الذين يعملون في الزراعة على

الاستغناء عن المشاركة في الإنتاج والانتقال إلى العمل المهني، وظهر تقسيم العمل ، وظهرت وحدات اجتماعية تضامنت تاريخياً وكانت دولة، بينما يقسو كارل فيتفوجل: إن نظام رعي الأراضي الزراعية في مصر والعراق والصين ساهم إلى حد كبير في نشوء الدولة عبر مسرب تاريخي طويلاً، وإن الفلاحين الذين يسكنون في المناطق الحافة التي بها النهر تنازلوا عن بعض حقوقهم وحرريلائهم لتكوين هيئة أو وحدة سياسية قادرة على تطوير نظام الري في هذه الهيئة، عبر مسار تاريخي طويل ثم تحولت ذاتها إلى دولة<sup>١٢٢</sup>

أما ماركس و أنجلز: فقد بینا أن وجود الدولة وظهورها ارتبط بصراع الطبقات بدليل أن هناك مجتمعات وجدت بدون دولة ، وكانت في غنى عنها وعن سلطتها لحين ظهور الطبقات، وجاءت الدولة بمثابة الأداة بيد الطبقات الغالية لتحقيق مصالحها ضد الطبقات المغلوبة على أساس قاعدة الملك لوسائل الإنتاج. إن هذا الصراع استمر وأنتج الدولة الإقطاعية ثم الرأسمالية، وإن استمرار الصراع سيؤدي إلى سيطرة البروليتاريا على الدولة لتقسيم النظام الاشتراكي والذي بدوره سيلغي الدولة بسبب معي البروليتاريا إلى إلغاء الطبقات ،

إن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أنها تعتمد على أساس واحد لتفصير نشوء الدولة، ألا وهو العامل المادي، وهذا يعتبر استقراء علمياً ناقصاً ، ومن ناحية ثانية إن الدولة التي سيكون زوالها بإنتهاء الصراع الطبقي ثبت أنه غير ممكن لأن عوامل الصراع ليست مادية فقط، فهناك أسباب اجتماعية وعرقية ومذهبية وسياسية وغيرها ، وإن عوامل الصراع لا تزول أصلاً بدون سلطة عليا تملك الوسائل لتحقيق العدل وتسوية المنازعات ،

<sup>١٢٢</sup> سعدنان طه مهدي الدوري، عبد الأمير العككى، القانون الدولي العام، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٥، ص ١٥٢.

## ٧- النظرية الاجتماعية :

و هي النظرية التي أتى بها ابن خلدون، حيث ربط نشوء المجتمع بضرورة تأمين الحاجات البشرية، واعتبر أن العصبية هي الأساس فسي تماسك وقوة المجتمع ، وأساس القدرة السياسية. واعتبر أن استمرار الدولة مرتبط باستمرار وقوة العصبية القائمة على الخشونة والشجاعة والفورة لذوي الرحم. إن الدولة تضعف بسبب الترف والرفاقيه والتخلّي عن شجاعة القتال، مما يؤدي إلى انفراط الدولة، بحيث تحل محلها عصبية جديدة وبالتالي دولة جديدة .

وقد ربط ابن خلدون الحالة الاقتصادية بالحالة الاجتماعية، لأن الظالم الاجتماعي الذي يقع على المنتجين بسبب الضرائب يدفعهم إلى التخلّي عن الزراعة بسبب عدم جدواها، فيحصل كسر اقتصادي ، وتضعف العصبية وتحل محلها عصبيات أخرى وتزول الدولة.

إن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية هي أن ابن خلدون اعتمد في نظريته على التاريخ العربي الإسلامي الذي عرفه وعليشه عن كتاب، ولكن تفسيره هذا لا ينطبق على نشأة الدول في العصور الحديثة على الرغم من أهمية العوامل الاجتماعية .

## ٨- نظرية التحدّد :

ترى هذه النظرية أن نشأة الدولة مرتبطة بالتحدد البيئي والتحدد الاجتماعي ، ومن أنصار هذه النظرية رو برك كارنيرو الذي يقول: إن ضيق المساحات الزراعية وتباعدها أدى إلى التنافس على المساحات المزروعة ذات التربة شديدة الخصوبة، مما نتج عنه غالب ومغلوب ونشوء أول أشكال الدولة في بلاد الرافدين وساحل بيرو، وإن الكثافة السكانية العالية تترك آثاراً شبّيهة بالتحدد البيئي، إذ تحول هذه الكثافة السكانية العالية دون إمكانية المغلوب من

الابتعاد فيختار الخصيود ويحدث التطور السياسي لنشأة الدولة وعلى ما يبسو أن هذه النظرية تأثرت بواقع هنود الباتورامو في فنزويلا<sup>٢٢</sup>، هذه النظرية مأخوذة من نماذج محدودة، من بعض الأماكن في العالم، ولا يمكن تعليمها.

#### ٩- نظرية التطور التاريخي:

ترى هذه النظرية أنه لا يوجد عامل واحد أساسي في نشوء الدولة، إنما الدولة هي وليدة عوامل تختلف درجة أهميتها من دولة إلى أخرى بسبب الاختلافات في طبيعة الدولة، أو في تاريخها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية. وإن نشوء الدولة فعلياً هو نتيجة تفاعل كل تلك العوامل، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو قانونية عبر الزمن، والذي أدى إلى ظهور الجماعات السياسية من أجل الدفاع عن النفس والمصالح المادية. وإن قيام الدولة ليس له تاريخ محدد أو لحظة معينة وإنما جاء حصيلة تطور تاريخي لمجموعة العوامل المذكورة، و الدولة في تطور مستمر بسبب ازدياد الحاجات البشرية المادية والمعنوية، وقد يؤدي ذلك إلى إقامة حكومة أو منظمة عالمية كاملة ينتمي إليها كل الناس على مبدأ الكسموبوليتانية.

أما العوامل التي ساهمت عبر الزمن في إقامة الدولة، فترى هذه النظرية في أنها كالتالي:

- أ- صلة الدم وعلاقة القرابة كما أكد عليه ابن خلدون.
- ب- العلاقة الدينية وهي مهمة في زيادة الروابط بين الأفراد، فالدين ولد سياسى له دور في نشأة الدولة وتطورها.
- ج- الوعي السياسي الناتج عن الرغبة لتحقيق التنظيم السياسي وتطوره

<sup>٢٢</sup> سروبرت كارنير، نظرية في نشأة الدولة، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٢، ١٩٨١، ص ٢١

د- العرب والهجرات التي ترتب عليها ظهور قيادات متميزة ، وإيجاد عنصر الإقليم الذي يمهد لقيام الدولة والانتماء المشترك لها<sup>١٢٤</sup> .  
تعتبر هذه النظرية الأكثر واقعية بين النظريات بسبب شموليتها لمختلف عوامل قيام ونشوء الدولة.

#### رابعاً. وظائف الدولة :

تقوم الدولة الحديثة بـوظائف متعددة تزيد أو تنقص حسب الفلسفة الأيديولوجية السائدة في المجتمع ، فالوظائف التي تمارسها كل دولة تختلف حسب ظروفها وأيديولوجيتها وفسيتها. فتاريخياً يمكن القول إنَّ وظائف الدولة في العصور الوسطى كانت محدودة ومقتصرة على تطبيق النظام والقانون والفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد، أو أثناء التعامل مع البلدان الأجنبية. إلا إنه ومع قيام الثورة الصناعية والتطور الهائل في مجال الإنتاج وطرق النقل والمواصلات ، تغيرت بنية وتركيب المجتمع اقتصادياً وسياسياً ما استدعى أن تقوم الدولة بدور أكثر فعالية في حياة الأفراد، وأن تتدخل لنؤدي وظائف أكثر تعقيداً وتعددًا أمام الحاجة الجماهير وضغطها على الدولة. أما اليوم، فإنَّ الدولة تقوم بالوظائف التالية التي يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

#### ١- وظائف تتعلق بحماية الأفراد :

وهذه الوظائف عبارة عن أنشطة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في أيَّة دولة، فإذا كان للدولة أن تعيش دولة مستقلة وذات سيادة فإنَّ من مهماتها الأولى أن تؤمن النظام العام داخل أراضيها ، وأن تحمي ذاتها من احتمالات العدوان الخارجي، لذلك تقوم الدول بتجهيز ذاتها بالقوات المسلحة والأسلحة الحديثة والمتقدمة الممكنة، وتهيئة كل الموارد الصناعية الازمة للبلاد وتطبيق

<sup>124</sup> د. عبد المجيد العزام و. محمود ساري الزعبي، دراسات في علم السياسة، عصان، مكتبة الجامد، ١٩٨٨، ص ١٠٩.

كل ما لديها من معارف في سبيل تمهيل عملية الدفاع عن الأمة ، خاصة ونحن نعيش في عالم يكون اللجوء إلى الحرب واستخدام القوة أمر ممكن في أي لحظة . لذلك تحفظ كل دولة على الدوام بقوات مسلحة كافية وأيضا بقوات من الشرطة ، هذا وتتصدر الدولة القوانين العامة التي يطبقها الجميع وتقوم بإدارة شؤون العدالة من الناجين المدنيه والجنائيه، وتحمي الأفراد حتى يتمتعوا بحياتهم وحرياتهم وحقوقهم المدنية والسياسية، وتتصدر الدولة بقوات من الشرطة

كما تقوم الدولة بوظيفة أخرى وثقة الصلة بحفظ الأمن والنظام وهي تهئه وسائل النقل والمواصلات وتنميتها بحيث تؤدي دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للأفراد والجماعات داخل المجتمع ، وأيضا تقوم الدولة بالرقابة والإشراف على وسائل الاتصال الجماهيرية والصحافة والتلفزيون والراديو لكي تحمي الشعب من أخطار الحرب النفسية بحيث تتمكن الدولة من بث الروح المعنوية العالية في نفوس الأفراد للدفاع عن المجتمع ومصالحه ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وان أصبحت هذه الوظيفة تواجه صعوبات بسبب الانترنت والأقمار الفضائية.

**٤- وظائف تتعلق بتقديم الخدمات الضرورية للأفراد<sup>١٢٥</sup>:** الخدمات هي التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية إذ تقوم الدول الحديثة بالاهتمام الكبير بصحة مواطنيها عبر إنشاء شبكة مشاريع مشاريع صحية كبيرة موزعة في أرجاء الدولة للوقاية من الأمراض وخاصة المعدية منها، وضد الأمراض ، بالإضافة إلى إعطاء اللقاحات للأطفال والمواطنين بشكل مجاني، مع مراعاة

<sup>١٢٣</sup> - د. محمود اسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية ، الإمارات العين، ١٩٨٤، ص ١٣٤ .

ظروف العمل الصحية في المعامل والمصانع ، وتوفر الشروط الصحية في الفنادق والمطاعم وغيرها ، مع إعطاء الاهتمام بالرياضية والألعاب الرياضية أما بالنسبة للتعليم الذي يعتبر أهم وظيفة بعد الأمان إذا لم يكن قبله، فالتعليم هو في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الحديث ، لأن المواطن الجاهل لا يمكنه القيام بواجباته والتزاماته تجاه الدولة ، ولا يمارس حقه إذا لم يكن متعلماً ومتقدماً. فالدولة لا تترك النظام التعليمي بيد القطاع الخاص لأن ذلك من شأنه أن يتسبب في حرمان أعداد كبيرة من المواطنين من التعلم ، وخاصة غير القادرين منهم ، وهم يشكلون الأغلبية ، والدولة أيضاً تقوم بتوفير الظروف لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها وذلك عبر إزالة كافة العوائق والحواجز التي تعيق ذلك، فالدولة عادة تتدخل في النشاط الاقتصادي لضمان العمالة اللائقة لمواطنيها عبر وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب .

### ٣ - وظائف متعلقة بتنظيم الاقتصاد القومي :

إن الدولة الحديثة والمسلمة في خدمة الجماعة والأفراد ، والتي سيكون هدفها دائماً المحافظة على كيان الجماعة واستقرارها ونموها ، يجب أن يكون لها دوراً حاسماً في النظام الاقتصادي وتوجيهه وتغييره إذا لزم الأمر، فأدوات الإنتاج الرئيسية ، ووسائل توزيع الدخل أيضاً يجب أن تكون بيد الدولة لا بيد قلة ، وإن تتأكد إن كل شخص في الدولة ينال نصيبه العادل من الدخل القومي وهذا الدور يظهر بشكل أكبر في الدول ذات التنظيم الاشتراكي .

لذلك نرى أنه على الدولة أن تضمن تمنع العمال بحقوقهم، وتبسر لهم ظروف عمل مناسبة صحية ، فالدولة تحدد ساعات العمل اليومية، وظروف التشغيل بالنسبة للنساء والأطفال ، كذلك تعمل على حماية الفلاحين مساعدة أصحاب الأرضي، وعلى حماية المستأجرين من العلاك .

على الدولة أن تقوم بتنظيم مختلف الشؤون التجارية والمالية عبر إصدار القوانين التي تمنع استغلال التجار للمواطنين، كما تمنع الاحتكار والغش التجاري. لهذا كثيرةً ما تلجأ الدولة إلى التأمين كوسيلة ضرورية لمنع بعض القوى الاقتصادية الخاصة من السيطرة على البلاد، والذي من شأنه تهديد وحدة البلاد الأساسية وخاصة المؤسسات المتعلقة بالبريد والمواصلات والسكك الحديدية والمصانع الرئيسية وبعض المؤسسات المصرفية وشركات التأمين. ومن الوظائف المهمة الأخرى التي تقوم بها الدولة التخطيط العام، فالخطيط بشكل عام يوجد في كل دولة، سواءً أكانت اشتراكية أم رأسمالية، حتى لا تعجز الدول عن تلبية حاجات الجماهير، ومن أجل استغلال الموارد بأقل تكلفة.

ومن وظائف الدولة منع انتشار تبشير عقائد دينية لا أخلاقية، وخاصة تلك التي من شأنها إثارة العواطف والغرائز والنعرات الطائفية، مما يتسبب بارتكاب جرائم وأغتيالات ضد معتنقى الأديان والعقائد الأخرى، في النهاية، نستطيع أن نقول أن وظائف الدولة تشتمل على كافة نواحي حياة الأفراد في المجتمع دون أية حدود.

#### رابعاً - أشكال الدول :

نقسم الدول إلى قسمين هما :

##### ١ - الدولة البسيطة أو الموحدة :

و هي الدولة التي توجد فيها سلطة واحدة في تركيبها وسمارساتها، وقادرة على فرض سلطتها على رقعة الدولة كلها من خلال مؤسسات وأجهزة نمطية موحدة، أي لها مستوى واحد من السلطة ، أو حكومة واحدة يخضع لها جميع الرعایا في جميع أنحاء الإقليم ، ولها تشريعات واحدة تسرى على جميع

الموطنين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والضرورية ، من أهم مميزاتها القدرة على المحافظة على تماست الدولة ووحدتها، وعلى تكريس الشعور بالانتماء الوطني مما يشكل رادعاً أمام المحاولات الانفصالية ، كما توحد المشاعر وتعنى جميع المواطنين لتحقيق أهداف وغاليات مشتركة، من خلال تمثيل القوانين والإجراءات والعمارات الإدارية في مختلف أنحاء الدولة .

ومن عيوبها أنها تشكل عائقاً أمام التعبير عن الحاجات المحلية، ومنع فرص الابتكار والتتنوع بوعد الأخذ بالامركزية في إدارة شؤون المحليات بشكل كامل يوضح هذا النموذج للبلدان صغيرة الحجم أكثر من الدول الكبيرة، وغير أنّ ممارسة السلطة فيها ليست على صيغة واحدة ، فعلى المستوى الإداري توجد أربعة أنماط من التنظيم في ممارسة السلطة فيها و هي:

#### أ - النظام المركزي :

يقوم هذا النوع على اعتماد المركزية في الحكم ، وعدم السماح للتقسيمات الإدارية بأية صلاحيات تنفيذية إلا بأمر من السلطة المركزية ، فالأنظمة والقوانين تصدر من المركز "العاصمة" ، وترسل إلى المحافظات لعرض التنفيذ بواسطة الموظفين في جميع أنحاء الدولة ، فالسلطة هرمية<sup>١٢٦</sup> بمعنى آخر إن المركزية السياسية تستند إلى وحدة الدستور الذي يحتم وحدة السلطة من خلال جهاز حكومي واحد وإن تعدد هيئاته ، وتغطي اختصاصاته كامل مناطق الإقليم، ويباشر سلطته في مواجهة أفرادها<sup>١٢٧</sup> . وتمارس السلطة في ظل المركزية بأسلوبين، هما :

<sup>126</sup> تمحظان احمد الحمداني، والأسلم في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٧

<sup>127</sup> حين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية، «القانون الدستوري والإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨، ص ٩٣

- ١- التركيز الإداري أي حصر سلطة البت والتقرير في يد الرئيس الإداري .
- ٢- عدم التركيز الإداري، أي يكون بنقل سلطة التقرير في بعض الاختصاصات إلى نوابه ومرؤوسه، ومن الأمثلة على ذلك قطر والبحرين .

#### **ب - نظام الإدارة المحلية :**

وهو نظام قائم على المركزية، مع السماح بذات الوقت للأقاليم أو المحافظات بالإدارة المحلية لشؤونها في القضايا البسيطة، بحيث تخفف بعض الأعباء عن الحكم центральный، كمراقبة وتصريف بعض الشؤون الإدارية و الخدمية الخاصة بها، أو بعض القرارات التنفيذية كتعيين بعض الموظفين. ويتم ذلك عبر تشكيل مجالس إدارات محلية من رؤساء الدوائر الحكومية ووجهاء المحافظة أو انتخابها من قبل المواطنين مباشرة . هذه المجالس تناقش القضايا التي تهم الوحدة المحلية من مشاريع وخدمات وترفع اقتراحاتها للسلطة المركزية للموافقة عليها. وهناك مجلس إدارية أصغر على مستوى المدن والمناطق والقرى .

## ج - نظام الالامركزية الإدارية :

وهو نظام مركزي يسمح بتفويض الفروع في الأقاليم والمحافظات سلطات إدارية محددة وقد تكون واسعة أحياناً لتسهيل العمل الإداري والتقليل من البيروقراطية الإدارية لكن الجوانب التشريعية تبقى من اختصاص السلطة المركزية، وبذلك يختلف عن الالامركزية السياسية التي تتضمن التشريع والتنفيذ كما هو الحال في الاتحادات الفيدرالية، إن هذا النظام يمنح الفروع التابعة للإدارة المركزية مهام تنفيذية وإدارية متعلقة بالخدمات التعليمية والصحية واستخراج الجوازات دون الحاجة إلى موافقة السلطة المركزية إلا في بعض الحالات الضرورية.

## د - نظام الحكم الذاتي :

و يتميز هذا النوع بأنه نظام أكثر مرونة وصلاحية مما سبق من الأنظمة فيما يتعلق في تطبيق القوانين في منطقة معينة دون العودة للسلطة المركزية، ويشترط في منطقة الحكم الذاتي كأن تكون متميزة، كأن يكون سكانها من أصل أو لغة أو دين أو أية رابطة أخرى، واحدة ولا يطبق النظام إلا على منطقة متميزة في داخل الدولة المركزية وتكون السلطة في منطقة الحكم الذاتي من سلطتين تنفيذية وسلطة شرعية ولها على مستوى المنطقة كل الصلاحيات باستثناء السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد وخاصة النقد .ومثال على ذلك إقليم الباسك في إسبانيا وفشل مشاريع الحكم الذاتي في جنوب السودان وكردستان العراق.<sup>١٢٨</sup>

<sup>١٢٨</sup> فحطلان احمد الحمداني، الأسس في العلوم السياسية «مراجع سابق»، ص ٤٤.

## - الدولة المركبة (الاتحادية) :

هي الدولة التي تتعدد فيها الدساتير وبالتالي قد تتعدد فيها الحكومات والتشريعات والقوانين والتوازن المطبقة في أقلاليها المختلفة ، وهي عادة تتاج حركة توحيدية تهدف إلى ربط وحدات سياسية كانت مستقلة أو منفصلة، وتتعدد أنواع الدول المركبة حسب طريقة تقسيم السلطة وتوزيع الصلاحيات بين مستوياتها المختلفة

تطهير الدول المركبة بعدة نماذج هي :<sup>١٢٩</sup>

### أ- النموذج الاتحادي وهو على نوعين

-**الاتحاد الشخصي**: يضم دولتين مستقلتين أو أكثر تحت سقف رئاسي واحد للاتحاد يجده ملك أو رئيس جمهورية، وهو الرابطة الوحيدة بين هذه الدول بحيث تحفظ كل دولة سيادتها الداخلية والخارجية ، وشخصيتها القانونية الدولية ، ويتم الاتحاد الشخصي عادة بين دولتين بسبب توارث العرش، أو بسبب استخدام القوة وتبريرها باسم الاتحاد .

بشكل عام هذا النوع من الاتحاد ضعيف الرابطة ، ولا يترتب عليه أية التزامات دولية أو داخلية، وتبقى المعاهدة بين دول الاتحاد معاهدة دولية ، ويكون رئيس الدولة وفق هذا الاتحاد رئيساً لكل دولة بمفردها بسبب اختلاف دساتير وقوانين كل دولة عن الأخرى وبالتالي في شكل النظام السياسي وجوهره ، أو السياسة الخارجية المستقلة لكل دولة. وقد انقرض هذا النوع من الاتحاد تماماً في العصر الحالي، ولم يعد سوى رمز لحقبة تاريخية ومن أمثلته حالياً كندا وبريطانيا ، حيث أن ملكة بريطانيا هي ملكة كندا منذ ١٩٥٣ وحتى تاريخه، بالإضافة إلى اتحاد الناج بين استراليا وبريطانيا . ومن الأمثلة على هذا النوع

<sup>١٢٩</sup> محسن نافعه، ملخص علم السياسة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

من الاتحادات عبر التاريخ، اتحاد هولندا واللوكمبورغ ١٨٢٥-١٨٩٠ واتحاد إيطاليا وألبانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح ملك إيطاليا ملكاً على ألبانيا ، وانهيار الاتحاد بعد هزيمة إيطاليا في الحرب .

### ب - الاتحاد الفعلي :

يتم عادة بعد إبرام اتفاقية بين دولتين أو أكثر في إطار تسويات تتم في أعقاب الحروب الكبرى ، ويصبح للدولتين ملك أو رئيس واحد وهيئات مشتركة ، والمعاهدات تصبح ملزمة للطرفين ، وللاتحاد تمثيل دبلوماسي واحد، أي أنَّ الاتحاد يحظى بشخصية قانونية دولية «وتمثل دبلوماسي واحد ، أما الشؤون الداخلية، فتترك إدارتها لكل دولة على حده، ويكون لكل دولة في الاتحاد حكومتها وبرلمانها وتشريعاتها ، مثل النرويج مع السويد من ١٨١٥-١٩٠٥ ، واتحاد النمسا مع المجر ١٨٦٧ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الدانمرک مع أيسلندا ١٩١٨ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٢٠»<sup>١٣٠</sup>، وتعتبر تجربة تشيكيا وسلوفاكيا من الاتحادات الفعلية التي بدأت عام ١٩١٩ على جزء من اتحاد النمسا والمجر ، فقد انفقت مقاطعتنا تشيكيا وسلوفاكيا على الاتحاد على أن تكون سياسهما الخارجية موحدة ويكون لكل إقليم حكمة داخلية وبرلمان منتخب، وقد استمرت كذلك حتى عام ١٩٩٣ حين انفقتا على الانفصال بشكل ودي <sup>١٣١</sup> . ويلاحظ أن التلاصق الجغرافي من أهم العوامل الجوهرية في قوة الاتحاد فإذا تباعدت دولها جغرافياً فإن العوامل الانفصالية تتغلب على العوامل الاتحادية .

<sup>١٣٠</sup> حسن نافع، ميلادي علم السياسي، مرجع سبق، ص ٢٠٤-٢٠٣.

<sup>١٣١</sup> -أمانى محمود فهسى، تشيكوسلوفاكيا وأزمة التكامل، بمجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، كلتون ثانى، ١٩٩٣، ص ١٣٤.

## **ج- النموذج الكونفدرالي :**

و يضم مجموعة دول تتفق على إقامة مؤسسات مشتركة تعطى صلاحيات تمكّنها من الإشراف على سياسات هذه الدول في مجالات محددة لتحقيق مصالح مشتركة في الاقتصاد والدفاع المشترك ، أو لأغراض أمنية أو التنسيق في سياساتها الخارجية ، وذلك وفق معايير دولية خاصة .

لا يتمتع الاتحاد الكونفدرالي بالشخصية القانونية الدولية ، فتحافظ كل دولة على سيادتها واستقلالها ، ويحتفظ عليها بجنسيتها ويخضعون لدولهم ، وبالتالي فإن علاقات الاتحاد هي علاقات دولية، بحيث يكون للدول الأعضاء حق الانفصال عن الاتحاد. ومن النماذج التاريخية التي لم تصمد طويلاً، وانفكّت وانهارت بعد زوال أسباب قيامها مثل الاتحاد السويسري الكونفدرالي - والاتحاد الكونفدرالي الألماني لعام ١٨١٥ ثم تحول كل منها إلى فيدرالي ، وتعتبر بعض الاتحادات التي قامت بين الدول العربية اتحادات كونفدرالية كاتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧٢-١٩٧١ واتحاد مجلس التعاون الخليجي يعتبر اتحاداً كونفدرالياً ويخطو خطوات نحو الاتحاد الفيدرالي، من خلال الاتحاد الجمركي الذي بدأ بتنفيذته عام ٢٠٠٧

## **د- الاتحاد المركزي ( الفيدرالي ) :**

ويتكون من دولتين أو أكثر، تتحد مع بعضها بمقتضى نسخة ينص على صلاحيات لتوين من السلطات هي: السلطات المركزية والاتحادية، وسلطات الدول والأقاليم الداخلية، وبذلك تتخلى الدول المتحدة عن شخصياتها الدولية لصالح شخصية دولية جديدة لدولة الاتحاد ، ويصبح المواطنون خاضعين لسلطة الدولة الاتحادية وقوانينها ، وملزمين بالولاء والطاعة لها . كما أن جميع المعاهدات التي تعقدها السلطة الاتحادية تكون ملزمة لأعضاء الاتحاد.

إن السلطة الاتحادية المركزية تتمتع بصلاحيات محددة وفقاً لدستور ، إذ تتولى المهام ذات المصالح الحيوية كالأمن والدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد القومي ، وبذلك تكون مسؤولة عن تمثيل الدولة في العلاقات الخارجية. وإلى جانبها سلطة تشريعية اتحادية وسلطة قضائية اتحادية تراقب بعضها بعضاً ، وتتولى المحكمة الدستورية العليا محاكمة رئيس السلطة الاتحادية في حالة إخلاله بواجباته ومخالفته للدستور ، أو خيانته للبلد أو حنه بالقسم. أما سلطة الحكومات والأقاليم، فتحصر في قضايا الخدمات الصحية، والتعليمية، والنقل والبريد، وفرض الضرائب، وإقامة المسشرائع الاقتصادية، والثقافية وسن القوانين وتنفيذها وتعيين الموظفين ويتم انتخاب رئيس الولاية أو الإقليم بالأقتراع المباشر ، ويكون مسؤولاً عن أعماله أمام مجلس تشريعي منتخب ، وهناك محاكم إقليمية تتولى مهامها ضمن الإقليم، وسلطات مشتركة ، ففي حالة عجز السلطات الإقليمية عن معالجة بعض القضايا كالكورونا والشغب ، فإن السلطة الاتحادية تتدخل لإعادة الأمور إلى مجاريها ودعم السلطة الإقليمية <sup>١٣٦</sup> . إن الدستور الاتحادي يعتبر من الدساتير الجامدة التي لا يمكن تعديلاها إلا بصعوبة ، ولا يحق لأي دولة -إقليم ضمن الاتحاد الفيدرالي الانفصال إلا إذا نص على ذلك في الدستور ، كما كان حاصلاً في الدستور السوفيتي لعام ١٩٣٦ ، الذي أعطى للجمهوريات السوفيتية حق الانفصال ، ولكنه كان حقاً اسميّاً ونظرياً ، فلم يحدث أن طلبت إحدى الجمهوريات بذلك .

وتكون الدولة الفدرالية من خلال اتفاق دولتين أو مجموعة من دول من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مصالح مشتركة، أو وجود مجموعة روابط قومية أو عقائدية وعلاقات متميزة، أو لظروف داخلية وتهديدات

<sup>١٣٦</sup> -إبراهيم عبد العزيز شيخا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٨٢ ، ص ٧٠٥٩

خارجية، فتختار الدول الاتحاد مع بعضها عبر إرادة حرة، كالهند وأستراليا والبرازيل ونيجيريا. وقد تتحد بالانتقال من الاتحاد الكونفدرالي الضعيف إلى الاتحاد الفدرالي القوي كما فعلت الولايات الأمريكية عام ۱۷۸۷، حين تخلت عن الاتحاد الكونفدرالي، والخرطت في اتحاد فدرالي استمر حتى الآن. وكذلك سويسرا، بينما كانت ألمانيا دولة بسيطة موحدة قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها فأصبحت دولة فيدرالية بعدها.

أما نقاط الاتحاد، فيتبع إرادة السلطة الاتحادية وحكوماتها الإقليمية والظروف الدولية والداخلية. فقد انهار الاتحاد السوفياتي بناء على رغبة جمهوريات ثلاث مهمة فيه هي روسيا الاتحادية وكازاخستان وأوكرانيا. بينما انهار الاتحاد البيوغرافي بصورة تدريجية منذ عام ۱۹۹۲ بعد حروب أهلية أدت إلى انفصال كرواتيا وسلوفينيا، ثم تبعتها كل من البوسنة والهرسك ومقدونيا، وكوسوفو في طريقها إلى الانفصال وتغيير دستور الاتحاد الذي أصبح اسمه (اتحاد صربيا والجبل الأسود).

إن الاتحاد الفيدرالي من أقوى الاتحادات وأكثرها استقرارية في العالم، وقد أخذت به دول عديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، الهند وألمانيا والمكسيك عام ۱۹۱۷ وإندونيسيا عام ۱۹۴۹ والإمارات العربية المتحدة عام ۱۹۷۱.<sup>۱۳۲</sup>

إن من ميزات الاتحاد الفيدرالي أنه يقلل كثيراً من المركبة الزائدة في السلطة، ويبنح السكان حريات أوسع في تسيير شؤونهم الداخلية، ويزيد من الممارسة الديمقراطية، ولكن يعاب عليه ازدواج السلطة، أي وجود سلطتين

<sup>۱۳۲</sup> - إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، بيروت، الدار الجامعية، ۱۹۸۶، ص ۲۱۳.

اتحادية وإقليمية ، و عدم التجانس في التشريعات العامة ، و فرصة قيام منازعات بين السلطتين ، و لكنه رغم كل ذلك يمنع الاستبداد والانحرافات .<sup>١٢٤</sup>

وفي الحقيقة فإنَّ صلاحيات السلطة الاتحادية والحكومات الإقليمية ليست واحدة في كل الاتحادات الفيدرالية، بسبب اختلاف العقائد السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يتالف الكونغرس من مجلس النواب الذي ينتخب أعضاؤه من قبل الشعب بالاقتراع المباشر، ومجلس الشيوخ الذي يضم عضوين من كل ولاية أمريكية صغرت أم كبرت. أما الاختصاصات الاتحادية، فهي محدودة بالقضايا الرئيسية، كالدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد والمالية، من منطلق أنها دولة رأسمالية ، بينما كان اختصاصات السلطة الاتحادية السوفيتية، واسعاً جداً قياساً إلى صلاحيات الجمهوريات السوفيتية وهذا كان متطابقاً مع العقيدة الاشتراكية في توسيع التدخل في كل جوانب الحياة .

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد انيطت رئاسة الدولة بأكبر إمارات الاتحاد، وهي أبو ظبي ، وأخذ بعين الاعتبار حجم الإمارات في تحديد المناصب الوزارية والإدارية ، وفي تحديد أعضاء مجلس الاتحاد (البرلمان) .<sup>١٢٥</sup> وقد تخلَّ بعض الدول الاتحادية عن الاتحاد الفيدرالي، مثلًّا لليبيا التي بدأت فيدرالية عام ١٩٥٠، ثم أصبحت دولة بسيطة عام ١٩٦٤. وتحولت ألمانيا من الفيدرالية إلى الدولة البسيطة عام ١٩٣٣ « بسبب وصول الحزب النازي إلى السلطة، ثم مالت أن تحولت إلى الاتحاد الفيدرالي عام ١٩٤٩، وحتى تاريخه .

<sup>١٢٤</sup> مخطان احمد المهداني، الأسس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٨ .  
<sup>١٢٥</sup> المرجع السابق، ص ٢٢٨ .

## ٥- الاتحاد المختلط :

وهو الاتحاد الذي يتم بين دولتين أو أكثر ، ولكنه يضم صفات وخصائص عديدة من الاتحادات المعروفة، أو من بعضها فهو لا تتفق بالاتحاد الفيدرالي، أو الكونفدرالي ، أو الدولة البسيطة الاندماجية، وإنما يأخذ من كل نوع ما بلائم الاتحاد الجديد . فعلى سبيل المثال عندما أقيم الاتحاد العربي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، صدر دستور اتحادي يحدّد السلطة الاتحادية والمجلس الاتحادي والوزارات الاتحادية المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والمالية ، وهذه من المظاهر الفيدرالية للاتحادات ، بينما جاء بالنص أيضاً ما يؤكد على احتفاظ كل من البلدين بشخصيته الدولية وعدم سريان الاتفاقيات السابقة لكل منها على الاتحاد الجديد، وهذا من المظاهر الكونفدرالية للاتحادات<sup>١٣٦</sup> . وأما الاتحاد بين سوريا ومصر ١٩٦٠-١٩٥٨ فقد حمل مواليفات الاتحاد الفيدرالي والدولة البسيطة الموحدة. فالدستور حدد اختصاصات السلطة الاتحادية وسلطات الإقليمين السوري والمصري مما يعني أنها دولة فيدرالية، ولكن المجلسين ألغيا في آب ١٩٦١ فأصبحت الدولة انتماجية. لذلك لا يشترط في هذا الاتحاد أن يتتطابق مع أي شكل من أشكال وأنواع الاتحادات الأخرى .

## ٦- الاتحاد ذو الطبيعة الخاصة :

و هو الاتحاد الأضعف من بين الاتحادات في ارتباطاتها ومؤسساتها ، فهو ينظم دولاً مستقلة في سياساتها الداخلية الخارجية ، ولها نظم سياسية مختلفة، ولكنها مرتبطة مع بعضها بروابط اللغة والثقافة ، والارتباط السابق بإحدى الدول الاستعمارية . ومن أمثلتها، رابطة الشعوب البريطانية ( الكومونولث

<sup>١٣٦</sup> - المرجع السابق، ص ٢٢٩.

البريطاني ) ، والتي تضم دولاً كانت خاضعة للاستعمار البريطاني ، ثم استقلت ، ولكنها بقيت مرتبطة مع بريطانيا بالولاء للناتج البريطاني ، وهذه الدول تتعاون وتشاور على أساس الاستقلال والمساواة ، وتبادل المعلومات في الشؤون المشتركة ، والتنسيق السياسي والاقتصادي ، وتقديم تسهيلات لمواطنيها في العمل والدراسة ، كما أنها تجتمع في مؤشرات قمة وزارية بشكل دوري . كما أن الجماعة الفرنسية الفرنكوفونية تضم الدول الناطقة باللغة الفرنسية ، والتي ترتبط مع بعضها بروابط اللغة والثقافة والتعاون في شئ المجالات<sup>١٣٧</sup> . وهناك مجموعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية ، سيما في أميركا اللاتينية ، ومجموعة الشعوب الناطقة باللغة الإسبانية .

أما رابطة الدول المستقلة ، والتي أقيمت عام ١٩٩١ إثر تفكك الاتحاد السوفيتي ، فهي تضم كل الدول الآسيوية التي انساحت عن الاتحاد السوفيتي ، والتي تحفظ بروابط اقتصادية وعسكرية قوية ، فالروبر هو العملة المسائدة في دولها ، والقوات العسكرية الروسية تتواجد في أرجائها ، وهي تتعاون سياسياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً ، ولكنها مستقلة في سياساتها الداخلية الخارجية.<sup>١٣٨</sup>

#### ذ- زوال الدول والتوارث الدولي

تزول الدول وتختفي كياناتها وتكوينها بوسائل مختلفة ، ويترتب على ذلك التوارث الدولي للحقوق والأملاك والأشخاص والمعاهدات والديون التي تؤكد عليها قواعد القانون الدولي .

<sup>١٣٧</sup> فتحي مار ، وليام لويس ، انتظام التمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، ترجمة عبد الله جمعة الحاج ، أبو ظبي ، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩١ ، ص ٤٥-٤٩

<sup>١٣٨</sup> زلماي حليل زاده ، التقييم الاستراتيجي ، أبو ظبي ، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢٦-٢٢٧

## ح - زوال وانهاء الدول :

قد يتزول الدول جزئياً أو كلياً ، فت تكون كيانات دولية جديدة ، أو تقسم بين دول قائمة أو تتضم أو تتحد مع غيرها . ومن هذه الحالات :

ط - **اتحاد الدول**: وهي الاتحادات الفعلية والفترالية والاندماجية التي تدخل فيها الدول فتفقد شخصيتها الدولية مقابل تكوين شخصية دولية جديدة هي الدولة الاتحادية كاتحاد دولي في اليمن في دولة واحدة هي ( الجمهورية اليمنية ) .

ك - **الانفصال الدول**: وهو انفصال واستقلال الأقاليم داخل الدولة الواحدة وتكونها دولاً جديدة ، فالاتحاد السوفيتي زال من الوجود لانهياره في ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ وتقسيمه إلى مجموعة دول مستقلة، هي روسيا الاتحادية ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا ، لاتفيا ، لتوانيا ، استونيا ، أذربيجان ، جورجيا ، أرمения ، أوزبكستان ، كازاخستان ، تركمانستان ، قرغيزيا ، طاجيكستان وانقسام يوغوسلافيا إلى كل من كرواتيا ، سلوفينيا ، مقدونيا ، البوسنة والهرسك ، الصرب والجبل الأسود ( ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ ) .

ل - **الانفصال الجزئي**: أي انفصال إقليم من دولة ، كانفصال تيمور الشرقية من إندونيسيا عام ٢٠٠٠ ، وتكون دولة جديدة باسم ( تيمور الشرقية ) .

م - **الانضمام الإجباري**: أي ضم دولة كاملة إلى دولة أخرى كضم الكويت للعراق في ٨ آب ١٩٩٠ ، ولغاية ٢٩ شباط ١٩٩١ .

ن - **الزوال المؤقت**: وهو الاحتلال الدولة لدولة أخرى نتيجة الحرب ، كالاحتلال الألماني لفرنسا وبلجيكا وهولندا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا خلال الحرب العالمية الثانية ، والاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في عام ٣٠ .

**س-الفناء النهائي:** وهو هلاك السكان وتشتيتهم وسقوط دولتهم، وهو نادر الحصول، كان دثار دويلة اليهود التي كانت قائمة عام ١٣٥ على يد الإمبراطور الروماني أدريان. وقد يكون سبب الفناء نتيجة للعوامل الطبيعية كالزلزال والبراكين والعواصف الشديدة والتي ذكر منها في القرآن الكريم قوم ثمود الذين هلكوا بالطاغية، وأما قوم عاد فاندثروا نتيجة رياح عاتية صرصر "فَلَمَا تَمْسُدْ فَاهْلَكُوا بِالْطَّاغِيَةِ ، وَأَمَّا عَادُ فَاهْلَكُوا بِرِيحِ صَرَصَرِ" . وربما اندثرت أقوام كثيرة في عهد النبي نوح غرقاً نتيجة الطوفان، وتدل الاكتشافات الأثرية على فناء الدول الغابرة بشكل نهائي.

#### **ع- التوارث الدولي:**

ويقصد به توارث الدول الجديدة الناتجة عن زوال الدولة السابقة، سواء أكان بالاتحاد أو غيره جزئياً أو كلياً بموجب معاهدات واتفاقيات دولية والاتفاقيات.

#### **ف- النتائج المترتبة على الزوال الجزئي للدول:**

ويقصد بها انفصال بعض الأقاليم مع بقاء الدولة المركزية، إذ تبقى شخصية الدول ومركزها الخارجي وعضويتها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي حالة الانفصال فإن الإقليم إما أن يستقل مشكلاً دولة جديدة كما حدث في سوريا ومصر بعد الانفصال، أو أن ينضم إلى دولة قائمة كما حدث للألمانيتين الشرقية والغربية عام ١٩٩١ ، أو يتم التنازل عن الإقليم لدولة أخرى كما حدث لإقليم السفوانيس الذي تنازلت عنه إيطاليًا لفرنسا، وإقليم لومباردو الذي تنازلت عنه فرنسا لإيطاليًا عام ١٨٦٠ ، أو التنازل عن إقليم غير بيعه كبيع روسيا لإقليم ألاسكا إلى الولايات المتحدة عام ١٨٧٦ . ويمكن ملاحظة النتائج المترتبة على ذلك فيما يلي:

١- تبقى الدول التي انفصلت منها أقاليم معينة محافظة على شخصيتها الدولية، وملزمة بالمعاهدات والالتزامات الدولية.

٢- إن الدولة المستقلة المنفصلة عن غيرها لا تخضع للمعاهدات السابقة، عدا معاهدات الحدود التي هي طرف فيها، ومعاهدات الارتفاق والحياد، أي أن الالتزام بالمعاهدات ينصب على الإقليم ذاته.

٣- في حالة انضمام الإقليم المنفصل إلى دولة أخرى، فإنه يخضع لمعاهدات والالتزامات الدولة التي انضمت إليها. أما الديون العامة فسوف تبقى على ذمة الدولة التي انفصلت منها بعض الأقاليم، ولكن الإقليم المنفصل يتحمل أيضاً جزءاً من تلك الديون، والمحكمة في ذلك أن تلك الديون افترضت لصالح جميع الأقاليم، ولا بد للإقليم المنفصل من تحمل جزء منه. وقد التزمت بلجيكاً عند انفصالها عن هولندا عام ١٨٣٠ بجزء من ديونها، والتزم العراق بعد استقلاله ببعض الديون العثمانية، وتنتقل الملكية العامة لما هو موجود في الإقليم المنفصل إلى الدولة الجديدة، أو إلى الدولة التي انضمت إليها. أما الملكية الخاصة، فستنتقل ملكيتها إلا مقابل تعويض عادل. وفي العادة يتم الاتفاق على ذلك إذا كان الانفصال ودياً من خلال المعاهدات، ويُخضع الإقليم المنفصل أو المنضم إلى دولة جديدة لتشريعات وقوانين الدولة الجديدة، وتحكم المحاكم على ضوء القوانين في الدولة الجديدة، إلا إذا كانت المحاكم تتنظر في بعض القضايا المتعلقة بمرحلة ما قبل الانفصال، وينتزع السكان جنوبية الدولة التي انضموا إليها، وإذا لم يرغب البعض في ذلك يترك لهم الخيار في البقاء على جنسهم السابقة، وعليهم المغادرة وتصفية أملاكهم إذا شاؤوا.

### ثـ-النتائج المترتبة على الزوال الكلي للدول:

وهي حالة الاتحاد السوفياتي السلفي وتشيكوسلوفاكيا، وقد انتهت هاتان الدولتان بشكل نهائي، فقدنا وجودهما القائم في المجتمع الدولي وسيادتهما واستقلالهما بشكل طوعي، ولذلك فإن النتائج المترتبة على ذلك هي:

- ١- سقوط المعاهدات بزوال دولها وعدم التزام الدول الجديدة التي حل محلها بهذه المعاهدات إلا إذا كانت تترتب حقوقاً على الإقليم. ويرى بعض الفقهاء ضرورة إبرام معاهدات جديدة تحل محل المعاهدات القديمة، بينما تسرى معاهدات الدول التي ضمت إليها أقلام الدول الثالثة أو ينص على عدم سريانها على الإقليم المنضم بموجب معاهدة أو اتفاقية.
- ٢- لا تسقط الديون عن الدولة الثالثة، وإنما تكون في ذمة الدولة التي ضمتها، أو ضمت أجزاء منها، وذلك مقابل الفوائد التي تعود على هذه الدولة نتيجة ضمها للإقليم، وحصولها على موارده.
- ٣- تنتقل أملاك الدولة القديمة من عامة وخاصة جميعها إلى الدولة التي ضمتها، مع احترام الملكية الخاصة للأفراد، وحقوق الاختيار التي منحتها الدول الثالثة، وينقل إلى الدولة الضامنة كذلك جميع ما يكون للدولة الأولى من ديون، سواء بذمة الدول الأخرى، أو بذمة الأفراد.
- ٤- يسري تشريع الدولة الضامنة ونظامها السياسي والإداري والمالي والقضائي على الدولة المضمونة، مع احترام الحقوق المكتسبة للأفراد في كل التشريعات السابقة في المسائل المدنية والجنائية.
- ٥- يفقد رعايا الدولة الثالثة جنسيةهم الأولى بزوال دولتهم ، ويكتسبون جنسية الدولة التي ضمموا إليها.

## ص - النتائج المترتبة في حالة الفناء النهائي للدول:

إن زوال الدولة بشكل نهائي، والتي بقيت بدون حسمها إلى دولة أخرى حالة نادرة الوقع، وحتى دولة اليهود التي زالت عام ١٣٥ ميلادية، فقد ضمت إلى الإمبراطورية الرومانية، وكذلك الدولة العباسية التي سقطت عام ١٢٥٦ هجري على يد المغول، وأصبحت جزءاً من الدولة المغولية. ففي هذه الحالات، تطبق على إقليمها قوانين وتشريعات المحظيين، وتتصبح أملاكها العامة ملكاً لهم، عدا الأماكن الخاصة للأفراد والمنشآت التعليمية وأماكن العبادات التي لا تسلم من السيطرة والاحتلال.

**الفصل السادس**  
**السلطة السياسية**



**أولاً - مفهوم السلطة:** السلطة هي القدرة الشرعية التي يعترف بشرعيتها الأشخاص الذين يخضعون لها، على أساس أنها تمارس وفق القيم التي يؤمنون بها وبأساليب يتقبلونها. وهذا نجد أنفسنا أمام السؤال الملح والذي يطرح نفسه، ما هو مفهوم القدرة ؟

في الحقيقة إن للقدرة مفاهيم متعددة نذكر منها مثلاً: القدرة كعلاقة مجتمعية، القدرة بمضمونها، ولنحاول شرح كل مفهوم على حده.

**١- القدرة كعلاقة مجتمعية:** إن المقصود بعلاقة مجتمعية هي أنها لا توجد إلا حيث يوجد حاكم ومحكومين. فقد عرفها ماسكوس فير، عالم الاجتماع المعروف، بأنها القوة التي تمكن شخصاً أو عدداً من الأشخاص من تحقيق إرادتهم الخاصة في عمل مشترك، بالتأغل على مقاومة الأشخاص الآخرين المشاركون في هذا العمل .<sup>١٣٢</sup>

إن خصوصية هذه العلاقة المجتمعية قد تنتج عن طبيعتها غير المتوازنة ، وفي هذا الإطار يقول روبرت دال، أستاذ العلوم السياسية في الجامعات الأمريكية، "إن قدرة شخص (أ) على شخص (ب)، هي إمكانية (أ) على حمل (ب) على القيام بعمل لم يكن ينوي القيام به لو لا تدخل (أ)" .<sup>١٣٣</sup>

أيضاً فإنَّ خصوصية العلاقة المجتمعية قد ترتبط بتحقيق التجدد والتحديث في المجتمع فقد عرف انتريوني "القدرة بأنها إمكانية التغلب على المعوقات من أجل إدخال تغييرات في المجتمع، تواجهها معارضة" .<sup>١٣٤</sup>

وخصوصية العلاقة المجتمعية هذه قد ترتبط بتحقيق عملية تقريرية. يقول هارولد لازويل، عالم السياسة الأمريكي " القدرة هي المشاركة في العملية

<sup>١٣٢</sup> hadie (b ) gerstle (j) sociologie politique (texas) paris , p.u.f.1974 p. 90<sup>١٣٣</sup>

<sup>١٣٤</sup> Dahl the concept of power , behavioral science, 1957 p.201

<sup>١٣٥</sup> عصام سليمان ، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٦٦٢ .

النقريرية، فمثلاً الشخص (أ) يمارس قدرة على شخص آخر (ب) بالنسبة لقيمة معينة، بقدر ما يشارك (أ) في العملية النقريرية التي تطال السياسة المتعلقة بهذه القيمة، والتي يود (ب) تحقيقها<sup>١٤٢</sup> فالمشاركة في التقرير السياسي هي التعبير العملي عن القدرة السياسية .

إن تعريف القدرة بالعلاقة المجتمعية لا تمكننا من معرفة جوهر القدرة، على الرغم من أن العلاقات المجتمعية تشكل الإطار الذي تبرز من خلاله القدرة، لكن وجود القدرة سابق لوجود هذه المظاهر، وقد تكون القدرة مضمورة وليس بالفعل إذا لم تكن لها الظروف ممارسة نفوذها، وهذا يعني أن القدرة إضافة للعلاقات المجتمعية فهي قوة قائمة بذاتها في آن واحد.

- القدرة كقوة قائمة بذاتها: إن القدرة هي ظاهرة اقتصادية طبقية، كما تقول الماركسية. فهي تكمن في القوة المادية التي تمتلكها طبقة من الطبقات، وتتمكنها من السيطرة والهيمنة على الطبقات الأخرى، والقدرة الاقتصادية هي أداة بسط نفوذ طبقة على سائر الطبقات.

بينما يرى بعض آخر من المفكرين، وعلى رأسهم برتراند جوفينيل، أن جوهر القدرة هو الأمر، وهي قائمة بذاتها ولذاتها. إن أصحاب القدرة يفرضون طاعتهم على المجموعات البشرية التي يتمكنون من حكمها، فهؤلاء يশدون حكم الناس، ويفعل قوتهم وأوامرهم تتوحد الجماعات المتنافرة ، وتحول إلى إمة. فالقدرة هي التي تصنع الوحدة وليس الوحدة من يصنع القدرة ، لأن وجود القدرة سابق تاريخياً لنشوء الوحدة.

إن القدرة سبب وليس نتيجة، وإذا كان البعض يعتقد كما يقول جوفينيل أن الوعي الجماعي هو باعث الوحدة الألمانية والإيطالية وسبب وجودها، فإن

<sup>١٤٢</sup> عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٦٢

حدود الوعي ضيقه، والذي يوسع هذه الحدود هو قدرة الحكماء وأوامرهم وغريزة السيطرة الكلمنة فيهم<sup>١٤٢</sup>.

أما جورج بيردو، فالقدرة عنده هي: "فكرة قوة في خدمة نابعة من الوعي الجماعي ومعدة لقيادة الجماعة في البحث عن الخير المشترك ، وقدرة عند اللزوم أن تفرض على أعضاء الجماعة ما ينسجم مع أهدافها ". إن القدرة عند مكونة من عنصرين، هما القوة وال فكرة، والقدرة هي الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يمارسونها، وهي قوة منظمة للمجتمع في ذات الوقت، إن الشخص أو الأشخاص الذين يمارسون القدرة مدینون للفكرة التي تبرز هذه الممارسة أكثر مما هي مدینة للصفات الجسدية للذين يمارسونها، لأن القدرة تستقر على الرغم من زوال من يمارسها ومن مارسها. إن "مشكلة القدرة تكمن في ازدواجية العناصر التي تكوينها وتأثير بعضها ببعضها لراده إنسان وقوة فكرة تدفع هذه الإرادة وتجعلها في آن"<sup>١٤٣</sup>.

والقول إن القدرة هي قوة في خدمة فكرة لاتعني أن الفكرة هي دائماً جيدة وعادلة، فالفكرة قد تولد أعمالاً إجرامية كما يمكنها أن تولد أعمالاً خيرة، وإن القدرة السياسية تميز عن غيرها من القدرات، لأن السياسة ترتبط بغاية مجتمعية، ولا يمكن تصور قدرة ذات مضمون سياسي لا تتضمن في جوهرها الفكرة التي تتطوي عليها هذه السياسة، ومرتبطة بالقيم التي تتعلق بها الجماعة.

### ٣- السلطة السياسية:

تمتاز السلطة السياسية عن سائر أنواع السلطات، كـالسلطة الدينية والسلطة الاقتصادية، السلطة العسكرية الخ ، بأنها السلطة التي تغير المجتمع المدني

<sup>١٤٣</sup> نفس المرجع السابق، ص ١٩٣

<sup>١٤٤</sup> المرجع السابق، ص ١٩٣

بكماله. في بينما تدير السلطات الأخرى شؤون الجماعات الخاصة ، تهتم السلطة السياسية بتنظيم المجتمع الكلي الذي يضم كل هذه الجماعات. وقد يكون هذا المجتمع الكلي قبيلة، أو حاضرة قديمة، أو مجتمعاً إقطاعياً أو دولة. فسلطة رؤساء القبائل، وحكام المدن القديمة والإقطاعيين، وحكام الدول الحديثة، هي سلطة سياسية، بينما سلطة قادة النقابات، ورؤساء الإدارات والمشاريع، هي سلطة غير سياسية لأنها تقصر على جماعة خاصة ثانوية، في حين أن السلطة السياسية تشمل المجتمع الكلي بكماله " فالسلطة السياسية هي أرفع السلطات الاجتماعية التي تحكم المجتمع المدني (أي المجتمع الكلي) . فهي تتذرّع بتنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة والمتنوعة التي تؤلفه بشكل يكفل بقاءها متدرجة بالمجتمع الكلي ، ويوفر لها الطوعية الازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية. والاعتراف بهذا الدور للسلطة السياسية يعني تأكيد سيادة هذه السلطة، أي استقلالها إزاء أي سلطة اجتماعية خارجة عن نطاق المجتمع المدني، وأولويتها على كل سلطة داخل هذا المجتمع في آن واحد .<sup>١٤٥</sup> فهي التي تضع حدوداً للسلطات غير السياسية، أي تلك التي تمارس صلاحياتها على الجماعات الخاصة. والسلطة السياسية هي التي تمتلك حق وضع القانون وتنفيذـه.

### **ثانياً - السلطة والمجتمع :**

إن وجود السلطة مرتبط بشكل أساسى برغبة أفراد المجتمع فى تحقيق أهداف وغايات معينة، وحيث يعتقد هؤلاء الأفراد بأن السلطة قادرة على تلبية رغبات الأفراد والجماعات. فالسلطة ضرورة لوجود نظام فى المجتمع، والأفراد

<sup>١٤٥</sup> عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سليم ، ص ١٦٦ .

يتخلون عن بعض الحريات مقابل قيام هذه السلطة بوظائف تتضمن الأمن والرفاه في المجتمع.

ويعتقد البعض أيضاً أن السلطة ليست فقط ضرورة تمليلها حاجة المجتمع إلى إدارة وأفراد يصنفون القرار والقيام بوظائف نيابة عن المجتمع، وإنما هي أيضاً مظهر من مظاهر القوة والوحدة للمجتمع. وكما يقول أوغست كونت "إن السلطة هي قوة لها سمة الجماعية، لأن الوظائف المجتمعية هي جماعية في طبيعتها، وفردية في ممارستها".

وهذا يعني، أن الطاعة والانضباط سابقة لوجود السلطة، والسلطة لا تولد الطاعة والانضباط وإنما إدراك الأفراد لضرورة وجود نظام هو الذي أوجب السلطة".<sup>١٤٣</sup>

وهنا يجب أن ننوه إلى العلاقة بين حرية اختيار الأفراد لوضع سلطة، وقدرة هذه السلطة على التأثير على حرية الأفراد.

إن الطاعة للسلطة لا تلغي حرية الأفراد، لأنه ومنذ البداية يكون الأفراد على علم ومعرفة بأنَّ الضرورة تستوجب إيجاد سلطة. فالسلطة لا تكبح الحريات الفردية في المجتمع، والحرية لاتعني الفوضى كما يدعى أصحاب المذهب الفوضوي anarchic. بهذا المعنى فإنَّ السلطة هي الرابط الأساسي والضامن لوجود المجتمع، وإنَّ غياب السلطة يعني وجود أفراد ومجتمعات معرضة للقتل والتاحر، وقد يقود ذلك إلى التزوال.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ السلطة تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف وغليات الأفراد من خلال ضمان الاستقرار في المجتمع.

<sup>١٤٣</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٦٧.

إن أفراد أي مجتمع من المجتمعات، سواء أكانوا منظمين بشكل جماعي ( فئائل - طائفة - طبقات ) أو غير منظمين فلن لدى هذه الوحدات والأفراد حاجات، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الحاجات منتصاربة وليس منسجمة وهنا تكمن ضرورة السلطة لتوفير آلية للتعامل مع هذه الحاجات المنتصاربة، ووضع المصلحة العامة قبل المصلحة الفردية ، وهذا بالطبع الأساس الذي قامت عليه فلسفة وجود سلطة منظمة في المجتمع.

### ١- مجتمع السلطة:

لقد رفض مؤيدو وأنصار النظرية الفوضوية السلطة رفضاً مطلقاً، لأنها برأيهم تتضي على حرية الإنسان، فالسلطة مهما اختلفت أشكالها وتعبيراتها، تهدف برأيهم إلى السيطرة على الأفراد والجماعات، وفرض إرادة من يمارسها عليهم، وهي تقوم على الإكراه وبالتالي يجب محاربتها والقضاء عليها وهذا الموقف من السلطة، دفع بالفوضويين إلى رفض الدولة ، لأنَّ السلطة هي إحدى عناصرها. وفي هذا المجال يقول ماكس ستيرنر " أنا والدولة أعداء، وكل دولة طغيان .... وليس للدولة سوى هدف واحد هو تقييد الفرد وتكميله والحلول مكانه. وهي تسعى، بواسطة الرقابة والشرطة، إلى وضع العراقلين في طريق كل نشاط حر ، وتعتبر هذا القمع ولوباً لأنَّ غريبة البقاء عندها قد فرضته عليها".<sup>١٤٧</sup>

فالفوضوية تدعو إلى تهديم السلطة وبناء مجتمع جديد لا سلطة فيه. فهي تهدم وتبني في آن واحد، وفقاً لكل من بروتون prudhon وباكونين bakounine تهدم المجتمع تهديماً كاملاً، ومن ثم تتحول إلى بناء نظام جديد مستقر وعقلاني يقوم على أساس الحرية والتضامن، وذلك عن طريق بنية اقتصادية قوامها

<sup>١٤٧</sup> - حسام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق، ص ١٧٤ .

اتحاد فيدرالي لجمعيات عمالية بإدارة ذاتية، متجسدة ببنية إدارية، مثل اتحاد فيدرالي للبلديات، وتوسيع المجموعة بنظام فيدرالي له محتوى اشتراكي.

و الفوضوية تلتقي مع الماركسية في القول بمجتمع اللاسلطة والقضاء على الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الماركسيين لا يعتقدون أن القضاء على الدولة ممكن إلا بعد زوال الطبقات عن طريق الثورة الاشتراكية وذلك في سياق التطور التاريخي للمجتمعات البشرية، بينما يقول الفوضويون بالغاء الدولة بشكل كامل بين ليلة وضحاها دون إعطاء أي أهمية للشروط التي تجعل إلغاء الدولة ممكناً.

إن قول الفوضويين بأن السلطة تقضي على الحرية ليس فيه دقة، ولا يعتر تماماً عن الحقيقة. فإذا كان قد تم استغلال السلطة من قبل فئة أو طبقة، في بعض من الأنظمة، من أجل قمع الشعب وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية، في حقبات مختلفة من التاريخ، وذلك لا يعني أن السلطة في الأساس هي أداة استغلال، وإذا كانت السلطة تمارس القهر والإكراه بحق الخارجين على القانون والنظام، وذلك بداعي القيلم بواجبها القاضي بحفظ الانضباط في المجتمع ومنع حدوث الفوضى. ففي الفوضى قضاء على الحرية ، لأن الفوضى تؤدي إلى تحكم الأقوياء بالضعفاء. والسلطة، من هذه الناحية، هي أداة لحفظ على الحرية، لأنها تحول دون تعدي الفرد أو الجماعة على حریات الآخرين. فالحرية تتتعش في ظل النظام، غير أنه من الواجب التنبه لخطورة تجاوز السلطة الحدود المرسومة لها ، لأنها إذا تجاوزت هذه الحدود، تصبح خطراً على الحرية. فعلى السلطة التقيد دائمًا بالغاية المجتمعية التي وجدت من أجلها ، أي تحقيق ما يتوقع إليه الأفراد من خلال تكوين المجتمع ، وهو الخير المشترك. فإذا شدَّ من يمارسها عن هذه الغاية ، وجب على الشعب التصدي له ، وخلعه من الحكم .

وهذا التصدي يكون بأشكال مختلفة ، ففي الأنظمة الديموقراطية ، يأخذ طابع المعارضة التي تعبر عن مواقفها علينا ، فتروع الحكم. أما في الأنظمة الاستبدادية ، حيث القهر الطغيان، فلا مجال إلا للثورة .

من ناحية ثانية ، للسلطة في عصرنا الراهن وظيفة أساسية ألا وهي تحقيق الأمان الجماعي، ويتضمن ذلك توفير شروط العيش اللائق للمواطن مثل (تأمين العمل والسكن والتعليم والمعالجة الطبية ومختلف الضمانات الأخرى )، وفي العمل تسهم السلطة في توفير الشروط التي تمكن الإنسان من التمتع بحريته بدون عواقب. لهذا يمكن القول إنه لا غنى للمجتمع عن السلطة. وللسلطة ملازمة في وجودها للمجتمع.

### ثالثاً - السلطة والقانون :

ما لا شك فيه أن السلطة تحتاج لقيام بوظائفها إلى قانون، فالعلاقة بين القانون والسلطة علاقة وطيدة لا جدال فيها، وكما لا يوجد مجتمع بدون سلطة فإنه لا يوجد مجتمع بدون قانون. وأن العلاقات المنظمة ضرورة أولية من ضرورات الحياة الإنسانية فلا علاقة منتظمة بدون قانون. ولدرجة أن " الخارجين عن القانون كالفراسنة ورجال العصابات لهم قانونهم الخاص الذي لا يستطيعون أن يعيشوا بدونه. والصورة الشائعة عن المتتوحش الذي لا قانون له، هي صورة وهمية. فالمتوحش قوانينه الخاصة، واستمساكه بها هو نوع من استمساك المتمدن بقوانينه... وقانون المتتوحش غير قانوننا، فهو لا يتناول علاقته بالغير".<sup>١٤٣</sup>

وفي المجتمعات البدائية البسيطة، القانون هو مجموعة معتقدات وتقالييد وأعراف غير مكتوبة، وليس من صنع إنسان يعتقدون، إنما هي من صنع

<sup>١٤٣</sup> بروبرت ماكينير، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار العلم للملاتين الطبعة الثانية، عام ١٩٨٤، ص ٥٩.

الأزل، فلا يجوز لأحد أن يعدلها أو يغيرها، فهي سنة حياة القوم، ومنها تتبع السلطة التي يمثل لها أفراد الجماعة.

أما في المجتمعات الأكثر تطوراً فإن القانون من صنع الإنسان، وبالتالي يعتبر الأفراد عن تطلعاتهم وإرادتهم وتصوراتهم الجماعية وعن نمط عيشهم، من خلال القوانين التي يعتمدونها.

فالقانون يتضمن الفكرة التي تكوتها الجماعة عن عيشها المشترك ومسنقبها، وبالتالي هو ركن أساسي للسلطة، ولكن يلزمها من يطبقه، أي يلزمها شخص أو مجموعة أشخاص تمارس السلطة. فالسلطة تفرض على أفراد المجتمع التقيد بمضمون القوانين وتلزمهم بالسلوك الذي ينطابق مع الفكرة الكامنة في القوانين (ضبط أوضاع المجتمع) والمعبرة عن إرادة جماعية.

إذا إن نشأة السلطة تؤكد أنها ليست حادثاً عرضياً في تاريخ الشعوب، إنما هي ضرورة ماسة للمجتمع ، تعبر بواسطتها الجماعة عن إرادتها في العيش وفق مثال محدد، وعن التصميم على بناء المستقبل.

#### رابعاً - لسلطة أشكال عده أهمها :

##### ١ - السلطة المباشرة والمغلقة:

مما سبق نلاحظ أن السلطة قد تكون مباشرة، أي في مجتمعات صغيرة بدائية تكاد تكون مغلقة على ذاتها وتستمد السلطة شرعاً هنا من معتقدات وتقالييد وقواعد وأعراف تفرض على أفراد المجتمع وتحكمهم بنماذج من السلوك السياسي المعين، فأفراد المجتمع جميعاً يحترمون ويطيعون هذه القواعد والأعراف دونما حاجة إلى قائد لاخضاع هؤلاء السكان أو الاتباع لهذه السلطة.

ويتميز هذا النوع من السلطة بغياب الترهيب والعقاب بالمعنى التقليدي إلا الشجب الجماعي أو المقاطعة الجماعية، بالإضافة إلى ذلك فسنان أفراد هذه

الجماعات يعتقدون بأنَّ هذه القيم مقدسة، أي أنه إذا خالفوا هذه القواعد فإنَّهم سوف يعاقبون من قبل الطبيعة. فالإيمان الميثولوجي يشكل الرادع والنظم لهذه العلاقة. لذلك ساد في هذا المجتمع البدائي نوع من الامتثالية للتقليد، أدى إلى حالة من الركود الآتي، باعتبار أنَّ التمسك بهذه الامتثالية كان يمنع بالضرورة القيام بأية مبادرة فردية، ولابسما إنَّ لم تكن معرفة النتائج مسبقاً. إلا أنه كان لابد لسنة التطوير أن تتدخل لتنتقل المجتمع البدائي إلى حالة أكثر اتساعاً بفعل عدة عوامل ذكر منها:

- ١- النمو العدي في أعضاء الجماعة وازدياد حجمها.
- ب- تشعب العلاقات القائمة بين مختلف العائلات الكبرى
- ج- استقرار الجماعة على أرض معينة ومحددة جغرافيا
- د- اتساع دائرة مصالحها المتداولة.<sup>١٤٩</sup>

والحقيقة أنَّ هذا الشكل لم يخف حتى الآن من بعض المجتمعات المتطورة. فعلى الرغم من وجود مؤسسات متطورة لاتخاذ القرارات، نجد بالمقابل أنَّ هناك بعض السلطات الاجتماعية نتيجة من وجود بعض الأفراد الذين يحملون بعض المعتقدات والعادات والتقاليد، والتي يستطيع البعض من خلالها التحكم بالرأي العام. ولعل هزيمة بعض العقاد وفشل العديد من الثورات يعود بالدرجة الأولى لاصطدامها بهذه السلطة المغفلة أو المستترة، المنافسة التي لا يمكن الإمساك بها.

والسلطة المغفلة تتحذّس سمات وصفات اقتصادية وسياسية وبينية لغياب السلطة المركزية في المجتمعات البدائية، التي يتمُّ من خلالها توزيع وتقسيم الأدوار والعمل.

<sup>١٤٩</sup> خضر، خضر؛ مفاهيم أسلافية في علم السياسة، مرجع سابق ص ١٦٢

## ٢ - السلطة السياسية المجددة:

إن التطور الذي شهدته المجتمع الإنساني، وتحوله من مجتمعات بدائية إلى مجتمعات متحضرّة، والتي ساهم فيها التطور التكنولوجي في وسائل النقل والاحتكاك بين مختلف الجماعات، أدى إلى تراجع أهمية السلطة المغفلة، أو إلى حد ما أصبحت غير مناسبة لمجتمعات متقدمة، وكان لا بد من وجود نوع جديد من التنظيم في هذه المجتمعات، فقد وجدت لهذا الشكل من المجتمعات ما يسمى بالسلطة السياسية المجددة. هذه السلطة هي التي تقوم بالإشراف على أهم المهام التي ترتبّت على تطوير المجتمع كالمدافع عن المجتمع، وتسوية الخلافات داخل المجتمع، وتصدي لجميع التحديات الداخلية والخارجية التي تستهدف الكيان والجماعة.

ولكن السؤال الأساسي الذي يطرح هو: كيف تتحول هذه المجتمعات من سلطة بدائية مغلقة إلى سلطة سياسية مجددة؟

إن بروز الحاجة إلى سلطة مركزية تقوم بالمهام المذكورة سابقًا يسبب الصراع الداخلي، الذي نشأ في هذه المجتمعات بين أفراد وجموعات تتحبّس القديم والجديد في المجتمع، ومن خلال الصراع، يبرز فرد أو مجموعة من الآخرين وأقدر منهم على القيادة واتخاذ القرار، وعندما تتجسد السلطة بفرد أو مجموعة أفراد، ينتقل شكل السلطة من سلطة مغلقة ومغلقة إلى سلطة مجددة.

هذا النمط من السلطة يؤدي إلى فرز المجتمع بين من يقود ويصنع القرارات وهي القلة، ومن يطيع وينفذ القرارات وهي الأكثريّة. وقد تأخذ أشكالًا مختلفة تترواح بين قائد لعصاية، أو مجموعة مهيمنة تقود المجتمع، إلى إقطاعي يملك أدوات الإنتاج وأفراد عده يعملون لخدمته، وهذا ما اعتمدته النظرية التياركسيّة في تفسيرها لنشوء السلطة المجددة في المجتمعات.

بالمقابل، يرى بعض المفكرين، الذين يطلق عليهم تسمية فلاسفة العقد الاجتماعي بأنّ السلطة نشأت نتيجة عقد إرادي بين أفراد المجتمع تم بموجبه التخلّي عن بعض الحريات مقابل تأمين هذه السلطة لبعض الخدمات الأساسية كالأمن والإدارة.

ومن الجدير بالذكر أنّ السلطة المجردة لا تظهر في جميع المجتمعات البشرية بذات الطريقة أو الفترة الزمنية، بل تأخذ أشكالاً عديدة حسب الظروف الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات، ومدى قوة العلاقات الاجتماعية ونوعها بين أفراد الجماعات. فالإرادة القوية لدى أفراد مجتمع معين بأنّ هذا الفرد أو تلك المجموعة هي قادرة على صنع القرار والقيادة، قد يؤدي إلى بروز السلطة السياسية المجردة بسرعة أكبر من مجتمع تعيب عنه الإرادة ومقومات التنظيم والمصلحة المشتركة.

ونقطة الضحف في هذا الشكل من السلطات هو أنه يحمل بذور العنف، حيث التبادل في السلطة عادة لا يأتي من خلال التداول السلمي، وإنما يتم من خلال الصراع على القوة

### ٣ - السلطة السياسية المؤسسة:

كثيراً ما نسمع أنّ المجتمعات في الدول النامية تحتاج إلى مؤسسات أكثر فعالية لوضع القوانين وتنفيذها، ووضع السياسات وتطبيقها. وهذا يعني وجود سلطة سياسية ذات مؤسسات.

هذا النوع من السلطات يظهر في المجتمعات المتقدمة، عندما تصبح السلطة المجردة غير قادرة على القيام بأعباء الحكم، تصبح غير مناسبة لمراحل التطور التي وصل إليها المجتمع.

فالحاجة إلى الاستقرارية، ووجود سلطة تتبع شرعيتها من إرادة المحكومين ونقوم بوظائف متعددة ، وتحقق الاستقرار والتنمية، لا يتم إلا بوجود سلطة مستقلة عن إرادة الأفراد، وترتكز على القانون والقواعد الناظمة للمجتمع.

إن وعي الأفراد يخلق ما يسمى بالوعي السياسي والثقافة السياسية التي تسهم بتنظيم المجتمع على أسس وقواعد تشكل الركائز التي تقوم عليها المؤسسة السياسية.

والمؤسسة السياسية هي، في الحقيقة، النظام السياسي المتخلل أو المرغوب فيه من قبل أفراد المجتمع. وهذه المؤسسة من الجانب القانوني لها شخصية حقوقية، وتقوم على تملك حق استخدام القوة، لوضع القوانين وتنفيذها، وبذلك تتجسد السلطة بالدولة أو الحكومة، وليس بالأفراد أو الفرد، أي تتجسد بالمؤسسة التي هي الدولة.

إن المشكلة الأساسية للأغلب دول العالم الثالث في الوقت الراهن هي عدم قدرة هذه الدول على إيجاد مؤسسات، أو بناء سلطة سياسية مؤسساتية تنظم وتنفذ السياسات والقوانين.

فالسلطة في الدول النامية مازالت تتجسد بالفرد، أو مجموعة من الأفراد، أو نخب تحكر حق اتخاذ القرار، وليس عبر مؤسسات نابعة من إرادة الشعب.

أما فيما يتعلق بأنواع السلطات ، فقد رأينا فيما سبق أشكال السلطات، ولكن داخل كل سلطة سياسية مؤسسة توجد أنواع من السلطات، تتمثل بالسلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية.

#### **خامساً - السلطة التنفيذية: Executive power**

كما نوهنا سابقاً فإن أهم وظائف الدولة أو السلطة المؤسسة هي تحقيق الأمن والإدارة والتنظيم، وللقيام بهذه المهام لابد من سلطة تنفيذية تحمل على عاتقها

تنفيذ القرارات والتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية أياً كان نوع هذه السلطة (برلمان - مجلس شعب - مجلس نواب). فهي تختص بتنفيذ القوانين والقرارات التي تقرها السلطة الشرعية في البلاد. فالسلطة التنفيذية تشمل موظفي الدولة بجميع مستوياتهم، باستثناء موظفي السلطة التشريعية والقضائية. وفي أغلب الأحيان، يعتقد البعض بأن السلطة التنفيذية أوسع من ذلك، وتشمل كل من يساهم في تنفيذ القرارات أو يتبع بسلسلته الإداري إلى مؤسسة الدولة. فهي السلطة المكلفة بإدارة شؤون البلاد، والدفاع عن الاستقلال والكرامة الوطنية.

**تكوين السلطة التنفيذية:** تتكون السلطة التنفيذية من:

١- **رئيس الدولة**، سواء أكان رئيس الجمهورية أو الملك. إنَّ رئيس الدولة في النظام الديمقراطي البرلماني هو رأس السلطة التنفيذية، يمارسها بالتعاون مع الحكومة. ويقوم بتعيين الوزراء بصفته الدستورية، ويهضُّ اجتماعات الحكومة عندما تقتضي الأمور ذلك. يحظى الرئيس في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية بمكانة متميزة تضعه بعيداً عن الصراعات، وخارج التجاذبات السياسية. هذا، ويلعب رئيس الدولة دوراً فعالاً في توجيه سياسة الحكومة على المستويين الداخلي والخارجي، بحكم موقعه كحام للدستور وقيم على مصلحة البلاد العليا. كما يقوم بدور الحكم بين التيارات المتعارضة، لتجنب البلاد أكبر قدر من الهزات الداخلية التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار. ولرئيس الدولة الصلاحيَّة الكبرى التي يمنحه لها الدستور، وهي حل البرلمان في حال حدوث نزاع بين البرلمان والحكومة، ولا يلجأ إليها إلا في حالة تعذر التوصل إلى حلٍّ أو تسوية بينهما. يساعد الرئيس في عمله عدد كبير من المستشارين المتخصصين في

مختلف شؤون الدولة، والذين يضعون بصماتهم بشكل واضح على مجرى بعض الأمور في الدولة.

٢- **رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء:** يسمى أحياناً الوزير الأول، ويحتلّ موقعاً متميزاً في الأنظمة الديمقراتية، ويتقدّم دستورياً على أفراده من الوزراء. ويقوم دوراً أساسياً في توجيه نشاط الوزارات المختلفة والتنسيق بينها، فهو يتّحّمل المسؤلية المباشرة عن أداء حكومته السياسي والإداري أمام البرلمان

وزير **الحكومة** هو عادة شخصية هامة في أنظمة الشائبة الحزبية، بحيث يتولى هذا المنصب الحزب الذي ينتمي إليه بعد أن يكون قد أحرز أكبر عدد من المقاعد البرلمانية بين القوى المتنافسة في الانتخابات، وعادة ما يتم اختياره نظراً للمواصفات أو الإمكانيات التي يتمتع بها.

وقد أوردت بعض الديمقراطيات الليبرالية، كإنكلترا وألمانيا، مكانة خاصة للوزير الأول، ومهرته بصلاحيات واسعة تمكّنه من اتخاذ قرارات على درجة عالية من الأهمية، ففي بريطانيا يشرف رئيس الوزراء على سياسة الوزراء، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ويقوم بتعيين الموظفين الكبار في المراكز الإدارية الكبيرة والقضائية، مثلاً يقوم بتعيين الأساقفات الدينية، ويقترح على الملكة تعيين أعضاء جدد في مجلس اللوردات، أو أعضاء في المجلس الملكي<sup>١٥٠</sup>، وفي ألمانيا يتمتع المستشار "رئيس الوزراء" بصلاحيات كبيرة، ولا سيما لجهة اختيار الوزراء، من بين الأحزاب الداخلية معه في

<sup>١٥٠</sup> اندون رياط ، الوسيط في القانون الدستوري العام، الجزء الأول، بيروت، دار العلم للملائين، ١٩٦٤ ، ص ٣٧٠

تحالف، وهذا الأمر يسمح له بتحديد حجم الأهمية التي ينوي منحها لهذا الحزب أو ذلك من خلال عدد الحقائب المخصصة له.<sup>١٥١</sup>

٣- الوزراء: وهم المشرفون على مراقبة الدولة الأساسية وإدارتها، ويترتبون بهذه الصفة على رأس الهرم الإداري، ويعملون على تنفيذ سياسة الحكومة التي التزمت بها في بيانها الوزاري أمام البرلمان وقد نالت ثقتها من البرلمان على أساسه. الوزير هو شخصية إدارية وسياسية بذات الوقت، من حيث أنه المسؤول لحزب سياسي نجح في النافسة الانتخابية إلى البرلمان، ومن حيث أنه المسؤول الأول وال مباشر عن وزارته. ولذلك فهو يتحمل تبعية أعماله الشخصية أمام البرلمان، مثلاًما تتحمل الحكومة بكامل أعضائها المسئولية عن سياستها العامة.<sup>١٥٢</sup>

#### ٤- الإدارة العامة:

وتشمل جميع من يساهم بالإدارة من موظفين يعملون في الحكومة، ومن معاونين الوزراء وغيرهم من مدراء إدارات. هذه المجموعة من الموظفين، بالإضافة إلى القوات المسلحة تشكل الأداة التنفيذية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية.

#### ٥- وظائف السلطة التنفيذية:

أ- اتخاذ القرارات وتنفيذها، وترجمة البرامج والخطط الموضوعة من قبل الحكومة.

ب- ترجمة هذه القرارات إلى واقع يعيشه الشعب وينعكس بالإيجاب على الحياة اليومية للمواطنين.

ج- لها سلطة قضائية محدودة، تتمثل بوزارة العدل.

<sup>١٥١</sup> خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، مرجع سابق من ١٢٩ .

<sup>١٥٢</sup> المرجع السابق من ١٢٨ .

د- تحقيق الأمن وحماية الوطن والمواطن.

هـ- تشرف وزارة الداخلية على الأمن الداخلي وتنظيم الأحوال الشخصية وغيرها من الأمور المتعلقة بالسجلات المدنية.

#### **سادساً- السلطة التشريعية:**

تمثل السلطة التشريعية بمجموعة البرلمان التي ينتخبها المجتمع لتمثيله، لأنه من غير المعقول أن يشارك المجتمع بأكمله في صنع القوانين، وممارسة الحكم وتطبيق العدالة. ولهذا كان من الضروري أن تمثل كافة أطياف المجتمع ومصالحه الشرعية، وأن تكون الهيئة المخلصة للوعي والعقل العام.

إن البرلمان بمضمونه التمثيلي هو تجسيد لإرادة غالبية العظمى من المحكومين، أي للأسلوب الديمقراطي للحكم، وتكرис تام لمبدأ الرضى الشعبي أو قبول الشعب في أن تقوم فئة قليلة بتمثيل إرادته والتغيير عن قضيائه وطموحاته، فالمهمة الملقاة على عاتق البرلمانات كبيرة، وخاصة في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، والقوانين التي تسنها يجب أن تكون عادلة وقابلة للتطبيق وأن تتوافق مع روح الشعب وتقليله، وأن يكون القانون ملائماً، وأن يظهر في المرحلة التي يكون هناك حاجة إليه وحيث يطالب به الرأي العام ويكون له ذات الفائدة والتأثير.

ومن هنا حساسية المهمة التي يقوم بها البرلمان في حقل التشريع ، فهو يجب أن يقوم بعمله بطريقة تجنبه الوقوع في مزالق الإفراط في التشريع، الذي يؤدي إلى فقدان القوانين لقوتها المعنوية، أو التقصير في سن القوانين لتلبية احتياجات المجتمع مما يفسح المجال أمام التعسف.

هذا، وقد حرصت الديمقراطية على التأكيد على حصانة النائب، لأنّه يمثل الشعب بأكمله طيلة فترة ولايته، حتى يستطيع التعبير عن آرائه كاملة وتمثيل إرادة الشعب في العملية التشريعية. إن البرلمان بشكل عام هو الحامي للدستور

ونصوصه، وهو الكابح لجموحات السلطة التنفيذية لأنّه هو الذي يحدّد مدى تمسك الحكم بالدستور أو الخروج عليه كما يقرّر مدى التزام السلطة التنفيذية بمصلحة الأمة أو الشعب وعدم الإضرار بها يقول جورج بيردو العالمة الفرنسي "إذا كان ثمة من وظيفة للبرلمانات لم تلق الاحتجاج أبداً فإنّها وظيفة مراقبة نشاط السلطة التنفيذية. وهذه الوظيفة كانت مبدئياً في أصل نشوء المؤسسة البرلمانية، لأنّ المقصود بها ..... كان إنشاء هيئة قادرة على مراقبة استخدام السلطة."<sup>١٥٣</sup>

سابعاً - **السلطة القضائية**، Le Pouvoir Judiciaire وهي السلطة الثالثة في النظام الديمقراطي الليبرالي، وعليها تفسير القوانين انطلاقاً من الرؤى التي استلهمت في وضعها، أي أنّ عليها أن تلعب دور المشرع في هذه الحالة، في الوقت الذي تحفظ فيه بعملها حكم يحصل في المنازعات بين الأفراد من جهة، وبين هؤلاء الأفراد والدولة من جهة أخرى. هذا الدور المزدوج للسلطة القضائية يبرز من خلال مراقبتها لدستورية القوانين، ومن خلال تعاطيها مع الأمور والقضايا الفردية التي يمكن أن تُؤثّر على استقرار النظام العام في المجتمع.

إنّ سبب قيام الرقابة الدستورية على القوانين، كما يقول العالمة بوردو، هو إيجاد الوسائل «الكافية بإجبار الحكم على احترام نظام عملهم، واستخدام صلاحياتهم طبقاً للإجراءات الواردة في الدستور، وتوجيه حياة البلاد بحسب فكرة الحق التي قبلوا خدمتها، والتي منها تتبع، في النهاية، سلطتهم». أي أنّ الهدف هو منع تعسّف السلطة التشريعية، وإخضاع القوانين الصادرة عنها لأحكام الدستور، وقد شقت فكرة الرقابة الدستورية على القوانين طريقها لأول مرّة في الولايات المتحدة الأميركيّة عن طريق الاجتهادات الصادرة عن

<sup>١٥٣</sup> خضر، خضر، «مقاهيم أساسية في علم السياسة»، مرجع سابق، ص ١٢٥.

المحكمة العليا، حيث راحت تنتشر لتشوّق «إلى شكل المبدأ النافذ والممستقر ليس فقط لدى المحاكم الفيدرالية على اختلاف درجاتها، بل حتى في المحاكم المحلية الخاصة بالدولة المتحدة».<sup>١٥٤</sup>

إلا أن هذا المبدأ لم يلق إخفاقاً تاماً من قبل فقهاء القانون، ووجهت إليه انتقادات عديدة ترى فيه محاولة لتعطيل الممارسة الديمocrاطية، ومخالفة لمبدأ سيادة الشعب، فالسلطة التشريعية التي تسن القوانين ناجمة عن الإرادة الشعبية، ولذا فإنه لا يحق لها، برأي البعض، ممارسة الرقابة على هذه السيادة من خلال مراقبة أعمال ممثلي الشعب، فضلاً عن أن الرقابة بحد ذاتها تتعارض مع مبدأ فصل السلطات، لأن وظيفة القضاء هي تطبيق النصوص وليس بحث موافقتها أو مخالفتها للقواعد الدستورية.

وبالرغم من هذه المواقف الاجتماعية المتّوّعة، فقد أقرت معظم الدول اليوم بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين، وقد أناظر الدستور الفرنسي هذه الصلاحية بالجنس الدستوري Constitutional Conseil، الذي من حقه مراقبة القوانين، والمعاهدات، ومعرفة مدى انطباقها على أحكام الدستور، ومراقبة صحة انتخاب رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس التّواب والشيوخ، وصحة إجراءات الاستفتاء، كما يمارس المجلس الدستوري رقابة مسبقة على صحة اقتراحات القوانين، وعلى صحة اقتراحات تعديلها الصادرة عن مجلس التّواب والشيوخ، ويراقب أيضاً ممارسة الحكومة سلطتها التنفيذية كي لا تتعدي الحد الذي رسمه الدستور بين النطاق الخاص، العاد لاختصاص الحكومة، وبين نطاق القوانون، الذي يبقى البرلمان مختصاً به.

هذا، وقد أخذ لبنان حديثاً بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين، بموجب القانون رقم ٢٥٠ الصادر في ١٤ تموز ١٩٩٣، والذي ينشئ المجلس الدستوري. وقد

<sup>١٥٤</sup> خضر خضر مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان ، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، ١٩٩٦، ص ١٦٤.

حضرت المادة/ ١٨ / من القانون المذكور عملية الرقابة بالمجلس ذاته دون غيره من الهيئات القضائية الأخرى، كما منحت المادة/ ١٣ / منه القرارات الصادرة عنه صفة مبرمة لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة العادلة أو غير العادلة، وبالإضافة لذلك، فإنّ من صلاحيات المجلس الدستوري الأخرى الفصل في صحة انتخاب رئيس الجمهورية ورئيسة وأعضاء مجلس النواب.

وكي تستطيع السلطة القضائية القيام بعملها على أكمل وجه بتطبيق العدالة في المنازعات بين الأفراد من جهة، وفي حماية حقوقهم الفردية وال العامة بوجه تعسّف السلطة من جهة أخرى، فإنه لابد للدولة الحديثة من الاعتراف في هذا المجال، بمبدأين أساسيين: الأول مبدأ سيادة القانون، والثاني مبدأ استقلال السلطة القضائية ذاتها.

إنّ مبدأ سيادة القانون يعني بكل بساطة خضوع كل أفراد المجتمع، من حكام ومحكومين، لقواعد القانون العامة بلا استثناء، وأي مخالفة لهذه القاعدة الجوهرية تعني تحويل القانون إلى أداة بيد الحكام يستخدمونها على هواهم بوجه المحكومين، مما يؤدي حتماً إلى اختفاء فكرة العدالة والمساواة التي يقوم عليها المجتمع، ولذا فإنّ السلطة، وبالرغم من أنها تستمد شرعية النظام السياسي الذي تقيمه من موافقة المواطنين عليه، فإنّها لا تستطيع أبداً إجبار هؤلاء المواطنين على احترام القوانين التي تسنّها، إلا إذا كانوا متأكدين بأنّ القوانين المذكورة تخدم مصالحهم الاجتماعية، والقيم الأخلاقية التي يؤمنون بها، وتحل سلطة الضمير والواجب، والعدالة والمساواة، محل النزاعات الفردية، والانحرافات التسلطية.

من هنا، يُركّز بعض الفقهاء، ومنهم جورج بوردو، على المفهوم التعاقدي للسلطة، وعدم جواز خرقه من قبل الحكومة، وحق المواطنين بمقاومة تجاوزات الحكومة هذه التي قد تؤدي إلى الطغيان: «إذا ما كان الدستور قاعدة

أحادية الجانب يطرحها الحكم لضمان حرّيّته في ممارسة سلطته، فإنَّ الحقَّ بمقولة الطُّغْيان يجب أن يكون أداة لصيانته الحقوق والحرِّيات الفردية التي يكفلها هذا الدُّستور». والمقاومة المشرُوعة أو القانونية لتعسُّف السلطة وطغيانها لا يمكن أن تتمُّ إلا بتحقيق استقلالية القضاء، فاستقلالية القضاء هي ضمان تحقيق العدالة في المجتمع، وقيام دولة القانون التي تُسْوِّمَ لمواطنيها ممارسة حقوقهم وحرِّياتهم على قدم واحدة من المساواة.

ومبدأ استقلال القضاء في الدولة الديموقراطية الحديثة يتبع من مبدأ الفصل بين السلطات ذاته، إلا أنَّ ما تحدُّر الإشارة إليه هو أنَّ هذه الاستقلالية التي أصبحت السُّمة المشتركة بين كلِّ الأنظمة السياسيَّة الظاهرية اليوم ليست مطلقة كليًّا. فالسلطة التنفيذية تستطيع دائمًا، من خلال تعين القضاة ونقاومهم من مراكزهم، التأثير ولو بصورة غير مباشرة على عملهم، بيد أنَّ هذا التأثير يبقى نسبيًّا أمام سيادة القانون وضمانه لحقوق الأفراد المدنيَّة والسياسيَّة التي يتشكُّل منها المجتمع ذاته، ويتطور على أساسها.



الفصل السابع  
السلوك السياسي



لكل فرد من أفراد المجتمع أينما كان موقعه الوظيفي أو الاجتماعي اهتمامات خاصة به، يعبر عنها بأشكال مختلفة من السلوك، منها ما يطلق عليه سلوك واع أو سلوك غير واع ، أو يقال عنه سلوك مشروع أو سلوك غير مشروع، ومنها ما يسمى سلوك اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي ، وهذا الأخير هو محور اهتمامنا في هذا المقرر «فلسفة» الذي يطرح ذاته مباشرة، ما هو السلوك السياسي، وما الذي يميزه عن غيره من أنماط أو أشكال السلوك الأخرى؟.

#### أولاً- مفهوم السلوك السياسي:

هناك عدة تعاريف للسلوك السياسي، نذكر منها:  
السلوك السياسي هو النشاط الذي يقوم به الأفراد أو الجماعات، وذلك بقصد استخدام أسلوب الإجبار الشرعي، أي بقصد استخدام السلطة<sup>١٥٥</sup> .  
ويعرف ديفيد إيسنون<sup>١٥٦</sup> السلوك السياسي بأنه " هو الذي يقوم على أساس استخدام السلطة المشروعة، وينتسب بتنظيم الحياة في المجتمع الكلي" .  
ميدان السلوك السياسي: إنَّ ميدان السلوك السياسي هو الصراع والمساومات والنفوذ والتحالفات ووضع الاستراتيجيات والاتفاقات التي تدور كلها حول محور السلطة السياسية ، سواء تعلق الأمر بالوصول إلى السلطة، أو الهيمنة عليها، أو للتأثير على قراراتها، أو التشارُك في اقسامها مع الآخرين ، بمعنى أنَّ السلطة هي محور السلوك السياسي

<sup>١٥٥</sup> الدكتور عبد العطيي محمد عصاف و الدكتور محمود علي، مقدمة إلى علم السياسة ، عمان، مكتبة المحاسب، ٩، ١٩٩٤

**ثانياً - أنواع السلوك السياسي:** السلوك السياسي على نوعين، هما:

١- السلوك السياسي الذي تمارسه القوى صاحبة السلطة في المجتمع، وتحدد على أساسه القيم والقوليات التي تضمن ممارسة السلطة على مستوى المجتمع الكلي. ويسمى هذا النسق من السلوك بالنسق السياسي المجمعي .

٢-السلوك السياسي الذي تمارسه القوى الأخرى في المجتمع، مثل الأحزاب السياسية والقوى الفاعلة الأخرى ، كجماعات الضغط والبيروقراطيين والقوات المسلحة والرأي العام، وكلها تقع خارج مراكز السلطة الرسمية، ويسمى هذا بالنسق السياسي الهامشي، لأن دوره غير مباشر .

لكن هناك تفاعل مباشر ومستمر بين السلوك السياسي المجمعي والهامشي، وهذا التفاعل هو الذي يوجه العملية السياسية الكبرى في المجتمع، ويمارس السلوك السياسي عبر العملية السياسية التي تجري في المجتمع أثناء وضع السياسة العامة وتطبيقاتها ومتابعاتها أو تقويمها .

**ثالثاً - العوامل المؤثرة في السلوك السياسي:**

#### ١- الاتجاهات النفسية:

إن الاتجاهات العامة للأفراد تكون نتيجة علاقاتهم وتفاعلاتهم مع العالم من حولهم، فالأفراد يُعبرون عن مواقفهم في مناسبات مختلفة حول قضايا متعددة (التعصب - التحيز - السلطة -الانتخابات، وغيرها )، سواء بالقبول أو الرفض، أو بالمشاركة أو اللامبالاة . لقد أجريت عدة دراسات تبين أثر الأبعاد النفسية في تعلم الظواهر الاجتماعية. فتبين أن التعصب مثلاً يرتبط بالنزعة المحافظة بدرجة قوية، وأن المحافظين أكثر الفئات التي تهتم وتتابع حركة المجتمع، ويشاركهم في هذا الاهتمام ذوي الميول المتشائمة .

## **٢- الاختلافات العرقية واللغوية:**

تظهر هذه المشكلة في المجتمعات التي تكثر فيها الاختلافات وتنعمق، لأنها تمثل أزمة مزدوجة، فهي تشكل تهديداً مستمراً لكيانها الوطني، وثانياً لأنها تمثل كثافة في تيار المطالب المختلفة بسبب صعوبة التوفيق بينها لشدة التمايزات، والذي لا يرتبط بالمشاركة والتأييد. فلابد مثلاً، فيها تمايزات شديدة بين ٣٠٠ قبيلة، وكل منها لها تقاليدها الموروثة، بحيث لم ولن يستطيع أي نظام سياسي التحكم في هذا التكوين المختلط. وهذا الشيء ذاته شهدته جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بعد تحطيمها، ويوجسلافيا حالياً بسبب تعدد الأعراق واللغات والقوميات .

## **٣- الانقسامات الدينية:**

للدين أثر مباشر في تحديد خصائص الحياة السياسية بشكل عام، والسلوك السياسي بشكل خاص ويزداد تأثيره كلما زادت أهمية العامل الديني في المجتمع، وكلما تأصلت العلاقة بين الدين والدولة، كما في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، ففي فرنسا مثلاً، يبرز أثر الصراع الديني المتمثل بسيطرة الكاثوليك على ٩٠ بالمائة من الشعب الفرنسي، وأن الصراع بين الكنيسة والدولة يظهر من خلال محاولات سيطرة كل منها على الحياة السياسية والاجتماعية، وأن أثر ذلك على السلوك السياسي يبرز في فترات مختلفة، وخاصة في الانتخابات، حيث أن عدداً غير قليلاً من الأشخاص حتى ذوي العيوب اليسارية يذلون بأصواتهم للأحزاب ذات الطابع الديني، لكن في السنوات الأخيرة انخفضت حدته بشكل عام، أما في بريطانيا، فالانقسامات ضعيفة، لكنها في أيرلندا الشمالية قوية، كالانقسام بين البروتستانت والكاثوليك. أما في الولايات المتحدة فالسلوك السياسي يتأثر بالحركة الدينية، ويشهد ذلك من خلال

الانتخابات، حيث يصوت ذوو الميول البروتستانتية للحزب الجمهوري ويقونون خلفه، بينما يقف الكاثوليك إلى جانب الحزب الديمقراطي، وفي أحدث الدراسات التي عالجت موضوع اللامبالاة والمشاركة السياسية بين الفئات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن نسبة اللامبالاة ٣٢ بالمائة من البروتستانت، بينما هي ٢١ بالمائة من الكاثوليك، لكن تلك الدراسات لم تلاحظ أي نسبة للأقليات اليهودية واللادينية

#### ٤- التمييز العرقي أو العنصري:

في الحقيقة، لا يوجد أساس علمي يربط السلوك السياسي بالقضية العرقية حسب الدراسات الأنثروبولوجية، فالبيانات التي تطفو على السطح ليست من طبيعة الإنسان، إنما هي مستمدّة من البيئة الاجتماعية والتاريخية، ومن الظروف التي يعيشها الإنسان. سلوك الزنوج في أمريكا مغاير لسلوك البيض بسبب ظروف المجتمع، وليس بسبب الواقع العرقي، فمثلاً حوالي ٩٧ بالمائة من الزنوج يصوتون للحزب الديمقراطي لأنّه يتبنّى قضيّاتهم ويرفع شعار المساواة. أما فيما يتعلق بموضوع اللامبالاة، فيتبيّن تلك الدراسات أنّ نسبة اللامبالاة عند الزنوج تقارب ٦٤ بالمائة، بينما عند البيض تقارب ٣٤ بالمائة، والسبب هو أن الزنوج لا تتوافر لديهم ثقة بالسياسة العامة وبشكل خاص ما يتعلّق منها بشؤونهم وأسلوب معاملتهم<sup>١</sup>.

#### ٥- الانقسامات الطبقية والأوضاع الاقتصادية:

تعتبر الأوضاع الطبقية من أهم عوامل ومحددات السلوك السياسي للأفراد حيث أنها تقدم مؤشرات حول أي الفئات يمارس نشاطاً فعالاً في مجال السياسة، وإليها لا يمارس، وتوضح أيضاً درجة المشاركة السياسية، وهل هي شكلية أم فعلية، وتوضح كيفية وصول الطبقات إلى هذه المواقف<sup>١</sup>.

إنَّ تأثير هذه الأوضاع الطبقية على السلوك السياسي للأفراد يظهر بشكل كبير عندما يتوارز الشعور بالالتزام والشعور الطبقي ، فالطبقات العليا تتميَّز عادةً بالسلوك المحافظ وتأييدها للأحزاب اليمينية على عكس الطبقات الدنيا التي تؤيد الأحزاب اليسارية . أمَّا بالنسبة لتأثير الأوضاع الاقتصادية في السلوك السياسي فأهميتها تتبع من أنها تساهم مساهمة فعالة في تحديد الأوضاع الطبقية للأفراد ، وللإستقرار الاقتصادي ونموه أثر هام في استقرار الحياة السياسية ، وفي خلق جوًّا من الثقة بين الحكام والمحكمين . أمَّا أثر المركز الاقتصادي على السلوك السياسي فإنَّ ذوي الدخول العلية تكون ميلهم واتجاهاتهم تنزع إلى المحافظة وتأييده الأحزاب اليمينية ، بينما أصحاب الدخول الدنيا تكون اتجاهاتهم في الغالب يسارية ، كما أنَّ ارتفاع المستوى الاقتصادي قد يقلل من حالات اللامبالاة تجاه الحياة السياسية

## ٦ - التوزيع السكاني:

وتحدد الصورة في التوزيع حسب المناطق ، أو التوزيع حسب الأعمار ، أو التوزيع حسب الجنس .

فبالنسبة للتوزيع حسب المناطق ، فإنَّ درجة المشاركة والاهتمام في الحياة السياسية في الريف والبادية أقل بكثير منها في المناطق الحضرية . ويعود ذلك إلى طبيعة الفروق الحضارية فقط ، من حيث المستوى الثقافي والاقتصادي ، وتوافر وسائل الاتصال وسرعة الاحتكاك الداخلي والخارجي ، وبسبب طبيعة التكوين العائلي والأسري وخاصة إذا كانت السياسة العامة تتضمن ما يشكل تحدياً لتقاليدها أو لمحاولة لتغييرها .

فهناك اللامبالاة في أمريكا مثلًا ٣٩٪ في المناطق الزراعية بينما هي حوالي ٢١٪ بالمدن ( ١٩٥٤ ) .

وبالنسبة للتوزيع حسب العمر فالشباب عادة يكون سلوكهم يتميّز بالسطحية والرفض، وقد يصل إلى الثورة على الأوضاع، وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من انفجار سكاني ويتميّز أيضاً سلوك هذه الفئة (دون العشرين) بالتقليد والمحاكاة والسطحية ، بينما الفئة الثانية ما بين ٢٠-٤٠ فإنها تميّز بالتصوّج الواقعي ورفض المثالية ، والتميّز بين ما هو سياسي وغير سياسي، وهي أساس التوازن في المجتمع ، فكلما زاد حجمها بالنسبة لعدد أفراد المجتمع كلما زادت درجة الاستقرار السياسي.

أما الفئة الثالثة التي تزيد عن السنتين (الشيخوخة) ، فكلما زادت الرفاهية في المجتمع زادت أعداد هذه الفئة العمرية بالنسبة لعدد أفراد المجتمع، وتميزت بالهدوء والمحافظة التي تصل إلى درجة عدم الاهتمام السياسي .  
أما بالنسبة لأثر العمر على السلوك السياسي بشكل عام، فإن الفئات العمرية الأخيرة تكون عادة ذات ميل محافظه وأكثر إيجابية على عكس الشباب الذين تكون ميولهم ليبرالية ويسارية .

و بالنسبة للتوزيع حسب الجنس، فإن الرجال أكثر اهتماماً من النساء فيما يتعلق بالسياسة، وإن سلوك المرأة أكثر محافظة من سلوك الرجل. فالديغوليون في فرنسا يعتمدون على النساء لضمان استمرار ولايهم للحكم. وإن درجة اللامبالاة السياسية في أمريكا هي عند النساء أكثر من الرجال فهي ٣١% عند النساء، بينما هي لا تتجاوز ٢١% عند الرجال.

أخيراً لا بد من ملاحظة أنَّ درجة التأثير لكلَّ عامل من العوامل السابقة هي نسبية، وتختلف حسب الزمان والمكان والموضوع. وإنَّ أيَّ عامل من العوامل السابقة لا يعمل لوحده، لأنَّ العملية السياسية هي عملية تفاعلية وتسانى نتيجة تفاعل مستمر لكلَّ العوامل السابقة، البيئة والطبيعة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي، وغيرها .

#### **رابعاً- العملية السياسية ،مفهومها و عناصرها :**

هي عملية التفاعل بين كافة العناصر أو المتغيرات الأساسية والهامشية الموجودة في بنية النظام السياسي الداخلية الخارجية، بهدف وضع السياسات العامة للمجتمع، أو بهدف التأثير في هذه السياسات سلباً أو إيجاباً وتناقض العملية السياسية من:<sup>١٥٦</sup>

##### **١ - البيئة الكلية للنظام السياسي :**

وتشمل كافة العناصر والنظم الفرعية للبيئة الداخلية والخارجية لهذا النظام، كالبنية الاجتماعية والسياسية والسكانية والطبيعية. وتسمى المدخلات التي تتبلور في الصور التالية :

**أ- الحاجات:** وتشمل مجموعة التفضيلات والاهتمامات والرغبات والتوقعات والأراء الفردية والاجتماعية، ويتعرف من خلالها النظام السياسي على اتجاهات السلوك السياسي

**ب-المطالبات:** وهي ما يقدمه الأفراد من الحاجات على شكل مطالب أساسية للسلطة السياسية بهدف تحقيقها، وتعتبر أهم المدخلات في العملية السياسية .

**ج- الدعم والتأييد:** وهي تعبر حجم المشاركة الإيجابية التي يقدمها الأفراد والجماعات للسلطة السياسية ، وهي على نوعين مادية معنوية، وتهتم السلطة أيضاً بالمعارضة المناهضة لها للتعامل معها كأحد المدخلات السياسية .

**د-اللامبالاة:** وهذه الظاهرة تتوارد في كل المجتمعات المتطرفة والمتخلفة على حد سواء ، واللامبالاة لا تعني عدم المشاركة ، إنما هي تعبير عن سلوك سياسي بالرضا الشعبي، أو قد يعبر عن الاحتياج السليبي على سياسة معينة أو دافع معين، وخاصة عندما يصل الأفراد إلى درجة الإحباط وعدم القدرة على

<sup>١٥٦</sup>- الدكتور عبد المعطي عساف، مقدمة إلى علم العملية، مرجع سابق، ص ٩٠

التفاعل مع السلطة، وعدم الثقة بها. وهذا يجب على السلطة أن تأخذ الامساك  
بعين الاعتبار لأن النار تحت الرماد .

## ٢- النظام السياسي: ويكون من العناصر التالية:

### أ- المجتمع:

والمهم منه المجتمع السياسي بمعنى أنه يضم الأفراد الذين يلعبون دوراً كبيراً  
في تقديم المطالب أو الدعم والتأييد. ولكن هناك رأي يقول: إن المجتمع بكل  
قطاعاته يعتبر مجتمعاً سياسياً لأنه يتأثر بالعملية السياسية .

وفي الحقيقة فإن المجتمع له أهمية مزدوجة:

أولها- أنه هو السبب والنتيجة في العملية السياسية، فلو لاه لما برزت الظاهرة  
السياسية أصلاً، ولا يمكن تصور نظام سياسي بدون مجتمع وثابياً ، المجتمع  
يقدم ويمد العملية السياسية بأهم عناصر مدخلاتها، ويتألق مخرجانها .

ب- السلطة: وتتجسد بالمجموعة القائدة التي تحكم النظام السياسي، ولها الحق  
وكان الصلاحية في صنع السياسة العامة. ويجب أن تتصف السلطة بسمتين  
رئيسيتين، هما:

١- القانونية: أي أن تكون محترمة للقواعد القانونية المحددة .

٢- الشرعية: أي أن تحظى السلطة على قدر كاف من القبول والرضاء من  
المجتمع لكي تكون قادرة على إدارة العملية السياسية بشكل جيد .

ج- القوى والفاعليات السياسية: وتتضمن الأحزاب والتنظيمات السياسية  
والجماعات والقوى الضاغطة والرأي العام والبيروقراطيين والحكم المحلي .  
إن أهمية هذه القوى تكمن في أنها تقوم بنقل مطالب الأفراد من المجتمع إلى  
السلطة السياسية، وتقوم أيضاً بخدمة السلطة الحاكمة عبر اطلاعها بشكل دائمة  
على حاجات الناس، من خلال معارضتها للسلطة بكشف الخلل في ممارستها ،

والفترة في أحيان كثيرة على محاسبتها وعند الضرورة وخاصة عبر البرلمان،  
بمحاسبة النية منها .

د- التشريعات القانونية، وتمثل الإطار الذي يحدد العلاقات بين النظام السياسي  
وآلية تشكيله وطرق عمله .

### ٣ - مخرجات العملية السياسية:

وتشمل مجموعة القرارات، السياسات، والخطط الاستراتيجيات، والقوانين  
العامة، التي تصنفها السلطة السياسية على ضوء المدخلات المستجدة. وعادة لا  
تعبر المخرجات عن كافة المدخلات ، بسبب ضعف إمكانيات النظام وقدرته  
على تحقيقها دفعه واحدة، فيعتمد النظام السياسي على وضعها على شكل  
سلسلتي، ويبدأ بتنفيذ المخرجات، لا سيما الأكثر أهمية منها .

إن عملية البدء بتنفيذها تسمى الفعل السياسي: ما هو المقصود بالفعل السياسي؟

### ٤ - الفعل السياسي:

وهو أحد عناصر العملية السياسية، ويشكل أيضاً أحد مظاهر السلوك السياسي  
الأساسية، وهو الأهم بينها لأن عملية إصدار المخرجات إذا لم تحول في الواقع  
إلى فعل سياسي فلا فائدة منها، وإن التنفيذ الفعلي يعتمد على:

أ- مدى استعداد النظام السياسي لعملية التنفيذ، لأنه قد يصدرها و لا ينفذها أو  
ينفذ جزءاً منها .

ب- مدى قدرة النظام السياسي على تحديد الموارد اللازمة للتنفيذ .

ج- مدى قدرة النظام السياسي على توفير هذه الموارد .

د- مدى قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد حسب الأولويات .

٥ - التنفيذية العكسية والمتابعة والتقويم: ولهذه المرحلة أهمية كبيرة من أجل  
ترشيد العملية السياسية وضمان فاعليتها. ويبدأ هذا الجانب مع بداية إصدار

المخرجات ، ويتبعها بشكل مستمر ويعذلها عند الضرورة حسب استجابة المجتمع للمخرجات . و تتمكن هذه العملية أجهزة السلطة من التعديل أو التغيير أو الحذف أو الإضافة لأيٍ من سياساتها وقراراتها حسب استجابة المجتمع المعنى للمخرجات ، كما تمكّنها من معرفة النتائج وتزيد الخبرة لديها وتخرّن المعلومات عن هذه النتائج، لاستفادتها في المستقبل . وفيما يلي مجموعة من التساؤلات التي قد تصاحب كمعايير تدلّ على مستوى الإنجاز أو عدم الإنجاز المتتحقق :

- أ- هل يسمح النظام بمشاركة جميع الجماعات ومدى استجابة السلطة للمطلب العامة؟ .
- ب- هل تترجم السلطة المطلب السياسي وهل تتحيز إلى قوة دون أخرى؟ .
- ج - هل تحاول السلطة تزويد مختلف الجماعات بالخدمات والموارد لتحقيق توازن فيما بينها أم أنها تدعم جماعات على حساب جماعات أخرى؟ .
- د- هل توسع السياسات العامة بحيث تحقق المشروعية والاستقرار للنظام؟ .

#### ٦- التنبؤ:

و يعتبر من الوظائف الرئيسية للسلطات الفعالة، حيث لا تكتفي السلطة بانتظار الحدث ليكون سلوكها بمثابة ردّة فعل أو استجابة له، بل تتعدى ذلك إلى تكوين ووضع دراسات وتحليلات بالاعتماد على مفاهيم ومناهج تحليلية مختلفة من شأنها تقديم تنبؤات للمستقبل للتحكم به حتى لا يقع النظام فريسة الواقع الذي قد تصعب مواجهة مشكلاته.

#### أ- خطوات إرشادية للتحليل الملوكي :

لقد حظي نموذج المدخلات والمخرجات السابق على تأييد معظم الباحثين، باعتباره نقطة انطلاق للتحليل من ناحية، وإطار علم يحكم عملية التحليل من

ناحية أخرى.

ولكن، كيف تتم عملية التحليل لعناصر هذا النموذج؟

إن الإجابة على هذا السؤال تفترض الانتقال إلى مهمة أكثر تحديداً وتفصيلاً هي مهمة الانتقال من الحديث على المستوى الكلوي، وذلك على اعتبار أنَّ عمليات البحث في هذا المجال، ورغم تمكُّنها من إلقاء قدر ملموس من الضوء على أبعاد الحركة الجزئية في إطار العملية السياسية، إلا أنها لم تتفاكر بعيدة عن تحديد نتائج عامة، ولم تزل تعمل ضمن فرضيات متعددة ومحددة يحتاج إثباتها إلى مزيد من البحث العلمي المتبادر بالشمولية والصبر.

وبالتالي، فإننا لا نملك ونحن نحاول أن نجيب على هذا السؤال إلا مجموعة من الاستفسارات والتساؤلات الأساسية التي تبدو أشبه بالخطوات الإرشادية التي يمكن للباحث الاستعانة بها أثناء تعامله مع عملية صنع السياسة العامة، وأهمها:

أولاً: ما هي المؤثرات البيئية، داخلية كانت أو خارجية، التي تؤثر على النظام السياسي وتتجبر على التعامل معها، واتخاذ قرار معين من أجل مواجهتها، ووضع الحلول الناجعة لأية مسائل قد تشير لها؟، وما طبيعة العلاقة بين هذه المؤثرات؟

ثانياً: كيف يتم وصول هذه المؤثرات المختلفة إلى مركز النظام السياسي «السلطة»؟ وهل تصل بالطريق المباشر، أو غير المباشر، الرسمى أو غير الرسمى؟ وهل يتم توصيلها دون تحرير أو تشويش أو .... ولماذا؟

ثالثاً: ما هو التنظيم الأفضل الذي يضمن تحقيق العملية السياسية بصورة تحقق أفضل الأهداف الممكنة؟ وما هي القوى الأساسية المتحكمة رسمياً أو فعلياً في سير العمل؟ وما طبيعة علاقتها مع بعضها، أو مع غيرها من القوى الأخرى التي تحطم غاية هذه القوى وتسسيطر على توجهاتها؟

رابعاً: ما الإمكانيات المختلفة، مادية وبشرية ومعنوية .. التي يتمتع بها النظام السياسي؟ وما قدرات النظام على تبنة هذه الإمكانيات وتوزيعها وتطويرها؟ وما مدى التوازن المتوقع بين هذه الإمكانيات وبين الأهداف الموضوعة أو المأمولة؟

خامساً: ما مدى الدقة والعملية في الأساليب التي تتبعها السلطة في التعامل مع المعلومات الموجودة لديها؟ وما مدى قدرتها على التنبؤ؟ وما الاستعدادات الأساسية المطلوبة التي يفترض إعدادها وتجهيزها في حالة عدم صدق النتائج وبروز مفاجآت غير محسوبة؟

سادساً: ما مدى الانسجام والتوازن بين القرارات أو السياسات الصادرة وبين المؤشرات التي دفعت في اتجاه صدورها، (أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات)، وهل جاء القرار انعكاساً للأثار الذابعة من المدخلات، أو أنه ثلثون بعوامل أخرى نابعة من السلطة ذاتها؟

سابعاً: ما قدرة النظام على استيعاب ومواجهة القوى والأثار الجديدة التي سترتبها عمليات التنفيذ للسياسة التي تم رسمها؟ وما مدى التوازن والانسجام بين المخرجات وبين نتائج التنفيذ؟ وبالتالي ما الآثار العكسية أو ردود الفعل التي تترتب على كل ذلك، وما مضاعفاتها؟

هذا، وقد عمد بعض الباحثين إلى اختصار مثل هذه التساؤلات في عدد محدود وموجز (٣)، فيقول أحدهم:

Whom Gets: What, When and How?

We Want To Know Who Controls

ويقول آخر:

Whom, With What regard or What, How, and With What Effectiveness?

<sup>١٥٧</sup>"What has charged, How, at what rates?"

ويصورة أخرى:

١٥٧ عبد المعطي محمد عسقل، مقدمة إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٠١

هذا وقد درج معظم الباحثين في تعاملهم مع هذه النسأولات على أن يتراولوا العملية السياسية عنصراً عنصراً، بدءاً بالمدخلات وانتهاء ببحث ردود الفعل الناجمة عن صدور المخرجات أو عن نتائج التنفيذ.

ونحن إذ لا نعترض على هذا الاتجاه إلا أننا نشترط لذلك ضرورة ما يلي:

أ – تحديد كافة العناصر المشاركة في العملية تحديداً دقيقاً، وهذا يفترض إجراء عملية مسح ميدانية.

ب – تحديد العلاقة بين كل عنصر من عناصر العملية وبين غيره من العناصر الأخرى المشاركة.

ج – تحديد درجة الأهمية المطلقة لكل عنصر من عناصر التفاعل.

د – تحديد درجة الأهمية بالنسبة لكل عنصر من عناصر التفاعل وذلك بالمقارنة مع أهمية العناصر الأخرى.

ه – معرفة مدى استمرار درجات الأهمية المطلقة أو النسبية لكل عنصر خلال مراحل التفاعل المختلفة.

و – وضع تنبؤات عن مدى استمرار درجات الأهمية المطلقة أو النسبية في عمليات لاحقة.

أما مبرر هذه الشروط، فهو أنها هي التي تضمن أن لا يكون بحثنا في كل عنصر من العناصر وكأنه بحث منفصل ومستقل، وبالتالي نضمن أن يظل حديثنا عن عملية واحدة لصنع السياسة تأتي نتائج التفاعل بين كافة العناصر وبين بعضها.

### ب- شروط أساسية للتطبيق:

لقد أوضحنا فيما تقدم مجموعة من النتائج النظرية، ولكن السؤال الذي يطرح ذاته الآن هو: هل هذا الإطار العام التحليلي الذي من المتوقع أن يحكم سير العملية السياسية ومراحل تحليلها بشكل عام، هو إطار موحد ومستعمل فعلياً

من قبل الأنظمة السياسية المختلفة؟

تؤكد الإجابة على هذا التساؤل حقيقة هامة لا بد من إدراكتها، وهي أن ما تقدم لا يحاول أن يعكس واقعاً فعلياً في الأنظمة المختلفة، بقدر ما يحاول أن يقدم نموذجاً نظرياً يمكن تطبيقه إذا ما أرادت الأنظمة السياسية أن تنهج منهجاً عملياً منظماً عند قيامها بوضع قراراتها ورسم سياساتها العامة. أما ما تعلق بالقرارات الثانوية والبسيطة فلا تحتاج عادة إلى الخوض في هذه المراحل المذكورة.

وبالطبع، فإنَّ السعي لتطبيق هذا النموذج، لا يقوم على مجرد الرغبة أو النزعة العلمية لدى سلطة النظام، وإنما لا بد من عدة شروط أساسية لا يقوم التطبيق للسليم بدونها، وهي:

أولاً: استكمالاً للمؤسسات السياسية الرئيسية، وخلق التكامل المؤسسي -

ثانياً: رسوخاً في تقاليد العمل السياسي العلمية.

ثالثاً: تطوراً في أساليب وأدوات العمل المستعملة.<sup>١٥٨</sup>

وكم يلاحظ فإنَّ مثل هذه الشروط لا تتوافر لدى مختلف البلدان، في الوقت الذي تتمتع البلدان الأكثر تطوراً بدرجة عالية منها، الأمر الذي يخلق تقاليد عمل سياسي متباينة.

#### خامساً- نظريات التحليل السلوكي :

يسعى التحليل السلوكي إلى وضع قواعد عامة للتفسير يقوم على قاعدتين رئيسيتين، هما :

أ- كل نمط من أنماط السلوك البشري ينبع من خلفية معقدة تحكم فيه مجموعة من المتغيرات .

<sup>١٥٨</sup> - عبد المعطي محمد عصاف ، مقدمة في علم السياسة ، لمراجع السابق ، ص ١٠٢

**بـ-السلوك البشري** مهمـا كان معرفـا في الفردـية لا بدـ من أن ينظر إلـيـه من زاويـتين للتحـليل :

**أـ-الزاوية الفردـية** :بـمعنى تـركيز الـبحث عـلى المـكونـات النفـسـية المتـنوـعة لـلفردـ، وـهـذا يـطـلق عـلـيه المسـتوـى الجـزـئـي للـتحـليل .

**بـ-الزاوية الاجـتمـاعـية:**الـتي تـفترـض أن يـنـظر إـلـيـ الإنسان بـوصـفـه عـضـوا فـي جـمـاعـةـ، وـهـذا مـا يـطـلق عـلـيه المسـتوـى الكـلـي للـتحـليل .

**١ـ- النـظـريـات النفـسـية:** هـذـا عـدـد نـظـريـات تـشارـكـت فـي تـفسـير السـلـوكـ الإنسـانـيـ، لـكـنـها اخـتـلـفـت فـي عـدـد قـضـايا تـرـكـزـت حـولـ المـحاـورـ التـالـيةـ:

**أـ-هل السـلـوكـ الفـرـديـ نـابـعـ مـنـ النـفـسـ البـشـرـيةـ فـقـطـ؟ أـوـ هلـ هوـ مـحـكـومـ بـعـوـامـلـ بيـئـيـةـ أـيـضاـ؟**

**بـ-هلـ هوـ سـلـوكـ منـطـقـيـ وـاعـ؟ أـمـ هوـ نـتـاجـ مـجمـوعـةـ اـسـتـعـدـادـاتـ وـاتـجـاهـاتـ لـيـسـ وـاعـيـةـ بـالـضـرـورةـ؟**

**جـ-هل السـلـوكـ هـادـفـ لـمـ عـشـوـانـيـ؟**  
هـذـا سـنـحـاـلـ إـلـقاءـ بـعـضـ الضـوءـ عـلـىـ هـذـهـ المـحاـورـ عـبـرـ التـنـطـرـقـ إـلـىـ النـظـريـاتـ النفـسـيةـ الـتـيـ حـاـلـتـ تـفـسـيرـ هـذـاـ السـلـوكـ .

**أـ-نظـريـةـ الدـوـافـعـ وـالـحـاجـاتـ:**  
فيـ الـوـاقـعـ، حدـثـ اـخـتـلـافـ فـيـ الـآـراءـ بـيـنـ عـلـمـاءـ النـفـسـ الـذـينـ عـالـجـواـ مـوـضـوعـ السـلـوكـ الإنسـانـيـ مـنـ مـنـطـقـ الدـوـافـعـ سـوـاءـ مـا تـعـلـقـ بـهـذهـ الدـوـافـعـ مـنـ حـيـثـ أـنـهـاـ مـوـرـوـثـةـ أـوـ مـكـتـسـبـةـ، أـوـ هيـ مـزـيجـ مـنـ الـاثـيـنـ مـعـاـ، وـمـاـ هـيـ نـسـبـةـ تـسـائـلـ كـلـ مـنـهـمـاـ فـيـ السـلـوكـ الإنسـانـيـ؟ وـبـالـتـالـيـ مـاـ دـورـ الدـوـافـعـ فـيـ تـحـدـيدـ أـنـماـطـ هـذـاـ السـلـوكـ؟ .

في الواقع هناك من يقول إن الدوافع غريزية وبالتالي فإن السلوك سسوف لا يتحدد وفقاً للمؤثرات البيئية، إنما يتحدد بالعوامل الشخصية، كما يقول الفرويديون، بينما يقول آخرون إن السلوك يتحدد بمؤثرات بيئية وشخصية في ذات الوقت، لأن سلوك الفرد حسب رأيهما يعتبر نتاج تفاعل عدة قوى تعمل في المجال في لحظة معينة<sup>٣٥٩</sup> ويقول أيضاً *mc-gregor*: إن سلوك الفرد يكون بمثابة إقرار للقوى المتبعة جزئياً من الفرد وجزئياً من البيئة، وذلك للحصول على مزيد من الحاجات". ولتفسير ميكانيزم الدوافع يقول: إنها الحاجة الأولية الناشئة من داخل الفرد والتي تدفعه إلى تحقيق الحاجة، مما يسبب توتركاً نفسياً معيناً عند الفرد حتى يتم إشباع الحاجة". فالدروافع إذاً نتاج التوترات التي تنشأ من اختلال التوازن في المجال السلوكي، وهي التي تدفع الفرد لسلوك سلوكاً محدداً من أجل إزالة تلك التوترات وإعادة التوازن، ولتفسير السلوك السياسي حسراً يقول بعضهم: إن الحاجيات تصنف بشكل تسلسلي يبدأ بال حاجات الأساسية الفيزيولوجية (مثل الأكل والشراب)، وصولاً إلى حاجات الاجتماعية ، بمعنى أن الإنسان الذي يعاني من حرمان في إشباع حاجاته الأساسية (الفيسيولوجية) لا يمكن أن يمارس أي سلوك سياسي مما يوسع دائرة اللامبالاة ، ويقلص حجم التأييد والدعم للسياسات العامة .

يقول برنارد شو: "إن الإنسان لا يستطيع إن ينفلسف وبطنه جائع" .

وقد تعرضت هذه الفكرة للنقد، وبين كان يتم التسليم بها بشكل عام، لأن الحاجات متشابكة ومتداخلة مع بعضها ولا تخضع لسلم تنازلي أو تسلسلي لأن الظروف الزمنية والمكانية هي التي تحدد درجة الحاجة الحاجة بمعنى أن الحاجات ذات وضع نسبي.

<sup>٣٥٩</sup> -عبد المعطي عساف، ود. محمود علي، مقدمة إلى علم السociology، عمان مكتبة المحتسب، ١٩٩٤ ص ١٠٤

بمعنى، ما هو أولوية في هذا المجتمع ولهذا الإنسان قد لا يكون أولوية لذلك المجتمع وذلك الإنسان ، سواء من حيث الزمان أو المكان كما أن الدوافع لا تؤثر في السلوك لوحدها، لأنها تشارك مع محدثات أخرى ثقافية و موقفية تؤثر في السلوك أيضا، وإنتأكيد ما سبق ذكره نقدم المثالين التاليين: إن الأعرج له دافع قوي للجري لكنه يسير ببطء، والمرأهق دافعه قوي لممارسة الجنس لأن البيئة الاجتماعية ترغمه على كبت الدوافع أو التسامي عليها أحيانا .

ملخص النظرية أنه لدراسة السلوك الإنساني يجب معرفة الدوافع التي تؤثر فيه، وأبعاد هذه الدوافع ودرجة تأثيرها ، وأهمية القرابط بين الدوافع والمحاولات وإذا ما أريد تغيير أو تعديل أو تطوير السلوك السياسي، يفترض التعامل مع هذه الدوافع لتحديدتها وتطوريها وتعديلها، لتؤدي بالنتيجة إلى الغاية أو المطلب .

**ب- نظرية الاستعدادات والاتجاهات:** إن السؤال الذي يطرح ذاته فوراً ما هو مفهوم الاستعدادات ؟ تعرف الاستعدادات بأنها تشمل مجموعة الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات وسمات الشخصية التي تحكم في استجابة الفرد بطريقة معينة في موقف معين .

ويعتقد أنصار هذه النظرية بعدم افتراض التعقل في السلوك الإنساني، حتى لو وعلى الإنسان استعداداته، لأن ذلك لن يمكنه من أن يعي مدى تأثير سلوكه بهذه الاستعدادات. إن الاستعدادات حقيقة تساعد في فهم السلوك السياسي للأفراد ، كما أن تحليل السلوك يمكن أن يساعد بالمقابل على فهم الاستعدادات، وبالتالي فإن فهم عملية التفاعل بين طرفي العلاقة الأصليين في العملية السياسية، وهما الأفراد والجماعات من جهة ، والسلطة من جهة أخرى، لا بد من أن يساعد أو يلقي الضوء على دور العملية السلوكية في العملية السياسية .

إنَّ هذه النظرية تساعد على تحديد طبيعة استعداد الأفراد والجماعات، الذي يؤثر ويتحكم بشكل ملموس في موقف السلطات العليا سلباً أو إيجاباً، كما تساعد في تحديد طبيعة استعداد السلطات من جهة تفهم مطالب الأفراد وضغوطهم، أو استعداد هذه السلطات لمواجهة هذه المطلب سلباً أو إيجاباً .

في الخلاصة أنه على محلل السياسي أن يراعي وبهستم بهذه الاستعدادات ليتمكن من معرفة عوامل ثباتها وتغييرها أو تعديليها، لأن ذلك يمكن الباحث والمحلل السياسي من تبيان الوسائل التي تسهل مهمة السلطة في تغيير وتعديل هذه الاستعدادات .

٣- **نظريَّة الهدافِيَّة:** تقوم هذه النظرية على قاعدة مفادها أنَّ كلَّ سلوك يعتبر سلوكاً هادفاً، بمعنى أنَّه سلوك مقصود في حد ذاته ، أي أنه سلوك واعٍ. وهذه النظرية بالضبط تختلف نظرية الاستعدادات التي تنظر إلى السلوك نظرة عدم تعلُّق ، لكنَّ هذا السلوك في الوقت ذاته لا يعتبر سلوكاً واعياً بالمعنى، كما يقول مؤيدو وأنصار هذه النظرية، وقد يمزج بين الوعي وعدمه في درجات متغيرة حسب وضع الفرد الذاتي والموضوعي ، وحسب درجة سيطرة الغرائز والانفعالات وأنماط الشعور والتسلُّق المختلفة ، وحسب وجهة نظر صاحب السلوك نفسه. وإنَّ الهدف قد يكون خارجياً لتحقيق التوازن الخارجي للفرد، وقد يكون داخلياً لتحقيق توازن داخلي للفرد. هذا، قد يكون العمل لتحقيق هذه الأهداف شعورياً أو لا شعورياً، أو مزيجاً من الاثنين معاً .

ولتطبيق هذا السلوك في المجال السياسي أو في العملية السياسية، فلا بدَّ لنا أن نقول إنَّ تبني أيَّ سلوك سياسي بشكل عام، لا بدَّ من أن يكون لخدمة هدف معين، وبذاته لا يوجد، لا خطة سياسية، ولا سياسة عامة .

إنَّ هذا الترابط بين السلوك السياسي والأهداف يجعل مرحلة تشكيل الأهداف من أهم المراحل في بناء السياسة العامة، حيث يساعدنا على فهم العلاقة بين أهداف كلٍّ من الأفراد والجماعات والسلطات وبين أنماط سلوكها ، وهذا ما يسهل عملية التنبؤ بالسلوكيات المتوقعة لكلٍّ منهم عبر مؤشرات معينة لفهم هذا السلوك.

إنَّ فهم تلك العلاقات يساعد السلطة على تفهُّم سلوك الأفراد والجماعات والتنبؤ به في حال اتخذت سياسات عامة تتعارض مع أهدافهم بشكل أو بأخر ، بالمقابل فإنَّ تفهُّم الأفراد لمجمل الأهداف العامة، يمكن أن يساعد في تحديد درجة اللامبالاة أو الدعم الذي يمكن أن يقدمه الأفراد والجماعات لتحقيق الوظائف والمهام، ويساعد على ترشيد سلوكهم في تقديم مطالبهم السياسية وتقديرهم لسلوك القيادة التي لم تستطع تحقيق كل مطالبهم ، سواء أكان هذا التفهُّم إيجابياً أو سلبياً، بمعنى الذي يمكن أن يخلق لديهم حالة من العداء قد تصعد إلى مرحلة الثورة العارمة ضد السلطة، لذلك نرى أنه كلما زاد التمازج والترابط بين أهداف الأفراد والجماعات والسلطات، كلما تعمق التفاعل بينهما وزاد الاستقرار السياسي لتحقيق توازن المطلوب

#### ٤- نظرية المباريات :

تقوم هذه النظرية على أساس الإمساك بالمفاهيم الأساسية للسلوك العقلاني الرشيد، وعلى أساس دراسة الخصائص التي يتبارى فيها أكثر من طرف، بشرط أن تكون العلاقة بين الأطراف علاقة تعارض، وأن تكون النتيجة غير معروفة أو غير مؤكدة .٠٠٠

لكي تقوم هذه النظرية يجب توفر العوامل الأساسية التالية  
أ- وجود لاعبين أو أكثر ، ولكلِّ منهم أهدافه وإمكاناته

- ب- وجود استراتيجية لكل لاعب في مواجهة استراتيجية خصميه .
- ج- تحديد الإطار العام والبيئة التي تتم فيها المباراة، أي تحديد حدود كل طرف .
- د- نتيجة المباراة .

إن السلوك العقلاني هنا يفرض ذاته عبر اختيار كل طرف استراتيجية تحقق له الربح الأعظمي. أما عن نتيجة المباراة، فغالباً ما تكون على الشكل التالي :

- ا- إما صفرية، بمعنى أن ما يخسره طرف يكسبه الطرف الآخر
- ب - غير صفرية، وفيها يتتفق الطرفان على تحقيق مصالحهما على حساب طرف آخر
- ج- كارئية، وفيها يتخاصمان ليديم كل منهما الآخر، وي الخ كل منهما، كما هو الحال في الحرب النووية، وهذا لحسن الحظ لا يحدث أبداً، وإذا كان الأطراف أكثر من اثنان فلا تكون النتائج صفرية.

إن استخدام هذه النظرية في العملية السياسية وخاصة في صنع القرار واتخاذاته قد يكون مفيداً جداً وبشكل أخص إذا استطاعت هذه النظرية استخدام أساليب رياضية ملائمة للعلوم الاجتماعية.

إن هذه النظرية سوف تمكن السلطة السياسية من اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها بشكل أكثر منطقية ، لأنها ستمكنها من:

- ١-تبسيط سياساتها العامة وجعلها مهيمنة على الجميع، بمعنى أن تتصدر سياساتها العامة دون إعطاء أي اعتبار للمطالب العامة للأفراد أو للجماعات، وهنا تكون النتائج صفرية، لكن تكون السلطة في هذه الحالة معرضة للتسلّمات المضادة لها.
- ٢-أن تنساوم مع بعض القوى لتحقيق أهداف مشتركة على حساب أهداف القوى الأخرى.

١- المسماومة مع كافة القوى لتحقيق أهداف مشتركة، وهذا يشترط نظماً فيها قوى متعددة كفرنسا مثلاً، أو أكثر من تنظيم لقوة واحدة مثلاً عدة اتحادات للعمال وال فلاحين.

أما على الصعيد الخارجي، فتبرز هذه النظرية على صعيد السياسة الدولية بشكل أهم بكثير من السياسة الداخلية، بسبب وضوح الحدود بين الأطراف وعدم تعدد القوى وتكامل العمل الاستراتيجي لكل طرف، وهذا غير متوفر على الصعيد الداخلي للدولة..

#### ٥- المدرسة الاجتماعية:

تقوم هذه المدرسة على دراسة السلوك البشري ليس كأفراد فقط إنما لا بد للتحليل حتى تكتمل صورته التموذجية من النظر إلى الفرد على أنه عضو في الجماعة، وبالتالي لا بد من دراسة الظاهرة السياسية على المستوى الجماعي، وهذه مهمة كل العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع السياسي، و الأنثروبولوجيا السياسية، و علم الاقتصاد السياسي، وغيرها ، حيث يتناول علم الاجتماع السياسي دراسة الصراع الاجتماعي والتغيير وكل ما يدور حول ظاهرة السلطة، بالتركيز على التواهي غير الرسمية ذات الجذور الاجتماعية. و تظهر أهمية ذلك من خلال الارتباطات غير الرسمية التي تربط الناس بعضهم ببعض، وهي الأساس في التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد، وذلك من أجل تبيان تأثير دور الأسرة والطبقة الاجتماعية والتعليم والمهنة والدين والتجانس الاجتماعي على السلوك السياسي . بينما يتناول علم الأنثروبولوجيا دراسة المجتمعات البدائية، بهدف اكتشاف القوانين العامة التينظمت التاريخ الإنساني، والتي يتوقع أن تنتظم باستمرار التطور في المستقبل، طالما أن الطبيعة تتم بالتبادل والاطراد فمثلاً دراسة آثار التفرقة العنصرية والتعصب

وأثر اللون وهو هي من مظاهر التكوين الانثربولوجي للإنسان، سوف تبسين أهمية الآثار التي ترتبها هذه الظاهرة على السلوك السياسي .

وللاقتصاد السياسي أهميته في تفسير السلوك السياسي للأفراد والجماعات من زاوية اقتصادية، مرتبطة بمستوى الدخل أو معدل الدخل الفردي، ووضعه في عملية الإنتاج، كل ذلك يقدم مؤشرات حسول وضع الفرد الاجتماعي وتصنيفه الطبقي من هذه الزاوية، وأثر ذلك كله على سلوكه السياسي.

وهناك أيضاً موضوع يتناول العلاقات الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات، يقود إلى معرفة آثار هذه العلاقات على البيئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة العمال بأصحاب رأس المال، الذي يفرض آثاراً اجتماعية وسياسية واسعة النطاق قد تصل إلى مرحلة الصراع الواسع، والذي من شأنه أن يهدّد النساء السياسي بالتفاكم والانهيار، حيث أن معظم الثورات الباشفية والصينية والاشترافية أساسها اقتصادي اجتماعي، وأدت إلى وصول الشيوعيين إلى قمة السلطة ، وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن كل ما سبق منفرداً أو مجتمعاً، لا يستطيع أن يقدم تفسيراً حقيقياً واضحاً بشكل كامل للسلوك السياسي، إلا عبر نظرية النظم ، هذه النظرية هي الوحيدة التي تنظر إلى السلوك على أنه تداخل وتشابك بين مختلف المقومات الفردية والجماعية، الشكلية والموضوعية، المادية والمعنوية، في المجتمع، كما سبق ذكره، وهي النظرية التي تركز على طبيعة التفاعل بين الأبعاد الجزئية المختلفة في تكوينها الكلي .

الفصل الثامن

الديمقراطية



## لمحة تاريخية:

عرفت الديمقراطية منذ عهد الإغريق، حيث تناولها في كتاباتهم كلًّ من سقراط وأفلاطون وأرسطو، واعتمدت في أثينا في إطار المدينة – الدولة كنظام سياسي يختلف عن كل الأنظمة التي وجدت في تلك الفترة، والتي تميزت بالاستبداد . إن ديمقراطية أثينا قامت على مبدأ توسيع المشاركة الشعبية في الحكم، وذلك عبر إشراك المواطنين في تسيير شؤون الدولة ، لكن صفة المواطنية اقتصرت على فئة قليلة من المجتمع، لأن المجتمع الإغريقي نفسه كان قائماً على الرق والعبودية كأساس لنظامه الاقتصادي .

فقد انقسم المجتمع الإغريقي إلى قسمين: أحرار وعبد ، والأحرار بدورهم انقسموا إلى فئتين ، مواطنين وغير مواطنين أي الأحرار والغربياء الذين لا يحق لهم المشاركة في العملية السياسية ولا تولي المناصب، ومواطنيه كانت تكتسب بالولادة، فينوارتها الآباء عن الأجداد .

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن عدد سكان أثينا تجاوز الثلاثمائة ألف نسمة، وأن الذين كان يحق لهم حضور الاجتماعات السياسية بلغ ثلاثة وأربعين ألف نسمة فقط من الرجال البالغين، ولم يكن يحضر منهم سوى ثلاثة آلاف فقط، بسبب الشروط الإضافية الأخرى التي وضعها نظام أثينا على المواطنين لكي يحق لهم حضور وممارسة الاجتماعات السياسية، منها: أن لا يكون مديناً للمدينة، وأن يكون مالكاً لعقار وأن لا يكون فاراً من أي معركة حربية . . . . . والخلاصة أن عدداً ضئيلاً من سكان أثينا كان يمارس السلطة ويتمتع بحقوقه السياسية وبرأيي هذا يخالف الديمقراطية الحقيقة ، التي تعني توسيع ذاكرة المشاركة لتشمل كل المواطنين، وتتضمن لهم حقوقهم وحرياتهم السياسية والاجتماعية.

لقد كثُرَ تداول كلمة الديموقراطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والذي ترافق مع ظهور عدد من الكتابات التي تطالب بالمساواة بين البشر . كما كثُرَ تداول مفهوم الديموقراطية في أوروبا ابتداءً من القرن التاسع عشر ، وخاصة في القرن الثامن عشر ، مع توطُّد الليبرالية السياسية ، أما بالنسبة للعرب ، فلم تدخل كلمة الديموقراطية اللغة العربية إلا من خلال الغرب ، في أواخر القرن التاسع عشر إذ كان لتطور مفهوم الديموقراطية في الغرب أثره في تطور ومارسة الديموقراطية في البلدان العربية .

ستتناول في هذا الفصل التعريف بالديمقراطية ، وشرح مفاهيمها في الفلسفتين الليبرالية والماركسية ، وتحديد أشكالها كما سنعالج موضوع الأحزاب والمعارضة في الأنظمة الديمقراطية

#### أولاً - تعريف الديمقراطية :

ليس من السهل التعريف بالديمقراطية بسبب شمولها مختلف أوجه الحياة، ولتأثيرها بالمعطيات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وهذا ما حدا بجورج يوردو إلى القول إنَّ على الباحث في الديمقراطية أن يكون في الوقت ذاته مؤرخاً لفهم تكون فكرة الديمقراطية؛ عالم اجتماع لدراسة تجذُّرها في الجماعة؛ عالم اقتصاد لإدراك العوامل المادية المؤثرة في تطورها؛ عالم نفس لمعرفة مصدر الطاقة التي تغذيها؛ منظراً سياسياً لتحليل أثر الأنظمة والعقائد السياسية على مفهوم الديمقراطية، وأخيراً رجل قانون، لتعريف المؤسسات الخاصة والسياسية التي تجسد عملياً الديمقراطية".<sup>١١٠</sup>

فالديمقراطية، لا تقتصر، كما يبدو للبعض، على شكل نظام الحكم، إنما تتعذر نطاق المؤسسات الدستورية، وتتدخل مباشرة في صلب العلاقات بين الأفراد

<sup>١١٠</sup> عصام سليمان، المدخل إلى عالم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٢١.

والجماعات ومن أجل إدراك معنى الديمقراطية ، يجب على الباحث أن يتناولها كشكل لنظام الحكم ، وكتنط للعلاقات الإنسانية في أن .

### ١ - الديمقراطية كشكل لنظام الحكم .

تبعد الديمقراطية شكلاً لنظام الحكم ، متعارضاً مع الحكم الملكي الاستبدادي ، والحكم الوليغاري (حكم القلة الغنية) . ويرتبط تعريفها بالإجابة عن الأسئلة التالية باسم من ، وبين ، ومن أجل من تمارس السلطة ؟ . بالنسبة للسؤال الأول هناك ثلاثة أجوبة .

**الإمكانية الأولى:** ممارسة السلطة باسم المولد وصلة القربي ، أو الصفات العقلية الخارقة . وفي كلتا الحالتين يكون الشخص "الأفضل" مدعواً لممارسة الحكم . أما الذي يميز الحالتين بعضهما عن بعض ، فهو المعيار المعتمد في اختيار الحكم . ففي الحالة الأولى ، يكون المولد ورابطة القربي المقاييس المعتمد؛ بينما في الحالة الثانية تكون الصفات الخلقية والعقلية هي المقاييس . فيكون الحكم "حكم العقلاه والعلماء" . وهناك اعتقاد بأن الأمور سوف تسير نحو الأفضل ، في حال وضع الشعب مصيره بيد هؤلاء العقلاه والعلماء .

**الإمكانية الثانية:** هي ممارسة السلطة باسم الثروة فيصل إلى سدة الحكم الأشخاص الأكثر غنى ( أصحاب المؤسسات المصرفية ، كبار الصناعيين والتجار ، الخ ) ، ويقيمون نظاماً سياسياً تكون فيه السلطة حكراً عليهم ، وينعزلون نسبياً عن باقي المجتمع ، كونهم يعذرون في ممارستهم الحكم عن مصالح الأقلية . فيكون الحكم حكماً اوليغارشياً .

**الإمكانية الثالثة:** هي ممارسة الحكم باسم غالبية الشعب ، المعيار عن إرادته بالاقتراع العام . وهذه هي الديمقراطية . والذين يمارسون الحكم هم الأشخاص الذين يقع عليهم اختيار الشعب ، دون إعطاء أي أهمية لمحاذيم ولعنةهم

ولثروتهم. فالديمقراطية تتعارض تماماً مع مبدأ السلطة التي لا تتبع من إرادة الشعب، فهي نظام حكم يهدف إلى تضمين الحرية في العلاقات السياسية ، أي علاقة القيادة \_ الطاعة ، الملازمة لكل مجتمع منظم سياسياً. فالسلطة تستمر ، بدون شك ، في الحكم الديمقراطي ، ولكنها تبنى على موافقة الأشخاص الخاضعين لها، ف تكون متوافقة ومنسجمة مع حرياتهم .

أما بالنسبة للسؤال؛ من أجل من تمارس السلطة ؟ فيقوم جدل بين المفكرين السياسيين، فالبعض يقول إن غاية ممارسة السلطة ، في النظام الديمقراطي ، هي تحقيق مصلحة كافة أفراد الشعب. فالحكومة التي تمارس السلطة استناداً إلى الإرادة العامة، لا يمكنها إلا أن تعمل في سبيل مصلحة كل أفراد الأمة. أما البعض الآخر، فيقول بأن السلطة تمارس، في النظام الديمقراطي، من أجل الغالبية العظمى من الشعب، لأنه لا يمكن عملياً تحقيق مصالح كافة أفراد الشعب. وهذا الأخير ليس مجموعة متاجنة تماماً، إنما هو مكون من فئات وطبقات وجماعات ، ليس لها جميعها المصالح ذاتها ، وقد تكون مصالحها متضاربة في أوقات كثيرة .

هذا الجدل يقودنا إلى البحث في الإجابة عن السؤال ؛ من تمارس السلطة ؟ وهذا تبدو الإجابة مرتبطة بالإجابة عن السؤال السابق ، أي من أجل من تمارس السلطة ؟ .

القول بأن السلطة، في النظام الديمقراطي، تمارس من أجل تحقيق مصلحة كافة أفراد الشعب، يقود إلى الاستنتاج بأن الذي أنشئ من أجل تحقيق مصلحة الجميع ، على الجميع أن يشاركون فيه. فإذا كانت السلطة تمارس من أجل الجميع فعلى الجميع أن يمارسها. والقول بأن السلطة تمارس من أجل تحقيق مصلحة الغالبية العظمى من الشعب ، يقود أيضاً إلى الاستنتاج بأن على الغالبية الشعبية أن تمارس السلطة، غير أنه لا يمكن لكل أفراد الشعب، ولا للغالبية

العظمى منه، أن تكون في الوقت ذاته حاكمة ومحكومة. فتطابق أو تماشى الحكام والمحكمين ، بشكل كامل، هو أمر صعب لتحقيق. فلا يمكن، عملياً، ممارسة الحكم إلا بواسطة أقلية من أفراد الشعب. لذلك تميّز الأنظمة السياسية بعضها عن بعض ب مدى اقتربها من المثال الديمقراطي ، الذي يصعب بلوغه. لهذا السبب، يطرح الموضوع من زاوية أخرى ، وهي ضرورة انتشار الأقلية الحاكمة من الشعب، باعتماد عدة طرق ، من بينها الاقتراح العام ، الذي يبدو الأكثر ملائمة للمثال الديمقراطي. فالديمقراطية، على حد تعبير هنري دي مان: " هي طريقة خاصة لانتقاء الوسائل الكفيلة بتقليل المسافة إلى أقصى حد ممكن، بين النظام السياسي بواقعه الحقيقي ، والمثال الديمقراطي ؛ لأنَّ تحقيق هذا المثال واقعياً وفي المطلق غير معنٍ .

هذا التعريف بالديمقراطية، كشكل لنظام الحكم، يجد التعبير عنه بالقول بأن الديمقراطية هي "حكم الشعب بالشعب والشعب " <sup>١٦١</sup>. ولكن حصر الديمقراطية في شكل نظام الحكم يؤدي إلى تقليل مضمون مفهوم الديمقراطية .

## ٢ - الديمقراطية كنمط للعلاقات الإنسانية :

للقواعد الدستورية الوضعيّة، وللتقاليد السياسية ، أهمية كبيرة في تحقيق الديمقراطية. فالاقتراح العام وتحديد وظائف المؤسسات، وصلاحيات الأشخاص الذين يمارسون السلطة ، والتقييد بالأصول المتّبعة في تأليف وإسقاط الحكومات، والفصل بين السلطات ، والاعتراف بالحرّيات والحقوق والمساواة ، هي جميعها في أساس النظام الديمقراطي، وعدم التقييد بها يؤدي إلى تضليله الديمقراطية. غير أن المؤسسات الدستورية والقواعد الحقوقية، على الرغم من أهميتها، لا تصنع الديمقراطية. فالديمقراطية في جوهرها تتجاوز هذه المؤسسات

<sup>١٦١</sup> عصام سليمان، المدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق، ص ٢٣٢ .

والقواعد لتشكل سلوكاً اجتماعياً وسياسياً ، يرتكز على فكرة المساواة في العلاقات الإنسانية ، وأحترام حقوق الإنسان وحرياته. فهي تدخل في تكوين شخصية الفرد والجماعة . وهذا ما عبر عنه " جورج بوردو " حين قال إنَّ الديمقراطية هي فلسفة، ونمط عيش وعتقد ، ونکاد تكون عرضاً شكلاً للحكومة ".<sup>١٦٢</sup>

و غالبية الذين كتبوا عن الديمقراطية عبروا عن هذا المفهوم . فالديمقراطية تدخل في صلب العلاقات بين المواطنين من جهة ، وبينهم وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى ، ولا تقتصر فقط على شكل الحكم . وقد كتب ألكسي دو توکفیل ، وهو أول من بين أهمية المساواة في تحقيق الديمقراطية ، أنَّ ما لفت نظره أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، هو المساواة في الفرص المتاحة لمختلف أفراد الشعب ، فاكتشف أنَّ " ثورة كبيرة هي قيد التحقيق وأنَّ الديمقراطية لا بد فادمة " .

و لكي تتحقق الديمقراطية عملياً في الواقع السياسي ، ولا تبقى فكرة مجردة أو شعاراً لا قيمة فعلية له ، أو ستاراً للاستبداد والتعسف ، يجب أن يكون الشعب مؤمناً بقيمة المبادئ الديمقراطية ، وبالديمقراطية كقيمة بحد ذاتها ، ومدركاً لأهميتها في الحياة السياسية ، وهذا يتطلب قدرًا من الثقافة والضمير السياسي . فالمؤسسات الدستورية تشكل إطار العمل السياسي ، وتلعب دوراً هاماً في تحديد أنماط النشاط السياسي ، غير أنَّ القوى السياسية ، من أحزاب وقوى ضاغطة وتنظيمات وتجمعات ، هي التي تقوم بهذا النشاط ، ومن صنفوفها ينطلق من يمارس السلطة ، فلا يكفي أن يكون شكل المؤسسات الدستورية ديمقراطياً لتحقق الديمقراطية ، إنما يجب أن تكون المبادئ الديمقراطية راسخة في عقول

<sup>162</sup> Bourdieu George , la democratie , Paris, ed.du.seuil, 1978,p.9

ونفوس الحكم، وفي الشعب نفسه الذي هو مصدر السلطة. وهذا يفترض تمرساً في العمل السياسي الديمقراطي. فالأنظمة السياسية تقترب من النموذج الديمقراطي بقدر ما تتوافق لها هذه الشروط. فسرى شعوباً عريقةً في الديمقراطيات إلى جانب شعوب حديثة العهد بها، بينما شعوب أخرى تكاد لا تعرف عنها الشيء الكثير، وللأفعال الصادرة عن السلطة أهمية أساسية في تحديد طبيعة النظام السياسي. فالديمقراطية لا تترجم فقط بالتعبير عن إرادة الأكثريّة، وإنما أيضاً بمضمون عمل السلطة، أي بتطابق، أو على الأقل بعدم تعارض الأفعال والمعارضات الصادرة عن السلطة ، المعتبرة عن إرادة الأكثريّة، مع القواعد القانونية والأخلاقية التي يؤمن بها الشعب، ومع المبادئ التي ترتكز عليها الديمقراطية. فالاكثريّة غير المؤمنة بالحرية والمساواة، والتي لا تحترم حقوق سائر المواطنين، لا يمكنها أن تمارس الحكم الديمقراطي. فالديمقراطية ليست حكم الأكثريّة وحسب، إنما حكم الأكثريّة الساعية إلى تحقيق أهداف الديمقراطية، والمتمسكة بالقواعد والمبادئ التي ترتكز عليها المؤسسات الديمقراطيّة. فالحكم التعسفي ربما استند إلى إرادة الأكثريّة. ويقول روبرت ماكيفر ، في هذا المجال، "لربما بلغت الأكثريّة الحكم عن الطريق الديمقراطي، واستخدمت الحكم بعد ذلك للقضاء على المبدأ الديمقراطي. ولربما استطاع زعيم غوغائي أو توتالياري جائز أن يظفر بأكثرية الأصوات في انتخاب ديمقراطي حر، وما يلبس بعد ذلك أن يهدم المؤسسات الديمقراطيّة التي رفعته إلى السلطة، ويكون عمله هذا نهاية الديمقراطيّة، وإن أقدم عليه بإحساس الأكثريّة التي تؤيده " <sup>٦٣</sup> .

<sup>٦٣</sup> روبرت ماكيفر ، مرجع سابق، ص ٢٤٦، ٢٤٧ . لمزيد من الأطلاع يمكن براجعة عصام سليمان، المدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق، ص ٢٣٤ .

إن تقييد الأكثريّة الحاكمة بالمبادئ الديموقراطية هو الذي يصون حقوق وحريات الأقلية السياسيّة، فإذا كانت قرارات السلطة الحاكمة غير منسجمة أو متناقضة مع هذه المبادئ ، يصبح من حق الأقلية السياسيّة، بل من واجبها وواجب كل مؤمن بالديمقراطية، رفض هذه القرارات، والعمل على إلغائها. فهل يجوز مثلاً للحكومة، في نظام ديمقراطي، اتخاذ قرار يحيي التمييز العنصري ؟ إنَّ سياسة التمييز العنصري تناقض والديمقراطية ، لأنَّها تناقض مبدأ المساواة، والحكم الذي يمارسها لا يكون ديمقراطياً، حتى ولو كان يعبر عن إرادة الأكثريّة. ولا يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم وموافقهم في ظل بعض الأنظمة التي تنسجم سلطتها من إرادة الأكثريّة مثل (النظام النازي في ألمانيا أثناء حكم هتلر، والنظام الفاشي في إيطاليا في عهد موسوليني، على سبيل المثال لا الحصر) فقط في النظام الديمقراطي يستطيع المواطنون التعبير بحرية عن آرائهم، وانتقاد الحكومة .

وفي نهاية التحليل، يمكن القول إنَّ الديموقراطية، قبل أن تكون شكلًا لنظام الحكم، هي تجسيد لقيم إنسانية ونظم للعيش وقواعد الدستورية الوضعية التي تُعبر عنها هي مجرد بنية فوقية لا معنى لها إلا بقدر ما تتمسك الجماعة بالمبادئ والقيم التي تكرّسها هذه القواعد .

٣- الأساس الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي ؟

أ- الاقتراع العام .

ب- تحديد وظائف المؤسسات وصلاحيات الحكم الذين يمارسون السلطة .

ج- التقييد بالأصول المتّبعة في تأليف الحكومات وإسقاطها .

د- الفصل بين السلطات .

هـ- الاعتراف بالحريات العامة والحقوق والمساواة .

#### **ثانياً - أشكال الديمقراطية:**

يمكن التمييز فعلياً بين ثلاثة أنواع من الديمقراطية، وهي :  
الديمقراطية المباشرة — الديمقراطية شبه المباشرة — الديمقراطية التمثيلية .

#### ١ - الديمقراتية المباشرة :

و فيها يتحقق مفهوم الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب، حيث يمارس الشعب السلطة بشكل مباشر دون أن ينبع عنه أحد.

وقد اعتمد هذا الشكل من الديمقرطية قديماً في مدينة أثينا في عهد الإغريق، خلال القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد، حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار البالغون سن العشرين في ساحة عامة على شكل جمعية عمومية وكانتوا يناقشون المسائل السياسية المختلفة بالإضافة إلى شؤون المدينة. هذه الجمعية كانت تعقد مرة كل شهر تقريباً، وتنتخب من بين أعضائها هيئات تمثيلية تعمل لمدة قصيرة ولمرة واحدة فقط، لكي تنالل الجميع فرصة المشاركة في عمل هذه الهيئات، وكانت أثينا تتكون من عشر قبائل تنتخب من بينها مجلساً سنئي مجلس الشيوخ، بمعدل خمسين عضواً عن كل قبيلة، بمعنى أنَّ المجلس يضم حوالي ٥٠٠ شخص ولعده سنة. ويمارس هذا المجلس السلطة التنفيذية والتشريعية معاً، أي يقترح مشاريع القوانين ويفدمها للجمعية العامة، كما كانت الهيئة الناخبة تنتخب من بينها مجلساً عسكرياً يمارس الشؤون العسكرية، وأيضاً تنتخب من بين أعضائها، أصحاب المحاكم، إذا بالإضافة إلى الهيئة المباشرة، وكان هناك هيئات تمثيلية منتخبة، وكانت هذه الهيئات الديمقرطية المباشرة، وكان هناك هيئات تمثيلية منتخبة، وكانت هذه الهيئات خاضعة لرقابة المسؤولين المستمرة وبشكل مباشر. وكانت الجمعية العمومية

التي تضم هؤلاء في هي السلطة العليا، وهذا "لا يعني أن الجمعية الشعبية قد مارست بالفعل شؤون السياسة العامة".<sup>١٦٤</sup>

وفي الوقت الراهن تطبق الديمقراطية المباشرة في ليبيا عبر الأجان الشعبية، وفي سويسرا في بعض المقاطعات الجبلية حيث تمارس الديمقراطية مباشرة كتقليد من التقاليد الشعبية، غير أنه توجد صعوبات كثيرة تحول دون فعالية الحكم في الديمقراطية المباشرة، لذلك يقول جورج سباين إن "الديمقراطية المباشرة، بمعنى الحكم بواسطة الشعب كله، خرافية سياسية أكثر منها نظاماً من نظم الحكم".<sup>١٦٥</sup>

ولكن هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذا النوع من الديمقراطية المباشرة، ومنها :

أ - لا يمكن تطبيقها إلا على مستوى الوحدات الصغيرة أو الدول التي عدد سكانها صغير جداً.

ب - إن هذا الشكل من الديمقراطية لا يمكنه اتخاذ قرارات مُعيَّنة، بسبب تناقض مصالح المواطنين، وأختلاف المستويات الثقافية والعلمية، وصعوبة فهم القضايا التقنية والقضايا الخطيرة من قبل المواطنين، لأن التطور التكنولوجي السريع يتطلب خبرات ومتخصصين في شؤون الحكم.

ج - هناك سائل عسكري تنسجم بطبعه السريعة وخاصة ما يتعلق منها بأمن الدولة وسياستها وقواتها العسكرية، وللذى لا يمكن الكشف عنها أمام كل الشعب في جلسة علنية، مما يهدى الدول بأفخاخ المحساطر. إذاً، هذا الشكل من

<sup>١٦٤</sup> جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال المعروسي ، القاهرة-نيويورك، مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ من ".

<sup>١٦٥</sup> عصام سليمان، المدخل إلى علم الجملة ، مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

الديمقراطية يصعب تحقيقه في الوقت الحاضر، وهو ذو محاذير كثيرة في الأساس والشكل .

## ٢- الديمقراطية شبه المباشرة :

يُسمى هذا الشكل من الديمقراطية بأنه يجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية التي سنتحدث عنها لاحقاً .

يمتَّعُ المواطنين في نظام الديمقراطية شبه المباشرة بحق المشاركة في عملية اتخاذ القرار عبر الرجوع إليهم في استفتاء عام فيما يتعلق بمشاريع مقتربة من قبل المواطنين، ويُمْتَّعون أيضاً بوجود هيئات تمثيلية منتخبة من قبلهم عبر الاقراغ العام .

إنَّ هذا النَّظام مطبق في سويسرا، حيث يتم استدعاء الشعب إلى مأتم للتصويت على تعديل القوانين، أو تعديل الدستور، ولكي يتم إقرار أي تعديل لقانون فيدرالي باعتبار أنَّ النَّظام السويسري نظام فيدرالي، يتطلب ذلك استفتاء عاماً ويتم عادة بناء على رغبة خمسين ألف ناخب<sup>١٦٦</sup>، وإنَّ أي عريضة موقعة من ثلاثة بالمائة، أي من حوالي مائة ألف مواطن تؤدي إلى استفتاء على أي تعديل على الدستور الفيدرالي، إذَا، يُمْتَّعُ المواطنين السويسريون بسلطة حقيقة تسمح لهم بتحديد مسار التطور الدستوري، سواء أكان بالموافقة على تغيير أو اقتراح تعديل الدستور والقوانين التشريعية. إنَّ أهمَّ محسن هذا الشكل من الديمقراطية هو "أنَّه يبدو كصمام أمان لتهيئة الصراعات الأيديولوجية والدينية ، وللحفاظ على حقوق الأقليات، حيث يسمح لها بطرح مطالبيها والدفاع عن مواقفها وتساهم هذه الديمقراطية غير المباشرة في عدم تهميش الجماعات فلما تجد

<sup>١٦٦</sup> كان هذا العدد ملايين ألف ناخب ، ومن ثم رفع إلى خمسين ألف ناخب في التعديل الدستوري في يوليو ١٩٧٧.

### ٣- الديمقراطية التمثيلية :

بما أنه توجد صعوبة كبيرة في تحقيق الديمقراطية المباشرة للأسباب التي ذكرت آنفًا، أي أن الشعب غير قادر على ممارسة الحكم مباشرة، فلا يعود هناك إمكانية لممارسة الديمقراطية إلا عبر قلة من الحكم يتم اختيارهم من الشعب مباشرة، عبر الاقتراع العام الذي يحقق مشاركة سياسية في الحكم من قبل المواطنين ، أي يصبح حكم الأكثريّة دون قمع الأقلية ، بمعنى أن الأمة توكل سيادتها إلى نواب عنها يقومون بتمثيل مصالحها في مؤسسات تشريعية ولمدة محددة دورية، يتم بعدها محاسبة النواب عمّا فعلوه خلال تلك الفترة والسيادة هنا على نوعين :

أ- سيادة وطنية بمعنى أن النائب لا يصبح ممثلاً للذين انتخبوه فقط، إنما ممثل للأمة كلها، فهو مسؤول أمام الأمة، وليس أمام الذين انتخبوه .

ب - السيادة الشعبية: يصبح النائب مسؤولاً أمام من انتخبوه، ويحاسب من قبلهم، لذلك فإنه مع تطور وسائل الإعلام والاتصالات، أصبح الشعب على معرفة دائمة واطلاع مستمر بكلّ ما يقوم به النواب. وأن انتشار النظام التمثيلي على نطاق واسع جداً في مختلف بلدان العالم، رغم اختلاف الرؤى الأيديولوجية لأنظمة السياسية لهذه البلدان، فهو دليل قاطع على نجاح هذا النظام على الصعيد العملي، وقد أصبح النظام الأمثل الذي يحقق التوافق بين فاعلية السلطة وحربة المواطنين لكنه، في ذات الوقت، تعرض لانتقادات شديدة منها :

Sidjanski dusan , la Suisse le Pouvoir des gouvernes et le Pouvoir des préjugés, <sup>167</sup> in,paris,p.u.f.1978 no pouvoirs,7 .p. 115 .

- ١- إنقاد الأساس الحقوقـي باعتبار أن نظرية التمثيل ترتكز على وهم مطلق، فالمواطن بصفته الفردية لا يملك الحق في أن يكون ممثلاً، لأنَّ الممثل يمثل الأمة جمـاء ، فليس للمواطن أي سلطة لـكي يوكل شخصاً آخر بممارستها نيابة عنه، فلا يوجد إذاً أي عـلاقة حقوقـية بين النـاخـيين ومـمـثـليـ الأمـة.
- ٢- التعارض القائم بين النـظام التـمـثـيليـ والمـديـمـقـراـطـيـةـ: إنـ انتـخـابـ المـمـثـلـينـ لاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ الحـفـاظـ عـلـىـ حـرـيـةـ النـاخـيـنـ،ـ أيـ المـحـكـومـيـنـ،ـ إـنـماـ يـضـفـيـ شـرـعـيـةـ عـلـىـ سـيـطـرـةـ الـحـكـامـ.ـ فـهـذـهـ الـقـلـةـ الـتـيـ يـنـتـخـبـهاـ الشـعـبـ نـيـابـةـ عـنـهـ،ـ تـحـسـوـلـ بـشـكـلـ تـرـيجـيـ بـغـلـ هـذـهـ الـمـارـاسـةـ (ـالـتمـثـيلـ)ـ إـلـىـ نـخـبـةـ لـهـاـ مـصـالـحـهـاـ خـاصـةـ الـتـيـ تـقـيـئـ عـنـ مـصـالـحـ الشـعـبـ،ـ وـحـيـثـ تـعـمـلـ هـذـهـ نـخـبـةـ لـلـحـفـاظـ عـلـىـهـاـ،ـ فـتـبـعـدـ عـنـ النـاخـيـنـ وـتـكـوـنـ طـبـقـةـ سـيـاسـيـةـ يـنـحـصـرـ فـيـهاـ التـمـثـيلـ السـيـاسـيـ.ـ وـبـذـاكـ تـحـوـلـ الـوـكـالـةـ الـنـيـابـيـةـ إـلـىـ مـهـنـةـ سـيـاسـيـةـ،ـ وـيـشـغـلـ الـمـمـثـلـيـنـ بـمـصـالـحـهـمـ الـوـظـيفـيـةـ،ـ وـيـنسـونـ مـصـالـحـ الـأـمـةـ.ـ وـكـلـمـاـ طـالـتـ مـدـةـ النـائـبـ يـبـعـدـ عـنـ مـصـالـحـ الشـعـبـ.ـ وـهـنـاـ تـحـوـلـ الـنـيـابـيـةـ إـلـىـ مـهـنـةـ،ـ وـيـفـقـدـ النـائـبـ الصـفـةـ التـمـثـيلـيـةـ،ـ لـأـنـهـ يـهـدـفـ إـلـىـ تـحـقـيقـ الـكـسـبـ الـمـادـيـ وـالـمـعـنـوـيـ الشـخـصـيـ فـقـطـ،ـ بـيـنـماـ يـهـدـفـ التـمـثـيلـ إـلـىـ تـحـقـيقـ مـصـالـحـ الشـعـبـ.ـ وـأـكـثـرـ مـنـ اـنـقـادـ النـظـامـ التـمـثـيليـ "ـآـدـمـونـدـ مـوـسـكـاـ"ـ صـاحـبـ نـظـرـيـةـ الـأـقـلـيـةـ الـحـاكـمـةـ كـمـاـ اـعـتـرـتـ الـمـارـكـسـيـةـ الـلـيـبـيـيـةـ التـمـثـيلـ الـنـيـابـيـ عـمـلـيـةـ تـضـلـيلـيـةـ،ـ لـخـرـ عـنـهاـ الـطـبـقـةـ الـبـرـجـواـزـيـةـ لـإـضـفاءـ شـرـعـيـةـ عـلـىـ سـيـطـرـتهاـ عـلـىـ الشـعـبـ.
- ٣- عدم ملـامـةـ النـظـامـ التـمـثـيليـ لـلـحـيـاةـ العـصـرـيـةـ: إنـ تـعـدـ الـحـيـاةـ أـدـيـ إلىـ تـدـخـلـ الـدـوـلـةـ فـيـ شـؤـونـ الـمـوـاطـنـيـنـ،ـ وـحتـىـ الـخـاصـةـ مـنـهـاـ،ـ كـالـإـجـهـاضـ وـتـحـدـيدـ الـفـسـلـ،ـ مـاـ اـفـقـدـ النـائـبـ الـقـدرـةـ التـمـثـيلـيـةـ،ـ فـالـنـائـبـ الـذـيـ كـانـ الـوـاسـطـةـ الرـئـيـسـةـ بـيـنـ الشـعـبـ وـالـحـكـامـ قـدـ تـخـطـأـ الـزـمـنـ بـفـعـلـ أـدـوـاتـ الـاتـصالـ الـجـدـيـةـ وـالـإـعـلـامـ وـالـإـنـتـرـنـيـتـ،ـ فـالـشـعـبـ يـمـكـنـهـ الـآنـ إـصـالـ صـوـتـهـ لـلـمـسـؤـولـيـنـ فـيـ الـسـلـطـةـ عـبـرـ تـلـكـ الـوـسـائـلـ.

إنَّ فاعلية الممثلين آخذة بالقلص بسبب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين، مما يتطلب خبرة خاصة في كل ميدان من ميادين الحياة، وهذه المهمة يقوم بها البiero وقراطيون الذين يمسكون بأجهزة الدولة الحديثة.

#### ٤- مزايا الديمقراطية التمثيلية :

برغم كل الانتقادات الموجهة إليها، وغياب القدرة على تحقيق الديمقراطية المباشرة، فإنه يمكن القول إنه :

أ- يمكن اعتبار الديمقراطية التمثيلية النظام الأفضل الذي يمكن المواطن من المشاركة في اختيار الحكم .

ب- إنه نظام سياسي متقدم قياساً بالنظام الاستبدادية والأوليغاركية .

ج- إنه النظام الذي يفتح المجال أمام المواطنين لمراقبة الحكم والضغط عليهم للحد من سوء استخدام السلطة .

د- يؤمن حدا معيناً من الحرية والعدالة والمساواة .<sup>١٦٨</sup>

هـ- يحقق مصالح أوسع الفئات الشعبية، مما يستوجب تنظيم الشعب في أحزاب وتنظيمات فاعلة.

ولكي تنجح الديمقراطية التمثيلية يجب أن يكون الشعب على مستوى من الثقافة والوعي يمكنه من اختيار الأفضل لممارسة السلطة، ومراقبة الحكم في أداء وظيفتهم، وأيضاً، يتطلب نجاحها حد أدنى من توافق المصالح الاقتصادية بين الأقلية والشعب، ويفترض تحسناً في أوضاع الشعب المعيشية، لأنه في ظل الانهيار الاقتصادي يتحول إلى نظام استبدادي، كما حصل في ألمانيا وإيطاليا .  
لذاك لا يمكن للنظام التمثيلي أن ينجح إلا في ظل الإزدهار الاقتصادي .

<sup>١٦٨</sup> عصام سليمان ، المدخل إلى العلوم السياسية ، مرجع سابق ص ٢٦٠ .

### **ثالثاً- المفهوم الليبرالي للديمقراطية :**

تبلور مفهوم الفلسفة الليبرالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وتعارض هذا المفهوم مع الديمقراطية في بدايته لكنه مع الوقت استوعبها بشكل تدريجي ، حيث اقتصر الاقتراع على الطبقة العليا في البداية، ثم ما لبث أن انتشر وتوسع ليشمل الطبقة الوسطى ومن بعدها الطبقة العاملة وأخرها النساء، مثل سويسرا ١٩٧١. قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من الاقتصاد إلى السياسة، فتصورت نظاماً اقتصادياً يقوم على المنافسة، أي على العرض والطلب، وبالتالي نظاماً سياسياً يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب ومختلف الاتجاهات السياسية" .

وقد مررت الديمقراطية في مرحلتين متتاليتين هما :

- أ- الديمقراطية السياسية (الديمقراطية الكلاسيكية ) .
- ب- الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية .

#### **١- الديمقراطية السياسية وخصائصها :**

تمتاز الفلسفة الليبرالية التي نتج عنها مفهوم الديمقراطية السياسية، ببعض الخصائص السياسية، منها

**أ- إيمانها المطلق بحرية الإنسان:** فالحرية ملزمة للطبيعة البشرية، ومهما وجدت عوائق اجتماعية في طريق الحرية، فلن تقوى على مقاومتها من الإنسان.

يسعد هذا المفهوم جذوره من بعض الأفكار التي سادت أوروبا في القرن الثامن عشر، وخاصة أفكار جان جاك روبسو التي تقول (إن الإنسان طيب وحر في حالة الطبيعة، وإذا تمكّن المجتمع من وضع بعض الحدود على حرية

الإنسان أو إفساده، فلا يعني ذلك أن طبيعة الإنسان أفسدت، لأن الإنسان يبقى طيباً حراً بطبعته، وتستمرّ في إطار بعض المؤسسات الاجتماعية والسياسية الملامة .

بـ- **الفردية**: الفرد هو المحور الأساسي، والقيمة الأولى والرئيسية، ولا يجوز المساس بحرية الفرد ومدافعه، وعلى مؤسسات الدولة أن ترعن حريته إلى أقصى درجة وتضمن حقوقه، وذلك بعدم تدخل الدولة في شؤونه. ويتم ذلك من خلال مشاركة المواطنين بالحكم، ومن هنا أصبح مبدأ المشاركة أساسياً للديمقراطية حسب المفهوم الليبرالي، بمعنى أنه قد أصبح أداة لحفظ على الحرية الطبيعية. وتخشى الليبرالية من ذوبان الفرد في الجماعة، لأن ذلك يقضي على حريته، لهذا فإنها تعارض أي مفهوم يقدم الجماعة على الفرد، أو أي مذهب يركز اهتمامه على الطبقات الاجتماعية، أو تلك التي تمجد عظمنة الأمة وهكذا فإن الفلسفة الليبرالية بالخلاصة ترفض القيم الجماعية .

## ٢- تطبيق الديمقراطية فيتم بعده وسائل، أهمها :

أـ- **الاقتراع**: وهو الطريقة التي تتمكن الفرد من المشاركة في ممارسة السلطة، ونتم بشكل مباشر عبر الاستفتاء الشعبي ، أو بغير مباشر عبر انتخاب هيئات كمجلس النواب أو رئيس الجمهورية. والإقتراع يجب أن يكون عاماً، لأن المساواة تقضي مشاركة الجميع باختيار ممثلهم في السلطة ، واعطاء صوت واحد لكل مواطن والقرارات تتخذ بالأغلبية .

بـ- **فصل السلطات**: يعتمد على مفهوم مونتسكيو حول هذا الموضوع الذي يرى أن كلّ شخص يصل إلى الحكم يرى نفسه مدفوعاً لتجاوز حدود السلطة، ولتجنب ذلك، يجب توزيع السلطة إلى عدة هيئات، وعدم حصرها في هيئة واحدة أو شخص واحد، وإنما يجب توزيعها على هيئات ومؤسسات هي السلطة

التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وهذا يحول دون تجاوز أيٍ من هيئات حدودها، وبالتالي يحول دون قيام نظام استبدادي .

#### جـ- عدم حصر السلطة التشريعية ذاتها في هيئة واحدة :

إنما توزيعها على هيئتين أو مجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ مثلاً، فلا يستأثر أيٍ من المجلسين بالتشريع لوحده، وتكون وظيفة مجلس الشيوخ عادة الحدّ من جماح مجلس النواب، ومع مرور الوقت، تعرّضت الديموقراطية السياسية لأزمة حادة بسبب التطورات الاجتماعية والاقتصادية، فحرية التجارة والصناعة أدت إلى سيطرة الأغنياء على الفقراء، والأقوياء على الضعفاء ، والتنافس الحرّ يؤدي إلى استغلال الهوة بين الناس بدلاً من أن يؤدي إلى المزيد من المساواة.

إنَّ الديموقراطية السياسية أفرَّت المساواة السياسية ولكنها خلفت تسلُّيgia لا مساواة اقتصادية، أدت إلى تكديس ثروات الأغنياء على حساب سائر فئات الشعب، ونشلت أرستقراطية جديدة في ظلَّ الثورة الصناعية، وأزدادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وأظهرت الديموقراطية السياسية عدم قدرتها على مواكبة المستجدات، فكان على الديموقراطية، أنْ تقييم وزناً أساسياً للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تتحول إلى ديموقراطية ذات مضمونين سياسيَّة اقتصادية واجتماعية .

٣ - الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية: هي، كالديمقراطية السياسية الكلاسيكية، ترتكز على حقوق الإنسان، ولكنها تفهم هذه الحقوق بشكل مختلف عن فهم الديموقراطية السياسية لها، فالحقوق حسب الأخيرة هي ملزمة للفرد ويعود له وهذه استعمالها، وفضيلة الدولة الوحيدة هي عدم التعرض لهذه الحقوق أو اغتصابها . أمّا بالنسبة للديمقراطية الاقتصادية - الاجتماعية،

فالحقوق ليست نابعة من طبيعة الفرد، بل هي تكريس قانوني لمتطلبات محددة واستجابة لحاجات معينة وهي حقوق اجتماعية، لأنها معترف بها للإنسان ككائن داخل شبكة من العلاقات المادية. أي أنه إنسان يعيش في وسط اجتماعي وهو مرتهن لها بشكل كبير، وهي اجتماعية لأنها امتيازات يقدمها المجتمع لمواطنيه.

وقد أصبحت الحرية أداة لتحرير الإنسان، لأن الواقع ثبت أن الحرية ليست معطى طبيعياً، وأن الإنسان غير قادر على التمتع بها فعلياً بسبب القيود والاستغلال الذي يمارسه عليه من هو أقوى منه مادياً، وعليه اكتساب هذه الحرية، فحلّت فكرة التحرر محل الحرية .

باختصار، يمكن القول أن الديمقراطية، بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى تحرير الإنسان من كافة أشكال القمع والاستبداد، وإشراكه في وضع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات في المجتمع في شتى المجالات، وإلى توفير شروط حياة، تضمن لكل فرد الأمان والسعادة، وبمعنى آخر مجتمع تتحقق فيه المساواة فعلياً في الواقع .

أما بالنسبةدور الدولة في تحقيق الديمقراطية الاقتصادية - الاجتماعية، فبعد أن كان الليبراليون يدعون بأن الديمقراطية تتحقق تلقائياً بامتلاع الدولة عن التدخل في الاقتصاد وشؤون المحكومين، جاء الواقع ثبت عكس ذلك، وخاصة بعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، التي عصفت بالعالم، نتيجة عدم تدخل الدولة، فقد أكد الواقع أن شح الموارد الطبيعية، وأنانية المستفيدين من النظام الاقتصادي - الاجتماعي الليبرالي المطلق والأزمات الاقتصادية التي انعكست على أوضاعطبقات الفقيرة، ثبتت ضرورة فرض نمط جديد من العلاقات في حياة الجماعة للقضاء على العيوب الاجتماعية، وذلك عبر إعادة توزيع الشروة الوطنية، وهذا ما أجبر الدول على التدخل في الشأن الاقتصادي (مراقبة-

تخطيط - إدارة مشاريع ٠٠٠)، فأصبحت السلطة أداة لتحقيق مستلزمات الديمقراطية والازدهار، وبدلًا من أن يشارك الشعب في ممارسة السلطة لمنع الحكم من المساس بمبادرةه الفردية وحرية تنافس القوى الاجتماعية، أصبح يمارس حقوقه السياسية من أجل إصلاح البنية الاجتماعية.

إن تدخل الدولة في الاقتصاد، وخاصة في الأرمات، أصبح الضمانة الأساسية لاستمرار الإزدهار الاقتصادي .

إن الضغط الشعبي على الحكم يتم عبر النقابات والأحزاب، ويقود السلطة إلى العمل من أجل التأثير في البنية الاقتصادية والاجتماعية بغية توجيهها نحو توازن جديد، فتتم مراقبة الاقتصاد بطريقة تضمن التوفيق بين الأهداف الجماعية والمصلحة الفردية، وتتم مراقبة الملكية بشكل يضمن وظيفتها الاجتماعية، فتلغي الدولة بعض الامتيازات من المشاريع الصناعية في بعض الحالات، لتحرير العمل من التبعية للأصحاب رؤوس الأموال، وإعادة توزيع الدخل القومي بواسطة الضرائب. إن تدخل الدولة والسلطة في الشأن الاقتصادي هو ضمانة ضد الهرات الاقتصادية التي تهدد مصالح أرباب العمل كما تقوم الدولة أحياناً بتأمين بعض المؤسسات الاقتصادية، وتشرك العمال في إدارتها، كما تقوم بتمثيل النقابات في الأجهزة الحكومية العامة .

#### **رابعاً- المفهوم الماركسي للديمقراطية :**

تعني الديمقراطية الماركسية مجموعة المبادئ والمؤسسات التي ارتكزت عليها أنظمة الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية سابقاً، وتنسق جذورها من النظرية الماركسية - الليينية للدولة، التي ترى أن الدولة وليدة الصراع الطيفي، إذ نشأت تاريخياً بسبب ظهور الملكية الفردية وانقسام المجتمع إلى طبقات، وهي تعبر عن سيطرة طبقة على طبقات أخرى بسبب قوتها

الاقتصادية. والدولة ظاهرة عابرة سوف تزول بزوال الصراع الطبقي، وهي حسب النظرية الماركسيّة - أداة قهر وقمع، ذات طابع دكتاتوري غير ديمقراطي . إنّ الديمقراطية حسب الماركسيّة ليست سوى خدعة ووهم، إذ ماذا تعني حرية الكلام والكتابة وأختيار الحكم إذا كان وجود الإنسان المرتبط العمل مرتهناً للقدرة الاقتصاديّة المركزية بقبضة المحظوظين والمساكين، وخاصةً لجور الحاجة كما قال ماركس . لذلك يميّز الماركسيّون بين نحو عين من الحريات :

١- حريات شكليّة تقدّمها المجتمعات الليبرالية.

٢- حريات حقيقية هي حصيلة التحرر من الإرتهان لهؤلاء الذين يملكون أدوات الإنتاج . إنّ الحرية الحقيقية هي في المجتمع الشيوعي، حيث يزول الصراع بين الأفراد، وبين الدولة والأفراد من جهة أخرى، ولأن زوال الامتيازات سيؤدي إلى قيام مساواة حقيقية بين الأفراد .

أما تطبيق الديمقراطية الماركسيّة، فيتم عبر وسائل وأساليب مناقضة لتلك التي يعبر بواسطتها عن الديمقراطية الليبرالية . فمثلاً، ترفض الماركسيّة الاقتراع العام، الذي يعتبر وسيلة أساسية لإشراك المواطنين في الحكم في الديمقراطية الليبرالية لأنّ الاقتراع العام حسب الماركسيّة ليس إلا وسيلة لتمكن المطبقات المستمرة من السيطرة على البروليتاريا، وبالتالي فإن تحول المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يتم إلا من خلال الثورة. إلا أنّ الماركسيّين عدلوا من ذلك بقولهم: (مثلاً خروتشيف) أنه يمكن الوصول إلى الاشتراكية بالطرق السلمية في حال توافر شروط معينة عن طريق البرلمان، إذا استطاعت البروليتاريا أن تكتل حولها الفلاحين والمتلقين وكلّ القوى الوطنية للوقوف ضدّ القوى الرجعية . ويلاحظ أنّ أغلب الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية تبنّت

فكرة الوصول إلى السلطة عن طريق الاقتراع العام، وتخلت عن طريق العنف، كما هو في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا".

إن الركن الثاني الذي تقوم عليه الديمقراطية الليبرالية، وترفضه الديمقراطيات الماركسية، هو مبدأ **فصل السلطات**، كوسيلة لحماية الحريات لأنها برأي الماركسيين ليس سوى خدعة باعتبار أن هذه السلطات الثلاث ( التشريعية والتنفيذية والقضائية ) هي بيد وقبضة الرأسمالية التي تسرّ كل أجهزة الدولة لمصلحتها ، وهي وسيلة لاقتراض السلطة داخل الطبقة الحاكمة، وبالمقابل فإن ديمقراطية البروليتاريا هي ديمقراطية الأكثريّة، لأنها ديمقراطية الشعب، وإن السلطة النابعة من الشعب غير قابلة للتجزئة ويجب أن ترکز بيد الجهاز المعيّن لرادتها. فالماركسية تقول بعكس الليبرالية السياسية، أي بمبدأ وحدة السلطة .

أما بالنسبة لموقف الماركسية من تعدد الأحزاب، فهي ترفض التعديدية الحزبية، انطلاقاً من كون الحزب يعبر عن مصالح طبقة محددة، وديمقراطية البروليتاريا هي ديمقراطية الشعب صاحبة المصلحة الواحدة ، لذلك لا مبرر لوجود حزب غير الحزب الشيوعي المعيّن بمصالح الشعب ، وفي الواقع، أنه مع نهاية الثمانينيات، اتخذت قرارات في عدة دول كانت ذات توجه ماركسي اشتراكي، بالموافقة على التعديدية الحزبية، وشجعت على ذلك ، المجر عام ١٩٨٩ مثلاً .

وفيما يتعلق بالحقوق والحريات الفردية في الديمقراطيات الشعبية، فإن الأنظمة السياسية، في الاتحاد السوفيافي والديمقراطيات الشعبية سابقاً ركزت على الحقوق الاجتماعية للمواطن ، أما بالنسبة للحريات الفردية، كالحرية السياسية وحرية المعتقد والقول والاجتماع، فإن دسائير تلك الدول كانت تنصّ عليها

بطريقة متقاربة مع النصوص الواردة في دساتير الدول الغربية، ماعدا حق الملكية، وهذه الحريات والحقوق في الديمقراطيات الشعبية لا يمكن ممارستها بصورة معايرة لروح النظام، إنما يجب ممارستها بهدف تقوية نظام الديمocrاطية الشعبية لتأمين التجانس داخل المجتمع الاشتراكي، وليس زرع الانقسامات داخل هذا المجتمع. إن المهمة الأساسية للنظم التي ترتكز على الماركسية اللينينية، هي الوصول إلى مجتمع بدون طبقات، وإن الحقوق الفردية التي تعرف بها هذه الأنظمة ليست مطلقة إنما مقيدة بغاية محددة، هي الوصول تدريجياً إلى المجتمع الشيوعي.

#### خامساً- دور الديمocratie في نشأة الأحزاب السياسية وتطورها :

تلعب الديمocratie دوراً كبيراً في نشوء الأحزاب السياسية، كما أن هذه الأحزاب السياسية، تمارس دوراً مهماً في تطوير الممارسة الديمocratie وترسيخها.

إن عملية الاقتراع العام ساهمت إلى حد كبير في نشوء الأحزاب السياسية التي تحولت بدورها إلى تنظيمات جماهيرية لها صفة الديمومة .

في البداية والمراحل الأولى للإقتراع، كانت هناك أحزاب وجمعيات ممثلة للقوى والمصالح السياسية المنافسة، وقد أدت الإصلاحات على النظام الانتخابي إلى اتساع الهيئة الناخبة لتشمل كل المواطنين البالغين، بعد أن كانت مقتصرة على الأرستقراطية ، ثم على سكان المدن الذين يملكون قدرًا من الثروة، ولعبت الأحزاب في تلك الفترة دوراً وسيطاً بين الجماهير والبرلمان.

ولكن بعد الإصلاح الذي جرى بتوسيع الاقتراع العام ، ظهرت ضرورة تنظيم وتعبئة الناخبين عبر لجان انتخابية، والتي تحولت بدورها تدريجياً إلى أحزاب سياسية، ومن بينها أيضاً الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين، يقول

موريس دوفرجيه : «لولا تطور مشاعر المساواة وإراده استبعاد النخب التقليدية الكلاسيكية بشكل أو باخر، لما استطاع التوسيع في الاقتراع أن يفعل فعله ». إن الرغبة في إيصال نخب جديدة إلى الحكم هو عامل أساسي في تكوين الأحزاب، لأنها الوسيلة الوحيدة لتعريف الجماهير بالنخبة .

إن أساليب الاقتراع التقنية تتطلب جهداً جماعياً لا يتحقق إلا في إطار الأحزاب السياسية، وخاصة عند اعتماد الاقتراع القائم على اللائحة والنسبية، الذي يتطلب تفصيلاً بين عدد كبير من المرشحين لتنظيم الحملة الانتخابية.

إن فتح المجال أمام القوى المختلفة للتعبير عن حرية المعتقد والكتابة والتجمع والتنظيم، قد ساهم بتنظيم هذه القوى، وتحولها إلى أحزاب ونقابات وقوى ضاغطة، وغيرها .

لذلك نقول إن نمو الأحزاب، ارتبط باتساع دائرة الاقتراع العام، وإطلاق حرية العمل السياسي .

## ١ - دور الانتخابات في تحقيق الديمقراطية

أ- الانتخابات وسيلة لتحقيق الديمقراطية : لقد بات من المسلم به أن الديمقراطية التمثيلية تمثل النموذج الديمقراطي الأمثل والمعمول به، وأصبحت الانتخابات الانطلاق الأولى في ممارسة العملية الديمقراطية. الديمقراطية تقوم على حق الشعب في ممارسة السلطة، وتتم عبر ممثلين عن الشعب يتم انتخابهم ، من خلال عملية الاقتراع، بحيث تشكل هذه الانتخابات تمثيلاً صحيحاً لكل القوى والاتجاهات والمصالح والأيديولوجيات والأفراد في المجتمع .

ونفترض الديمقراطية توافراً مستمراً بين الحكم والمحكومين، هذا التوازن يتم عبر الانتخابات، فالانتخابات وسيلة لتمثيل الناخبيين، إذ تلامس همومهم وهاجمتهم وتعتبر أيضاً وسيلة للمحاسبة، والمحاسبة هي الوسيلة المعيارية

والضابطة لممارسات من هم في السلطة، وفي غيابها تفقد الديمقراطية قيمتها عمليةً، وبذات الوقت تشكل الانتخابات وسيلة لتداول السلطة، إذ تنسح المجال أمام مختلف الفئات والقوى والمصالح للتنافس بشكل سياسي حرّ، في إطار القواعد الديمقراطية، ويتتمكن الشعب من حسم الصراع والتنافس، ليحصل إلى السلطة من يمثل هذا الشعب فعلياً، والإنتخابات وسيلة لتجديد الحياة السياسية، وهي ميزة ملزمة للعملية الديمقراطية لأنها تفتح الباب على مصراعيه للتنافس بين البرامج والأفكار والمشاريع السياسية، وتطلق عملية حوار واسعة بين مختلف شرائح المجتمع، وتشجع النخب السياسية الجديدة على خوض غمار السياسة للوصول إلى موقع القرار .

والانتخابات تسهل آلية الحكم الديمقراطي وتفعلها، لأنها تمحور الصراع السياسي والرأي العام حول أمور محددة، وأخيراً تساهم الانتخابات في قيام كتل برلمانية داخل المجالس النيلية، يستقيم معها عمل الحياة الدستورية و السياسية في الدولة .

### **بـ - شروط الانتخابات الديمقراطية :**

لكي تتحقق الديمقراطية هدفها بتمثيل المواطنين والقوى السياسية والأيديولوجيات المختلفة، لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية، وهي:**السداد** **الانتخابية** **وطريقة الإقتراع**، **والأمور المالية** .

يلعب حجم الدوائر **الانتخابية**: دوراً كبيراً في صحة التمثيل وعدالته، وفي العلاقة بين الناخب والمرشح فإذا كانت الدائرة صغيرة، فالتمثيل صحيح جداً، ولكن لهذا الأسلوب سلبياته في عدم إمكانية قيام تكامل برلماني كبير وفاعل داخل المجالس النيلية، إلا إذا كان هناك حزبان رئيسيان فقط .

أما إذا كانت الدائرة كبيرة، فهي تساعد على تمثيل المصالح الكبرى والاتجاهات السياسية أكثر مما تحقق للناخبين، وتساعد في نشوء كتل برلمانية كبيرة داخل المجالس النيابية ولكن تتحقق تمثيلاً جيداً للأفراد، لابد من اعتماد النظام النسبي، لأنَّ الدوائر الكبرى لا تؤمن تمثيلاً للأفراد بالاعتماد على الأكثريَّة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك طريقة الاقتراع، الإقتراع الأكثري حيث يفوز من ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين بطريقة الاقتراع العددي، علماً أنه قد يكون الفرق بين الناجح والخاسر في الانتخابات صوت واحد، وهذا يقلص من عدالة التمثيل الفعلية في البرلمانات.

أما في الإقتراع النسبي، فيتم التصويت باللائحة، حيث تتسل كل لائحة من اللوائح عدداً من المقاعد يتتناسب مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها، وهي من ناحية توفر تمثيلاً عادلاً للمواطنين، لكنها من جهة أخرى، تؤدي إلى تشرذم القوى السياسية، بسبب صعوبة إيجاد أكثريَّة متجانسة لممارسة الحكم، فتضطرَّ عدة قوى سياسية متناقضة أحياناً لتشكيل تحالف للحصول على أغلبية برلمانية من أجل تشكيل الحكومة، مما يجعل هذه الحكومة مهددة بالسقوط والإنهيار عند أول اختلاف بين هذه القوى غير المتجانسة لذلك تعمد كثير من الدول إلى اعتماد النظمتين في وقت واحد، وطريقتي الإقتراع السابقتين، لتحقيق أكبر قدر من الإيجابيات وتفادي السلبيات، كما هو في ألمانيا وروسيا واليونان.

**الشرط الثالث:** لكي تتحقق الديمقراطية الفعلية لابد من الحد من دور رأس المال في العمليات الانتخابية، وإعطاء المرشحين أدواراً وفرصاً متساوية في استخدام وسائل الإعلام. لذلك، عمدت كثير من الدول الديمقراطية إلى وضع سقف مالي للإنفاق على الحملات الانتخابية تحت إشراف هيئات قضائية، حتى

لا يتم شراء الصنافير وتسويه بإرادة الناخبين. كما وضعت ضوابط تنظم استخدام الإعلام من قبل المرشحين، ليتسنى لهم فرصة متساوية للكسب تأييد الجماهير. باختصار يجب أن تتم في الانتخابات في أجواء من الحرية والنزاهة، وبدون تدخل السلطة لصالح أيٍّ من المرشحين

#### سادساً- دور الأحزاب السياسية في نشأة الديمقراطية :

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في دعم الديمقراطية وتنميها، وذلك عبر قيامها بثلاث وظائف رئيسية، هي: تنظيم الرأي العام وخلق نخب جديدة، وتحقيق التوازن السياسي العام. فالأنجازات السياسية تعد بحق أحد الأركان الأساسية للديمقراطية وضمان استمراريتها.

##### ١- تنظيم الرأي العام :

تقوم الأحزاب السياسية بعمل مهم جداً في عملية اختيار الحكم وتحديد أهداف الحكم، وذلك عبر تكوين الرأي العام . فالمواطنون لهم آراء واتجاهات سياسية متعددة ومشتقة، ومن الصعب أن تتوحد وتتجتمع في تيارات سياسية رئيسية ينحصر فيها الصراع السياسي، وهذا ما يؤدي إلى الفوضى التي لا تتفق مع الديمقراطية، وهنا يظهر دور الأحزاب السياسية في عملية تنظيم الصراع السياسي، إذ " تقوم الأحزاب السياسية بتحديد القضايا العامة، ويركز التحاور بينها .. وسبيل كل حزب أن يصنف مرشحه ويوضح للشعب مختلف احتمالات الاختيار السياسي، فيبني الشعب ويصقره بالسياسة، ويحاول أن يظفر بتأييده، ويحرك الرأي العام تحريراً واسعاً".

إنَّ الأحزاب تعمل على تحديد الآراء الفردية وتغييرها وتنميها ونقويها، وتخلق شعوراً باليقين لدى حامليها عبر إشعار هؤلاء الأفراد بأنهم يتلقون الآراء مع

الآخرين، وهذه الآراء مبنية من قبل منظمة، إن الأحزاب تجعل الآراء مستقرة، وبدون الأحزاب يظل الرأي العام متقلبًا.

لكن دور الأحزاب تعرض لانتقادات حادة من قبل بعض المفكرين، وعلى رأسهم أوستروغور斯基 Ostrogorski، الذي يقول: إن الأحزاب تعمل على قوبلة الرأي العام وفق أهدافها، فالاتجاهات السياسية تحصر وفق اتجاهات الأحزاب، ويصبح هدف التنظيم توسيع قاعدة الحزب فقط، ومن ناحية أخرى، تعمل الأحزاب على طمس أو التقليل من أهمية القضايا والمشاكل التي لا تدخل في إطار الانقسام التقليدي في المجتمع (أحرار - محافظين في بريطانيا، يسار +يمين في فرنسا)، خوفاً من خلق أنقسام سياسية جديدة في الرأي العام تخرج من دائرة نشاطها، ويؤدي هذا إلى إفقار الجدل والحوار و المتنافسة.

والحوار السياسي والحل - حسب رأي أوستروغورסקי - هو حل الأحزاب الجامدة الدائمة التي هبها الوحيد الإستيلاء على السلطة المركزية، وإعادة الطابع السياسي للأحزاب، كونها تجمعات للمواطنين تهدف إلى النضال لتحقيق مطالب سياسية معينة، أو رفع مطالب الجماهير إلى الحكم، فلجعل المواطنين أكثر نشاطاً على الصعيد السياسي، يقترح تنظيمات تحصر أهدافها بقضايا محددة، تضم أشخاصاً يجمعهم وحدة الهدف، بدلاً عن الأحزاب التقليدية الكلاسيكية. إن رأي أوستروغورסקי صحيح من ناحية تحويل الأحزاب لأنظار الناس عن قضايا مهمة، ولكن يبقى لها دوراً رئيسياً ومهماً في توضيح شعور الرأي العام وتحويله إلى برنامج سياسي، ومن ثم إلى سياسة عامة عند وصول الحزب إلى السلطة، إن الأحزاب تضع حدًا للصراعات الضيقة المتنوعة (مذهبية - طائفية - عرقية - إقليمية - عائلية)، وإن تنوّع المواقف

والآراء يمكن الحفاظ عليه من خلال التعديّة الحزبية، التي هي ركن أساسي من أركان الديمقراطية.

## ٢ - خلق نخب جديدة:

إنّ السمة الأساسية للأنظمة الديمقراطية، هي انبثاق الحكم من الشعب عبر الإقتراع العام، وإن عملية التناوب على السلطة تتمّ من خلال حرية التنافس بين القوى السياسية المختلفة . ولكي تتحقق عملية تجديد القيادات السياسية، لا بدّ من تكوين نخب جديدة، وإفساح المجال أمامها للوصول إلى الحكم .

هذه النخب تتكون عبر الأحزاب السياسية التي تسهم إسهاماً كبيراً في خلق النخب، لأنّها تمهد الطريق أمام عناصر جديدة للدخول في العمل السياسي وذلك بإبراز قدراتها وتأهيلها لتبؤوا المراكز القيادية وتقدم لها الدعم الكافي في المعارك الانتخابية .

إنّ غياب الأحزاب السياسية سيؤدي إلى استمرار النخب التقليدية فسي الحكم، والمتمثلة بأصحاب المال والنفوذ ، وسيكون الشعب بعيداً عن السلطة. إنّ الأحزاب السياسية توفر وسيلة اتصال مستمرة بين الشعب والنخب القيادية، وهي وسيلة ضرورية في ممارسة الديمقراطية، لأنّها تجعل القيادة فريدة من الشعب، وتطلع على رغباته وحاجاته ومتطلباته، وهذه المهمة مرتبطة بالنخب الحاكمة والنخب المعارضة على حد سواء، لأنّ النخب المعارضة تضغط على الحكومة لتحقيق رغبات الشعب.

### ٣- تحقيق التوازن السياسي :

نقوم بالأحزاب السياسية، بتحقيق توازن سياسي، بين قوى وتيارات سياسية متنوعة، هذا التوازن يحول دون هيمنة قوة، أو تيار سياسي واحد على القوى الأخرى، ويقف حاجزاً منيعاً بوجه التسلط وأغتصاب حقوق المواطنين وحرياتهم، باعتبار أن التوازن السياسي هو ضمانة الحرية، والحرية هي إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية، للأسباب التالية :

أ- إن التوازن بين الحكومة والمعارضة، يجعل الحكومة تحترم مبادئ الديمقراطية لأن عدم احترام المبادئ الديمقراطية يعرضها لحملة من المعارضة أو يقلب الرأي العام عليها

ب- من ناحية أخرى، فإن التوازن السياسي ضروري لاستمرار الديمقراطية، لأن الديمقراطية تقوم على التعددية السياسية، أي على تعدد الإتجاهات والموافق المتباعدة، التي تتجسد في أحزاب سياسية تؤدي إلى تركيز التوازن وتوظيف الديمقراطية وحتى في الدول التي تعتمد الحزب الواحد، يؤمن التوازن داخل الحزب ذاته بين عدة تيارات واتجاهات قدرأ معيناً من الديمقراطية.

لكن أهم الإنقادات الموجهة للأحزاب أنها تصبح خطرأ على الديمقراطية، إذا أخذت منحاً عسكرياً، أو طائفياً، أو عرقياً، أو عشيرياً، أو غيره من المناحي المشابهة، لأن إطلاق الدعوات العرقية أو الدينية أو المذهبية يتناقض تماماً مع مبدأ المساواة، ويقضي على الحريات، ويشلُّ الحوار السياسي، الذي يعتبر أحد أهم أركان الديمقراطية .

### سابعاً- دور المعارضة في النظام الديمقراطي :

بعد مفهوم المعارضة من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، باعتباره لم يظهر في كتابات المحللين السياسيين حتى الرابع الثاني من القرن العشرين، ولعل

الكتاب الذي نشره روبرت دال بعنوان (مستقبل المعارضة في الديمقراطيات)،  
يعدّ بحقّ واحداً من أهمّ الكتب التي عالجت مفهوم المعارضة.

إنّ المعارضة يمكن أن تنشأ داخل الجماعة والعائلة وغيرها، ولكن ما يهمّنا هنا  
هو المعارضة السياسية التي تنشأ بوجه السلطة الحاكمة، وفي إطار الدولة .

**١- تعريف المعارضة:** المعارضة هي عمل قوى سياسية ضدّ من في  
السلطة، أي ضدّ النهج الذي تسير عليه الحكومة في ممارسة السلطة، وضدّ  
التوجهات السياسية التي تعتمدّها هذه الحكومة. ولكن تنشأ المعارضة السياسية  
الحقيقية، لابدّ من تسييس المجتمع، وأن يكون قد بلغ مستوى معيناً من التطور  
والنفوذ، لأنّ الإنقادات الفردية الموجهة للسلطة لا تُعتبر معارضة، والانضال  
السرّي ليس معارضة إنما هو مقاومة للسلطة.

لكي تكون هناك معارضة حقيقة، يقتضي النقد المنظم، الذي يقوم به مجموعة  
أشخاص، تجمعهم رؤية واحدة حول الطريقة التي يجب أن يمارس بها الحكم،  
وإن كان النقد الفردي حقاً من حقوق الأفراد، والذي هو تعبير عملي عن حرية  
القول والرأي .

وتشمل المعارضة كلّ الجماعات التي لها أهداف سياسية، والتي لها الحق في  
الإطار القانوني القائم، والقدرة على إعلان وجهات نظر، مغايرة لوجهات نظر  
الحكومة.

تهدّف المعارضة عادة إلى الوصول إلى السلطة وبشكل خاص الأحزاب  
السياسية، أما بقية الجماعات المعارضة كالنقابات واللوببي وغيرها، فهدفها على  
الأغلب يكون تحقيق غايتها الاقتصادية والمهنية، وليس تسلّم السلطة.  
أمّا عن الوضع القانوني للمعارضة، في الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية لا  
تقبل السلطات الحاكمة أيّ نوع من المعارضة أو أيّ اعتراض على سياستها.

بالمقابل، يتم الإعتراف قانونياً بوجود معارضة في حالة الأنظمة الديمقراطية. وحرية المعارضة تكبر وتصغر حسب الدول، تبعاً لنفوذ وتأثير السروح الديمقراطية في شعوبها، وتأتي بريطانيا في طليعة الدول التي تعطي المعارضة حقوقاً تتحوال من خلالها إلى مؤسسة حقيقة كسائر المؤسسات في الدولة، فهي تسمى حكومة الظل إلى جانب الحكومة، كما في كندا وأستراليا . وهذه الحكومة تتكون من وزراء ينتخبون إلى الحزب الذي لم يحصل على الأكثرية في الانتخابات، وهذه المعارضة تكون جاهزة للحلول محل الحكومة القائمة، ورئيس حكومة الظل هو رئيس الحزب المعارض، ويتلقى من الدولة مرتبًا شهرياً مقابل ترؤسه هذه الحكومة.

## ٢ - وظائف المعارضة:

تقوم بوظائف مهمة لا غنى عنها، للحفاظ على التوازن الداخلي لهذه النظم، وتحول دون تحول الحكم عن المبادئ الديمقراطية، ومن هذه الوظائف:

أ- تقوم بكشف الخلل في سياسية ونهج الحكومة، وذلك عبر إشارة القضايا وتوجيه النقد للحكومة عبر الإعلام، لأن الحكومة عادة لا تبرز إلا إيجابياتها في الإعلام

ب- نقد التوجهات السياسية المتبعة من الحكومة في مختلف المجالات الداخلية والخارجية .

ج- تلعب المعارضة دوراً إيجابياً بالنسبة للحكومة، حيث تستطيع هذه الحكومة أن تتعرّف على مطالب الفئات الشعبية وإنجاهات الرأي العام من خلال المعارضة، أو أنَّ المعارضة تُجرِّب الفريق الحاكم على توسيع قاعدته من أجل الاستمرار في الحكم .

د - على الصعيد البرلماني، فإن للمعارضة وظيفة أساسية بالنسبة للمسؤولية الحكومية، فالمعارضة تقوم بمحاسبة الحكومة في المجلس النيابي عن تقصيرها، وذلك من خلال طرح سحب الثقة من الحكومة بهدف إسقاطها، وهذا ما يتطلب من المعارضة القدرة على تكوين لوحة بشرية أي ( الأكثرية الجديدة ) قادرة على تسلم السلطة وتشكيل حكومة. وإذا لم تكن المعارضة فاعلة الرقابة البرلمانية، ستكون شكليّة، مما سيجعل الحكومة تتصرف وفق رغبات أفرادها لا وفق مصالح الشعب .

### ٣ - التناوب:

إن القبول بتبديل الفريق الحاكم وفق لعبـة الأقلية والأكثرية السياسية يقود إلى لعبـة التناوب على السلطة، المعـمول به الأن في الأنظمة الديمـقراطـية الليـبرـالية ، والـتناـوب يعني أن تتعـاقـب على السـلـطة القـوى السـيـاسـية المـتـافـسـة، فـتـحـصلـ المـعـارـضـةـ إـلـىـ السـلـطةـ بـعـدـ أـنـ تـصـبـعـ أـكـثـرـيةـ،ـ وـالـأـكـثـرـيةـ السـابـقـةـ تـحلـ محلـهاـ فـيـ المـعـارـضـةـ.ـ تـتـمـ عمـلـيـةـ التـناـوبـ بـشـرـطـ أـنـ تـطـمـحـ المـعـارـضـةـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ السـلـطةـ،ـ بـهـدـفـ تـغـيـيرـ سـيـاسـةـ تـتـنـاوـلـ مـخـلـفـ نـشـاطـاتـ الدـوـلـةـ.ـ بـمـعـنـيـ آـخـرـ،ـ عـلـىـ المـعـارـضـةـ أـنـ تـقـدـمـ لـلـمـوـطـنـينـ بـرـنـامـجـ سـيـاسـيـاـ لـلـتـغـيـيرـ،ـ يـكـونـ بـدـيـلاـ عـنـ سـيـاسـةـ الـحـكـومـةـ،ـ وـأـنـ يـكـونـ قـابـلاـ لـلـتـطـبـيقـ،ـ مـعـ مـرـاعـاهـ دـمـرـالـمـغـالـاةـ فـيـ المـذـالـيـةـ.ـ إـنـهـاـ عـمـلـيـةـ سـهـلـةـ فـيـ حـالـ وـجـودـ التـنـافـسـ السـيـاسـيـ بـيـنـ حـزـينـ كـبـيرـينـ،ـ كـمـاـ فـيـ بـرـيـطـانـياـ (ـعـمـالـ -ـ مـحـافـظـينـ)ـ.

وفي الخلاصة نقول: إن عملية التناوب على السلطة لا توقف عملياً على المؤسسات الدستورية فقط، إنما على توزيع القوى السياسية في الدولة، وهذا مرتبط إلى حد كبير بالبنية الاجتماعية – الاقتصادية، كون هذه القوى تنشأ وتنمو في ظل الديمـقـراـطـيـةـ الليـبرـاليةـ.

**استنتاج:** لقد نشأت الديمقراطية وتطورت في مسار تاريخي، فاكتسبت مضموناً اقتصادياً واجتماعياً إضافة إلى مضمونها السياسي، فهي ولادة تحولات عميقة وطويلة الأمد. وقد اجتازت أنظمة الحكم مرافق متعددة قبل أن تصل إلى الديمقراطية. لذلك لا يمكن خلق الديمقراطية خلافاً مفاجئاً.

والديمقراطية، من الناحية العملية والواقعية ذات مفهوم نسي، ولا يمكن التكلم عنها في المطلق. فهي كما تمارس، ليست حكم الشعب بالشعب، إنما هي حكم الشعب من قبل أقلية منبثقه منه بواسطة الافتراض العام، فالوظيفة السياسية للشعب، في الأنظمة الديمقراطية، ليست ممارسة الحكم، فهو غير قادر على ذلك، إنما هي اختيار الحكم بطريقة سليمة. فالديمقراطية التي تعتمدها الدول، في عصرنا، على اختلاف آيديولوجياتها (ليبرالية وماركسيّة)، ما عدا الجماهيرية الليبية وبعض المقاطعات السويسرية الجبلية، هي الديمقراطية التمثيلية التي يتولى السلطة فيها ممثلون عن الشعب.

لكن دور الشعب لا يقتصر على اختيار الحكم وإنما يتعذر إلى ممارسة الرقابة المستمرة على هؤلاء، بهدف ربط ممارسة السلطة بما يضمن تحقيق المساواة والعدالة وتوفير الحرية لكافة أفراد الشعب. فالديمقراطية ليست فقط طريقة لاختيار الحكم، وإنما هي أيضاً نمطاً من أنماط ممارسة الحكم، غايتها ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم.

والديمقراطية هذه معرضة للتحول إلى أوليغارشية، لأن الميزة الطبيعية للسلطة، ومهما كان نوعها، هي التمركز في بدأقلية حاكمة، فالأخلاقيات التي تمارس الحكم وفي الأنظمة الديمقراطية، تمثل إلى الاستئثار بالسلطة والانسلاخ عن الشعب، فالسلطة تغير نفسية الحكم، وتبدل حالهم، وتبعاد بينهم وبين

القاعدة الشعبية التي أوصلتهم إلى الحكم، وتؤدي إلى نشوء مصالح للفئة الحاكمة متمايزة عن مصالح الشعب، وفي أحيان كثيرة تكون متناقضة معها . والمشكلة هنا أنه لا يمكن الاستغناء عن الحكومة، لأنه يستحيل تنظيم سلوك المجتمع وضبط سلوك الأفراد بدونها. ولقد عزّز تطور المجتمعات البشرية تعاظم دور الحكومة، فمع تبدل وتعقد وتدخل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فرض على الحكومة التدخل في مختلف المجالات، وأدى إلى تعدد وتشعب وظائف الدولة، وزاد في تعقيد تنظيم مؤسساتها والتساع مجال نشاطها، فأصبحت تتناول الفرد في مختلف وجود حياته. وقد فرض هذا الواقع، بالإضافة إلى التقى التكنولوجي، الاستعانة بأصحاب الاختصاصات العالية "التكنوغراف" في مختلف مؤسسات الدول، فاستثر هؤلاء بتسيير شؤونها، بعيداً عن الإرادة الشعبية، لأنها ليست هي التي أوصلتهم إلى مواقعهم ففي السلطة، إنما كفاءاتهم العلمية وواقع التنظيم الإداري المعقد الناتج عن تطور المعطيات الموضوعية .

هذا المنحى في نمو نشاطات الحكومة يدفع أكثر فأكثر باتجاه تشديد قبضة النخبة على السلطة، ويهدد بتحول الأنظمة الديمقراطية إلى أنظمة أوليغارشية، غير أنَّ تعزيز الرقابة الشعبية على الحكومة يبقى الضمانة الأساسية لاستمرار الديمقراطية. لذلك يفترض بالمعارضة أن تلعب دوراً رئيساً في تصويب مسار الحكم، ومن الضروري إفساح المجال أمامها للقيام بهذا الدور بفاعلية عبر الأحزاب والقوى الضاغطة ومختلف التنظيمات السياسية، لكي تستمر الحكومة في ممارسة السلطة وفق المبادئ الديمقراطية، و تعمل على تحقيق مصالح أوسع فئات الشعب. فالمعارضة الفاعلة هي ضمانة استمرار الديمقراطية ، ولا وجود لديمقراطية تنتليّة صحيحة بدون معارضة. ولا يمكن للشعب أن يقوم بمهام رقابة الحكومة ومحاسبة ممثليه في السلطة، إلا إذا توفر له قدرٌ كبير من

الحرية والوعي السياسي والثقافة، فبقدر ما تنتشر الثقافة والوعي عند الشعب، بقدر ما يستطيع الضغط على الحكم وتقويم مسيرة الحكم. وتتغير تصرفات الحكم ونمط ممارستهم للسلطة عندما يكون الشعب مدركاً تماماً لهذه التصرفات والممارسات، وإن الشعوب التي مازالت غير متصرفة وتنشر فيها الأمية ، هي غير قادرة على القيام بهذه المهمة الأساسية ، فالشعب لا يمارس الحكم عملياً، في الأنظمة الديمقراطية، إنما يمارس الضغط على الحكم، فوظيفته هي إرهاب الحكم اجتماعياً، على حد تعبير لوستروغور斯基. والحريات السياسية التي يتمتع بها، كحرية التعبير، والصحافة والتظاهر والعمل السياسي وغيرها، ليست سوى أدوات تمكنه من القيام بهذه المهمة، فالديمقراطية تحمل في أحشائها بذور الأوليغارشية، وضمانة استمرارها هي قيام الشعب بدوره في ردع من يمارس السلطة باسمه، عندما يحاول الإنحراف عن مبادئ الديمقراطية، وربط مصيره بالإرادة الشعبية الوعية .



الفصل التاسع

القوى المنظمة والقوى الفاعلة



توجد القوى الفاعلة والقوى المنظمة عملياً في أغلب المجتمعات المعاصرة، وهي جماعات سياسية لها تأثير في سير العملية السياسية وعلى قرارات السلطة الحاكمة، يمكن أن نبين عدداً منها.

### القوى المنظمة

أولاً- **الأحزاب السياسية:** وهي ظاهرة حديثة من الناحية التاريخية، تعود للقرن التاسع عشر، حيث كانت كلمة حزب تعبراً عن اتجاه أو تيار سياسي، ولم تكن تعني ذلك التنظيم السياسي المتأسس في هيئات محددة، وهذا ما يؤكد حداثتها التاريخية، إن نمو المؤسسات الانتخابية هو الذي مهد لنشوء الأحزاب، وخاصة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، أي أن الأحزاب قامت في البلدان التي كانت فيها المؤسسات البرلمانية والحياة السياسية أكثر تقدماً، ويبدو أن الكسي دو توكييل كان أول من تحدث عن الأحزاب في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" حيث حاول تصنيفها تبعاً لمذهبها وعملها، فميز بين الأحزاب الصغيرة التي تقنق المجتمع بمكائدھا، وبين الأحزاب الكبيرة التي تقلب بأفكارها وأيضاً، وفقاً للخيارات التي تدافع عنها، فهناك الحزب الذي يرغب بتقليص وتحجيم السلطة الشعبية، والحزب الذي يريد أن يوسع صلاحيات السلطة الشعبية إلى أبعد حدود<sup>١٦٩</sup>. ولهذا، يمكن القول إن الأحزاب تشكل جزءاً من تكوين الأنظمة الديمقراطية الحديثة، التي لا يمكن تصور العمل أو النشاط السياسي فيها بدون وجود أحزاب فاعلة ومتداخلة في الحياة السياسية العامة، بالإضافة لذلك، يرى عالم الاجتماع الذاي الصيد "ماكس فيبر" أن الأحزاب السياسية تمثل تكيقاً للبنية الحزبية مع الشروط المعاصرة

<sup>١٦٩</sup> خضر حضر، مفاهيم انتقائية في علم السياسة، مرجع سبق، ص ٢٦٩

لإحراز السلطة وممارستها، ويعتبرها، أي، الأحزاب، وليس الديمقراطية والاقتراع العام، وتنظيم الجماهير، فما هو تعريف الحزب؟

### ١- يمكن تعريف الحزب السياسي:

بأنه تجمّع أفراد منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن آراء وموافق وصالح ونطّلعت أعضائه ومؤيديه بوعن خياراتهم السياسية، وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة، فالحزب يطمح أساساً إلى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم.<sup>١٧٠</sup>

وهناك تعريف آخر انطلاقاً من الغرض الذي يسعى إليه الحزب السياسي: "مجموعة من الناس توحدهم أفكار مشتركة حول الفرد والدولة، ويعملون للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها عبر تنظيم الناخبين والدولة".<sup>١٧١</sup> هذا، ويعتبر الحزب من الجماعات والقوى الضاغطة، لأنّه إذا لم يصل إلى السلطة فإنه يمارس ويحاول أن يمارس تأثيراً على أولئك القابضين على السلطة للتأثير على قراراتهم، لكن تتميز الأحزاب السياسية عن القوى الضاغطة الأخرى من عدة نواحي نذكر منها:  
أ- إنَّ قادة الأحزاب السياسية ينتخبو من الشعب، ومسؤولين عن قراراتهم بينما قادة الجماعات الضاغطة فلا.

ب- إنَّ هدف الحزب السياسي هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، في حين تسعى الجماعات الضاغطة للتأثير في صنع السياسة العامة للدولة .

<sup>١٧٠</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سليمان، ص ٢١٠.  
<sup>١٧١</sup> د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، ص ٢٧١.

بينما يقول جان شارلو عن الحزب بأنه:

٦- منظمة مستمرة تتجاوز بمعالمها قادتها .

- بـ-منظمة محلية تضم علاقات منتظمة ومتروعة على المستوى الوطني .
- جـ-لها إرادة واضحة للفوز بالسلطة ومارستها لوحدها أو بمشاركة الغير ، أو التأثير على هذه السلطة والضغط عليها في حال وجودها خارج الحكم .
- دـ-هنها الرئيس أن تجد لذاتها دعما شعريا ، عن طريق الاقتراع ، أو آية وسيلة أخرى .

٤- وظائف الأحزاب: لها عدة وظائف، يمكن أن نعد منها:

أ--- تشكل الأحزاب نقطة استقطاب وانسجام، وذلك عبر توحيد وتقارب الأفراد ذوي الميول الواحدة، والاتجاهات المتقاربة، وتحقيق الانسجام بين المسلمين والتفاهمية ، التغيير بعنة في حال الوصول إلى السلطة ،

بـ- وظيفة انتخابية، ويتم ذلك عبر انتقاء المرشحين، والقيام بالحملات الانتخابية، ودفع الناس للمشاركة السياسية من خلال التصويت والانتخاب، وآخر ا RATE أعضاء ومؤيدي الحزب بالعمل العام .

<sup>172</sup> د. عبد المعطي محمد عساف، «مقدمة إلى علم الديبلوماسية»، عمان، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٢٠١.

ج - تأهيل واختيار أصحاب الكفاءات العالية للعمل في الحكومة، أو مؤسساتها، لأن العمل في إدارة الشؤون العامة يتطلب كثيراً من المهارات والكفاءات العالية.

د - وضع مختلف التحليلات والدراسات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والخدمات، واقتراح الحلول المناسبة لها، عبر أعضاء الحزب في البرلمان والحكومة .

هـ- تحقيق دور الحزب كوسيلة للتواصل الفعال بين الحزب وقواعد الشعبية، من خلال نقل مطالب الفئات الشعبية إلى السلطة الحاكمة، سواء أكان الحزب في السلطة أو لم يكن، وتكون منهج وإطار عام سياسي - ليديولوجي خاص بالحزب، وذلك عبر دعوته العامة لمناصريه ومؤيديه للعمل والتكيّف مع الأمور السياسية.

هذا، وستستخدم الأحزاب عادة وسائل الإقناع من أجل الوصول إلى السلطة، ولا تستند إلى الوسائل القهرية، كما كان في النازية والفاشية أو الأنظمة الديكتاتورية .

٣- **تصنيف الأحزاب:** تُصنَّفُ الأحزاب من حيث العدد إلى نسرين: أحـزاب  
كوادر وأحزاب جماهيرية

#### **النوع الأول - أحزاب الكوادر أو الأطر:**

هي الأقدم، وتنتمي بثلاث سمات أساسية، هي:

أ- لا تسعى بشكل منظم لزيادة عدد المنتسبين، لكن هذا لا يعني أنها لا تشجع الإنسيابات الكثيفة لو حصلت، ولكن السؤال هنا هل يشكل الضغط العددي عقبة في الصراع السياسي لا يمكن التغلب عليها؟ الحقيقة لا، لسبب بسيط هو أن المهم بالنسبة لها هو كثرة الناخبين وليس كثرة المنتسبين، إن أحزاب الأطر

لا تحاول أن تُنسب إليها عدداً كبيراً من الأفراد، إلا أنها تستغل واقع أن الأشخاص في كل المجتمعات، لا يتمتعون بدرجة متساوية من النفوذ والتأثير، إذ إنَّه من الممكن أن تؤمن هذه الأحزاب لذاتها تأثيراً قوياً على الناخبين، من خلال اختيار الأفراد القادرين على التأثير على الآخرين، والكلفة عادة هنا تكون أقلَّ بكثير، إنها تستهدف أو تومن لذاتها مؤازرة الأعيان الذين يملكون شهرة على كل المستويات الوطنية والمحلية، عبر علاقات النفوذ التي يملكونها، باعتبار أنَّ هذا الحزب يضمُّ في جنباته بشكل خاص الأعيان، مثل الأطباء والمحامين وكتاب العدل ورجال الدين والمعلمين المشهورين. لكن هذا الدور والتأثير بدأ يواجهه منافسة محلية شديدة من قادة المشاريع وكبار الموظفين والمدراء الكبار" إنَّ هذه الأحزاب تعمل للاستفادة من الأطباء والمحامين ورجال الدين كمرشحين محليين، ومن رجال المال كممولين لصناديقها، ومن الفنانين بدور تربيني" إنَّ هذه الأحزاب تسعى إلى استقطاب الأعيان والذئب الإجتماعية والثقافية القادرة على التأثير على الناخبين في أماكن تواجدهم، وذلك بسبب مكانتهم ووجاهتهم وسمعتهم الطيبة. ويتمُّ ذلك عبر الإقناع، أو من خلال وسائلهم المالية وثرواتهم، أو عبر المكانة الاجتماعية التي يحتلُّونها، أو بقدراتهم التقنية التي يملكونها. وعادة يكون عدد أفراد حزب الكوادر أو الأطر، كما تُسمى أحياناً، قليلة العدد مقارنة بالأحزاب الجماهيرية، ولا تتوجه جدياً للجماهير إلا أثناء الحملات الانتخابية .

ب- ضعف التنظيم: يفسرُ هذا الضعف الأصل الاجتماعي لأعضائها، إنَّ الأصل الاجتماعي " البرجوازي " يجعلَ الأشخاص فرديي التزعة قليلي الاستعداد لتحمل نوع قاسٍ من الانضباط، فهم يرون في السياسة نشاطاً مفيدةً، وطريقةٌ لزيادة التأثير، ووسيلةٌ لصنع مهنة، وإشباعاً لغرور، أكثر مما هو انضباط كهنوتي، وعندما يصبح الإنماء لحزب ثقلاً عليهم، يتذكرون أنه بكل

بساطة ومن ناحية أخرى، فإنه عندما يكون عدد المنتسبين قليلاً، لا يجعل من الضروري وجود إدارة حزبية مكافحة بمراقبة نشاط الأعضاء، لهذا تميل إلى أن تُجسّد تشكيلات لا مركزية جداً. وهذا ما يفسّر تعلیش اتجاهات إقليمية مختلفة داخل الحزب، لأن الهيئات المركزية تملك غالباً قليلاً من السلطة على المستويات الأدنى منها.

جـــ السيطرة التي تمارسها قيادة الحزب على المنتسبين لقاعدة يتم من خلال:  
ـــ إعطاء العضو حرية لترك الحزب، مما يجعل العناصر الأكثر خطورة على القيادة، تتبعه باستمرار من تلقاء نفسها.

ـــ غياب البنية القاسية، لا يعد متناقضاً مع كل علاقة سلطوية، فالأحزاب الكوادر، تستبعد نموذج السلطة ذات الطابع الحقوقي، والتي تتجسد بقيادة، وتفرض خطأ سياسياً دقيقاً، لأن السلطة، هي سلطة شخصية، لا مركزية وإن الأشخاص ينتخبون بشكل حرٌ وديمقراطي. ولمعالجة هذه الظاهرة (ظاهره عدم وجود تسلسل هرمي ملزم للأعضاء) تلجأ هذه الأحزاب لأساليب التمويه، كالالجوء للتوصيت على المسائل المهمة، والقيام بتبادل واسع للآراء ووجهات النظر، وهكذا تتم حماية المبادئ الكبرى مما يؤمن حدأً لدى من الحماس من جانب الأعضاء المعنيين.

وـــ من هذه الأحزاب: الحزب الراديكالي الفرنسي في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة، كما يمكن إدراج الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية في عداد أحزاب الكوادر لأنها على الرغم من العلاقات القوية التي تربطها بالناخبين فإن إدارتها لا تزال خاضعة لمجموعة من الوجوه تحرّك بنشاطاتها كل النشاطات الحزبية ..

## النوع الثاني - الأحزاب الجماهيرية :

من التسمية نرى أنها تسعى إلى استقطاب أوسع الجماهير الشعبية وتنقيتها، وتشكيل نخب جديدة. ظهرت في مطلع القرن العشرين، مع الأحزاب الشيوعية واليسارية الثورية.<sup>١٦٢</sup> تعلم الأحزاب الجماهيرية على تربية الطبقة العمالية تربية سياسية، ل تستخلص منها نخبة قادرة على القيام بأعباء الحكومة وإدارة البلاد<sup>١٦٣</sup>. عدد أعضائها أكبر بكثير من عدد أعضاء أحزاب الكوادر، لكنه يبقى ضليلاً بالنسبة لمجموع أفراد الشعب. تتوجه هذه الأحزاب إلى الرأي العام بشكل مباشر، من أجل استقطاب محازبين بغض النظر عن مستوىهم الاجتماعي والثقافي، وذلك عبر المهرجانات والإستعراضات والمظاهرات، وتبني مطالب الفئات الشعبية.

وهناك تصنيف آخر للأحزاب من حيث البنية التنظيمية:

١- أحزاب قوية التنظيم: لها هيكلية داخلية متراقبة ومتماضكة بقوة، وقادمة على تسلسل الوظائف والمسؤوليات (وحدات وخلايا - أقسام محلية - جهاز قيادي على المستوى الوطني، مثل مكتب سياسي أو لجنة مركزية، أو غيرها). ويفيد هذا التنظيم بالتزام المحاذبين بأيديولوجيا الحزب و برنامجه السياسي، ويزيد من سلطة القيادة على النظام الحزبي، مثل: الأحزاب الشيوعية وأحزاب اليسار في فرنسا، والأحزاب في بريطانيا .

٢- أحزاب ضعيفة التنظيم: وهي تلك الأحزاب السياسية التي لا تمتلك بنية داخلية متماضكة ، وربما يعود ذلك إلى تباعد الاتجاهات السياسية داخل الحزب، أو أنها تنسج المجال أمام الأفراد المحاذبين للتعبير عن آرائهم بحرية، وتترك

<sup>١٦٣</sup> خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، سراج بيتي، ص ٢٧٥

لنوابها أحياناً حرية التصويت في البرلمانات، كأحزاب الوسط في فرنسا، أو الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفيدرالي فقط.

**٤- الأنظمة الحزبية:** هناك أربعة نماذج من الأنظمة الحزبية التي تشارك في اللعبة السياسية

#### **أ- نظام الحزب الواحد:**

حيث يوجد في دولة ما حزب سياسي وحيد، مركّب لسه بعمارة العمل السياسي، ويسطير على النظام السياسي، وقوّة هذا الحزب تتبع من تفرّده بالعمل السياسي أكثر من اتساع قاعدته الشعبية، فهو يخرج الأشخاص الذين يتولّون المسؤوليات السياسية والإدارية في الدولة، كما هو الحال في الصين وكوريا الشماليّة والإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقيّة سابقاً، كما هو منتشر أيضاً في بعض الدول التي هي في طور النمو، وهذه الدول الأخيرة تبرّر اعتمادها على نظام الحزب الواحد بالأسباب التالية :

١- الحزب الواحد ضروري من أجل الحفاظ أو تحقيق الوحدة الوطنية، لأنّ تعدد الأحزاب في هذه الدول والمجتمعات غير المنصهرة، قد يؤدي إلى تعزيز الانقسامات الإثنية واللغوية والطائفية غيرها، التي تعاني منها أصلاء، مما يقود إلى تقْتُلَة الدولة والمجتمع ،

٢- إنّ اعتماد الحزب الواحد يحدّ أو يقلّل من الصراعات المختلفة الثانوية، منها والشخصية، والتي بدورها تقود إلى هدر الطاقات والوقت والمال، وتعنّى تحقيق نهضة اقتصادية ،

٣- يسهم الحزب الواحد في إجراء تغييرات كبيرة وجذرية في المجتمع، وذلك عبر عملية التوجيه الحزبي والتربية المدنية ،

لكن نظام الحزب الواحد - حسب رأي الليبراليين السياسيين - يشكل خطرًا على الحرفيات العامة، وعني الديمقراطية بشكل عام، لأنها تقوم على الحوار وتعدد الآراء والاتجاهات، وهذا لا يتحقق أو يسمح به نظام الحزب الواحد .

### بـ- نظام الحزبين:

وهو النظام الذي ينحصر أو يدور النشاط السياسي فيه بين حزبين رئيسين، حيث يستقطبان الرأي العام، وإلى جانبهما قد توجد أحزاب أخرى، لكنها في أغلب الأحيان شبه معدومة التأثير في الحياة السياسية .

إن نظام للحزبين يساهم بشكل عام، في استقرار المؤسسات الدستورية، وفي خلق التوازن في الحياة الدستورية، من خلال تحقيق عملية التناوب على السلطة بانتظام، بحيث يتعاقب كلُّ من الحزبين المتنافسين على ممارسة السلطة في الدولة، كما في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نظام الحزبين يمكن أن نميز، نظام الحزبين المرن، ونظام الحزبين الصلب

1- إن نظام الحزبين المرن، هو النظام الذي لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم، خاصة أثناء عملية التصويت، ولا سيما في الكونغرس، مما يؤدي إلى توافق أو ظهور تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة ومختلفة داخل كلٍّ من الحزبين. كما يحصل عادة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية .

نظام الحزبين الصلب: وهو النظام الذي يتسم به الحزبان ببنية داخلية صلبة، ونظام حزبي منتظم كما في بريطانيا بالنسبة لحزبي العمال والمحافظين .

يتميز هذا النظام بوجود ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر تتنافس على ممارسة الحكم والنشاط السياسي. ولهذا النظام عدة مخاسن، نذكر منها: إن التعديدية الحزبية تقدم للمواطنين عدة خيارات، وتفسح المجال أمامهم لاختيار الأفضل، وإن كل المجموعات والفئات التي يتشكل منها الرأي العام، تجد فيها وسيلة للتعبير عن تطلعاتها. لكن من أهم محاذير التعديدية الحزبية أنها تحول في أغلب الأحيان دون تشكيل كتل برلمانية قوية، فتساهم في الشرذمة وعدم استقرار المؤسسات الدستورية، ولهذا نرى أن الحكومات عادة تكون، إما ائتلافية ناتجة عن تحالف عدة أحزاب ممثلة في البرلمان، وهذا التحالف الحكسيمي معرض للتفكك تحت تأثير أي أزمة حكومية، وإما حكومة تدعمها غالبية ضئيلة في البرلمان بسبب توزيع المقاعد النسبية على عدد كبير من الأحزاب، وتكون الحكومة معرضة أيضاً للسقوط لأن الكتل البرلمانية التي تدعمها لا تتشكل أكثريّة كبيرة، أي في كلتا الحالتين يكون وضع الحكومة غير مستقر.

إن عدم الاستقرار الحكومي ينعكس على سائر المؤسسات في الدولة، وعلى البرلمان ذاته الذي يتعرض للحل أحياناً، على أساس أنَّ الانتخابات النيابية الجديدة قد تأتي بأكثرية نوابية بارزة، تتبع عنها حكومة قوية ومساندة، ولكن الواقع لا تؤدي إلى ذلك في أغلب الأحيان ، ومثال على الدول التي فيها تعددية حزبية منها فرنسا،تركيا ، بلجيكا، لبنان، إيطاليا، الدول الإسكندنافية .

#### **د- نظام تعدد الأحزاب في ظل حزب مهيمن:**

وهو النظام الذي يتميز بوجود نظام تعدد الأحزاب، ولكن في ظل حزب يتمكن عادة من استقطاب جزء كبير من الرأي العام مقارنة مع الأحزاب الأخرى المنافسة له ،

حتى إن وجود الحزب المهيمن لا يلغى الأحزاب الأخرى، ولا يشل قدرتها السياسية، لكنه عادة يحصل على عدد المقاعد النيلية الكافية في البرلمان التسيّعى له وحده بممارسة الحكم دون اللجوء إلى التحالفات مع أحزاب أخرى، وهذا ما يحقق استقراراً في المؤسسات الدستورية، لكنه من ناحية أخرى يصبح عقبة أمام تحقيق التناوب على السلطة، بسبب تشرذم المعارضة التي تتكون من عدة أحزاب ضعيفة نسبياً.

و مثل على ذلك، حزب المؤتمر في الهند، الذي سيطر على السلطة من عام 1947 حتى 1971، وأيضاً في مصر ، حيث سيطر الحزب الوطني على السلطة منذ نشوئه في منتصف الميلاديات من القرن العشرين.

#### **ثانياً ~ النقابات:**

أصبحت النقابات تمثل عنصراً أساسياً في تطور النظام السياسي منذ بداية القرن العشرين، بما تملكه من قوى اجتماعية ومهنية، فهي على عكس الأحزاب السياسية التي تسعى لتحقيق هدف سياسي عام، تسعى لتحقيق المصالح الخاصة المرتبطة بمعنون محددة، لأفراد محددين، وبشكل أحسن لتطوير وتنمية الأوضاع الذاتية لمنتسبها وحماية مصالحهم .

١ - إن النقابات لا تندعو للحلول محل سلطة الدولة، وإنما تعتبر ذاتها قوة كافية قوى الأمر الواقع الأخرى، التي تحاول الحصول على مطالب معينة من النظام

السياسي<sup>١٧٤</sup>

٢ - وتنقسم الاتجاهات النقابية إلى عدة تيارات، منها:

**أ-التيار الإصلاحي:** الذي يريد تحسين مطالبه داخل النظام السياسي، دون تغييره، ومن هذه المطالبات تحسين مستوى الأجر، وتخفيف ساعات العمل وتحسين ظروفه، كما هو في الدول الاسكندنافية والمانيا وبلجيكا وغيرها من دول أوروبا الغربية.

**ب-التيار الثوري:** ويبعد إلى تحقيق تغيير ثوري في المجتمع، عن طريق تغيير النظام السياسي بكتمه عبر الثورة والإضراب العام، دون التعاون مع الأحزاب السياسية، أو أرباب العمل، بمعنى أنهم لا يؤمنون بصناديق الإقتراع ولا بنتائجها. إن الموقف الشيوعي من النقابات أنه يجب وضعها تحت سلطة الأحزاب الشيوعية، وأن تقاد من قبلها .لقد أصبحت النقابات اليوم قوة سياسية منظمة لا يستهان بها أبداً، وبفعل اتساع النشاط السياسي أصبحت كل منها مسؤولة في الشؤون العامة، وأصبحت تراقب السلوك الاقتصادي والاجتماعي للنظام القائم، وتتصدى له في كثير من الأحيان .

أما اليوم، فقد أصبحت النقابات في النظام الرأسمالي عبارة عن وسيط بين العمال وأرباب العمل، وتعمل لتحقيق مصالح العمال دون الإضرار بمصالح أرباب العمل. هذا، وقد أصبح وجود ممثلي النقابات فسي هيئات الضمان الاجتماعي، وفي لجان التحكيم الإداري والعمالي ومؤسسات الصحة والتأهيل المهني يجعلها تشارك مباشرة في وضع الخطط المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

<sup>١٧٤</sup> خضر خضر ، عقائد أساسية في علم السياسة : مرجع سابق، ص ٢٧٩

والاجتماعية. وبالمقابل، بدأت الأحزاب السياسية العمل لعقد تحالفات معها، خاصة في فترة الانتخابات، لكسب ودّها والمنتسبين إليها. وفي النهاية، أصبحت القبابات في الديمقراطيات الغربية قوة ضغط داخل الأنظمة الغربية.

### ثالثاً - القوات المسلحة وعلاقتها بالسلطة السياسية:

لا بد لنا من الإعتراف بأن الجيش والقوات المسلحة هي القوة الاجتماعية الأكثر تنظيماً في كل دول العالم بسبب التكوين الذاتي، والإضباط والتسلسل الهرمي الذي ترتكز عليه.

إن أهمية القوات المسلحة، تأتي من كونها صورة مصغرّة عن المجتمع بكامله، وتضم فئات مختلفة من طبقات مختلفة، كما أن سلوكها يشمل مبادئ الأمة وأخلاقها، ولهذا تسمى سياج الوطن، وذلك تعبراً عن الإعتزاز بهذه القوة الضاربة.

لكن بالمقابل، تشكّل القوات المسلحة خطرًا دائمًا على السلطة، فهي سند السلطة، ويكفي أن تكف عن الخضوع لهذه السلطة حتى تتسلّم مقاليد الأمور وتصبح هي مصدر السلطات.<sup>١٧٥</sup>

ولهذا عمدت السلطات في الدول الديمقراطية الحديثة إلى إبعاد الجيش عن السياسة للمحافظة على نمائكه وعدم انقسامه، في حال حدثت توترات سياسية داخل النظم السياسي أو داخل الدولة. ومع ذلك، فال العسكريون بشر يهتمّون بالسياسة، شأنهم شأن بقية المواطنين في الدول الحديثة، حيث تكون المشاركة بشكل علني. لقد أصبحت القوات المسلحة حالياً ترى ضرورة المشاركة مع القيادات السياسية لتحديد العدو، باعتبار ذلك لا ينفصل عن الروح الشاملة للمصلحة الوطنية، وبهذا أصبح الجيش، ليس فقط قوة ضاغطة على النظام

<sup>١٧٥</sup> موريس دوفريجيه ، في الديكتورية، ترجمة هشام متولي ، بيروت، منشورات عويدات ، ١٩٦٥ ، ص ٨٩.

السياسي للحصول على مطالب لأعضائه ، إنما أيضاً قوة مشاركة في تحديد سياسة السلطة على الصعيد الخارجي، وأكبر مثال على ذلك دور الجيش في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يطلب ويضغط على السلطات السياسية لتخفيض اعتمادات كبيرة لتطوير البحث العلمي المتعلق بالقوات المسلحة للحصول على أجهزة جديدة ومتقدمة تكنولوجياً لزيادة قوته وفعاليته.

ويمكن أن نشير إلى ثلاث حالات لعلاقة السلطة السياسية بالعسكرية:

- ١ - خضوع السلطة السياسية للسلطة العسكرية، ويكون الجيش الدور الأكبر وخاصة بعد الانقلابات العسكرية، كما كان يحصل في أمريكا اللاتينية .
- ٢ - خضوع السلطة العسكرية للسلطة الحزبية، حيث يلعب الحزب الدور الرئيس في الإشراف على الجيش، ويحدث تداخل بين الجيش والقيادات الحزبية، كما كان في روسيا السوفيتية، والنازية الألمانية، والفاشية الإيطالية أيضاً .

- ٣ - خضوع القوة العسكرية للسلطة الديموقراطية ، أي خضوع الجيش للقيادات السياسية المدنية، ورؤساء الدول عادة هم قادة القوات المسلحة ، ولهم وحدهم قرارات الحرب والسلام، وتعيين كبار قادة الجيش وترقيتهم في مختلف صنوف الأسلحة <sup>١٦٦</sup>

#### **رابعاً - الجماعات الضاغطة:**

- ١ - **مفهوم الجماعات الضاغطة:** تكون هذه الجماعات كجماعات مصالح مشتركة، وتتادفع عن هذه المصالح بكل الوسائل المتوفرة في نطاق القانون. وتمثل نشاطات القوى الضاغطة في مطالب ترفع إلى القائمين على السلطة، وعلى شكل إضرابات واحتجاجات، وقد تطغى مصالح القوى الضاغطة على

Pretot , Mareef ,sociologie politique " ed daloz , Paris, 1973 , p.354-355 , <sup>١٦٦</sup>

العدالة والنظام القائم، وقد يفقد التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأثير هذه القوى، مما يتطلب إجراء حاسماً لمنع ذلك<sup>١٧٧</sup>، ولكي يكون بالإمكان وصف مجموعة ما بأنها مجموعة ضغط، يجب أن تتوفر فيها بعض السمات منها:

أ- حد أدنى من التنظيم، وهو أمر لا بد منه.

ب- يجب على الأفراد الذين يمارسون ضغطاً سياسياً أن يفطروا ذلك من أجل هدف خاص بهم.

ج- يجب على مجموعة الضغط أن تشكل مركزاً مستقلاً للقرار، أي أن لا تكون مجرد أداة تدار من قبل منظمة أخرى.

د- يجب على المجموعة أن تمارس ضغطاً فعلياً.<sup>١٧٨</sup>

ترتبط أهمية الجماعات الضاغطة بالدور الكبير الذي تقوم به داخل النظام السياسي، وذلك بهدف التأثير على قرارات السلطة من خارجها باعتبارها لا تسعى إلى السلطة كالأحزاب السياسية، وذلك من أجل جعل قرارات السلطة تتطابق مع مصالح الفئات التي تمثلها جماعات الضغط.

برز هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية عبر طريق اللوبي، وظهرت كقوى تملك القدرة على التدخل في الانتخابات عن طريق الأموال والدعم البشري الذي تقدمه المرشحين بويتون أهدافها وتوجهاتها، ويرتبط ظهوره وانتشاره هذه الجماعات بالأنظمة الليبرالية الديمقراطيّة، مستفيدة من مناخ الحريات السياسية والمدنية القائمة في هذه الأنظمة.

بختصار، هي (تنظيم مشكل للدفاع عن مصالح، ولممارسة ضغط على السلطات العامة من أجل الحصول على قرارات متوافقة مع مصالحه)<sup>١٧٩</sup>.

<sup>١٧٧</sup> محمود خيري عيسى، مدخل إلى علم السياسة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٨٢.

<sup>١٧٨</sup> مجان ماري دالكان، علم السياسة، ترجمة الدكتور محمد عرب صاصيلاً، بيروت ١٩٩٢، ص ٣١٦-٣١٥.

٢- وتصنف المنظمات المهنية الضاغطة في العالم الغربي إلى سلستين من المنظمات:

أ- المنظمات المهنية: تسعى إلى تحقيق مكاسب مادية للمنتسبين إليها، وتضم قطاعات ثلاثة أساسية: العمال - أرباب العمل - الزراعة، وتتضم بنيتها إلى عنصرين: التخصص والتجمع، فالشخص يعطيها التجانس ويزيد ذلك من قدرتها على العمل لدى المسؤولين ويزيل السبل إلى التجمع بمنافع ووجهات نظر مشتركة، مثل وحدة موقفهم من السياسة الإجتماعية للدولة رغم تعدد مهنتهم<sup>١٧٩</sup>.

### ب- التجمعات الأيديولوجية:

نرى أن سبب وجودها هو الدفاع عن الأوضاع الروحية والأخلاقية، وقد تكون متضاربة بالمواقف والرأي أحياناً بسبب اختلاف نشاطاتها، إلا أنه يجمع بينها الدفاع عن موقف أخلاقي روحي - و تستند في قوتها إلى القوة العددية والمالية التي تسمح لها بخوض حملات إعلامية فاعلة، تلعب الكنيسة الكاثوليكية دوراً خاصاً في الحياة الإجتماعية السياسية، فهي تحرك قطاعات واسعة من الفئات المنظمة، وخاصة على مستوى الأحزاب اليمينية، و تستند الكنيسة في ضغوطها على السلطة على المؤسسات الإجتماعية والمهنية التي تسيطر عليها، ومن خلال تأثيرها على رجال السياسة والشأن العام<sup>١٨٠</sup>، ففي مرحلة معينة سبقت، كانت السلطة الدينية والزمانية مجتمعة بيد شخص واحد في العصور الوسطى، والفصل بينهما فيما بعد لم يؤد إلى التناقض الكافي بينهما.

<sup>١٧٩</sup> خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

<sup>١٨٠</sup> جان مينو .. الجماعات الضاغطة، ترجمة ببيج شعبان، عمان، مكتورات عويدات، ١٩٧١، ص ١٠.

في ألمانيا، يلعب حزب الخضر دوراً كبيراً في تنفيذ المرواطنين، والضغط على الحكومة. وفي الولايات المتحدة، تلعب الجمعيات المدنية دوراً مهماً للتأثير العنصري دوراً كبيراً في المساهمة في تحقيق المساواة بين البيض والسود، وفي فرنسا، تلعب منظمات الطلبة دوراً كبيراً في الضغط على الحكومة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناهج التربوية والأقساط السنوية، كما حدث في ثورة ١٩٦٨ وفي عام ٢٠٠٦

إن فعالية أي جماعة ضغط يعتمد على التنظيم الجيد، بالإضافة إلى القوة العددية والقدرة المالية، فالعدد والقدرة المالية سيكونان محدودي التأثير، إذا لم يترافق بالالتزام الواضح من جانب الأعضاء بتوجيهات قيادة الجماعة الضاغطة .

#### ٣ - وظائف الجماعات الضاغطة :

تحتاج الجماعات الضاغطة إلى القيام بسلسلة من الإجراءات الأولية للوصول إلى أهدافها في إحداث التأثير المرغوب، وهي:

أ- وظيفة صياغة المطالب: وتعني الطريقة التي تقوم بواسطتها الجماعات الضاغطة بتحديد طلباتها من القائمين على السلطة، الذين يملكون سلطة إصدار القرارات، هذه الطلبات قد تكون واضحة جداً، كزيادة الضرائب على الأغذية، أو تخفيض الضرائب على المواد الأولية، أو زيادة الحد الأدنى للأجور، أو قد تكون تعبيراً عن شكر معين أو خصم معين .

ب- وظيفة ضمنية للتكامل: وهي وظيفة تقوم بها الجماعات بشكل مباشر، فهي تخدم النظام القائم عبر تقويض المطالب بعد تنفيتها من حمايتها الثوري.

ج- تقوم الجماعات الضاغطة كبدائل للأحزاب السياسية عندما تقصي الأحزاب السياسية في مهمتها التوفيقية بين مختلف المطالب .

#### ٤- طرق عمل الجماعات الضاغطة :

يظهر هذا الأمر بشكل واضح من خلال ثلاثة مستويات:

أ- المستوى السياسي: يشارك قادة الجماعات الضاغطة أحياناً السلطة في العمل السياسي، عبر إشراك ممثليهم في الحياة السياسية، أو أنهم يحاولون إقامة اتصال مباشر مع السلطة. وقد دلت الواقع، أن كثيراً من اقتراحات التوقيع تكون قد درست من قبل جماعات المصالح، وأن الدولة ذاتها تسهل عمل هذه الجماعات، وتشاور معها أيضاً عبر اللندنوات واستقبالات الوزراء لكتل النيابية، وغير مجالس اقتصادية اجتماعية، أو من خلال لجان مختلفة مشتركة. وتدعم هذه الجماعات مرشحين من الأحزاب السياسية مالياً وانتخابياً، لأنهم يدعمون مطالبتها .

ب- التأثير على الرأي العام: تحاول الجماعات الضاغطة، إدخال الرأي العام في نشاطها، معرفة منها بالنقل المعنوي الذي يمثله الرأي العام في كثير من البلدان. وقد تكون الغاية من ذلك توجيهية وتربوية للدفاع عن حقوق الإنسان، أو لمنع انتشار المخدرات والكحول في المجتمع

هذا وتلعب أيضاً دوراً كبيراً في علاقاتها مع القطاع الإعلامي، غير الدعايات المدفوعة الثمن في محطات التلفزة والراديو، فالإعلام هو الوسيلة الأولى للضغط على المقرئين السياسيين، لأنه يستطيع أن يغير ويعدل في وجهات نظر المسؤولين وقراراتهم، من خلال إعطائهم معلومات ومعطيات جديدة. إن المطبوعات والمكراسات التي تبنّتها، تقدم إلى هؤلاء المقرئين بالشكل الأكثر موافمة للأطروحات التي تدافع عنها وسائل الإعلام .

## ٥- أشكال الضغط:

تستخدم كلَّ الأسلوبَ للوصول إلى خياتها الأساسية، ولا تتوانى عن ممارسة التصعيد إذا وجدت أنَّ الأسلوبَ الآخرَ غير فعالة، أو لم تُجِدْ نفعاً. والضغط يكون بـ:

أ- الإقناع: وهو أبسط الأسلوب وأسهلهما، أي العمل لإقناع السلطة بأحقية مطالبهما التي ترافقها بوئق لازمة، عبر الإتصالات المباشرة، إذ تستطيع هذه الجماعات من خلال ذلك البرهان على صحة موقفها وصوابية وجهة نظرها .  
ب- التهديد: تلجأ إليه في حال فشل إجراءات الإقناع بأحقية مطالبهما، ويتمثل بتهديد البرلمانيين بعدم انتخابهم في الدورات القادمة، وبالنسبة للوزراء تهددهم بسحب الثقة أو إسقاط الحكومة، وبالنسبة للموظفين تقوم الجماعات بالتركير على أخطائهم واستغلال بعض جوانب حياتهم الخاصة، للتشهير بهم إذا لزم الأمر.<sup>١٨١</sup>

ج- المال: لهذا السلاح دور كبير وتأثيره فعال على الحياة السياسية في معظم الدول، ويزداد دور المال على مستويين:  
الفردي: عن طريق رشوة بعض المسؤولين لضمان موافقتهم على مطالب الجماعات.

الجماعي: تستخدم عنصر المال لدعم الأحزاب السياسية وتمويلها الدعائي في حملاتها الانتخابية، وهذا أمر شائع ومعروف في الديمقراطيات الغربية (بريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية) .

د- عرقلة العمل الحكومي: وذلك يتم عبر رفض التعاون مع السلطات العامة، والضغط على خزينة الدولة ، عن طريق تصعيد الأزمات المالية،

<sup>١٨١</sup> سجان ماري دادكان، «علم السياسة»، مرجع سابق، نص ٢٤٦.

ورفض دفع الضرائب، وشلَّ حركة الدولة بالإضرابات في المؤسسات الكبرى، كالنقل والصحة والكهرباء والتعليم، وغيرها.

#### خامسًا— الرأي العام:

بعد الرأي العام من القوى الفاعلة في المجتمع، لأنَّه يشغل بال واهتمام الدارسين والسلطة على حد سواء، ويعكس تصورات الجماعة، ويظهر الإتجاهات الكبرى التي تتبعها حال مسألة معينة. وقد أشار إلى أهميته كلَّ من أرسطو الذي أشار إلى فضائله، ومكيافيلي في نصائحه إلى الأمير.

١- مفهوم الرأي العام: هو مجموعة من الأحكام الراقة لدى الناس التي تخص المشكلات الحالية، أي يعني الحكم الجماعي حول واقعة أو أمر معين. ويعرفه ليونارد دوب بأنَّه: " موقف جماعة إزاء مشكلة معينة أو حدث ما". وهناك تعرِيف آخر لـ (جيمس برايس) بأنَّه التعبير عن آراء الناس تجاه القضايا التي تؤثُّر في مصالحهم العامة والخاصة "

في حين يعرفه الدكتور مختار التهامي بأنَّه: "الرأي المسلط بين أغلبية الشعب الوعية بالنسبة لموضوع ما، أو يمس مصالح هذه الأغلبية مسأًباً مباشرأً، أو يشغل بها، ويحتمل في الجدال والنقاش في فترة معينة " <sup>١٨٢</sup> فالرأي العام، كما يفيد هذا التعرِيف، يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية :

أ- يجب أن يكون رأي الغالبية العظمى من أبناء المجتمع.  
ب- يجب أن يكون محدداً ونوعياً، أي رأي الغالبية المتفقة والوعية التي تستطيع أن تحكم على القضايا من خلال المعرفة والفهم، باعتبار أنَّ الرأي العام الصادر عن الأغلبية الجاهلة لا يمكن اعتباره رأياً عاماً.

<sup>١٨٢</sup> د. وجبيسه الشيشين، وسائل الاتصال وأساليب النخبة الجماهيرية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ٦٧ ولمزيد من التوضيح، انظر: كتاب الإعلام والدعابة، نفس المؤلف الصادر عن المعهد العالي للعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٢١٢-٢١٣.

جـ- الرأي العام يفترض وجود مشكلة تهم الأكثريـة من أبناء المجتمع، وفترض عليهم موقفاً بشأنها.

دـ- الرأي العام كموقف يتطلب توافر مناخ من الحرية والديمقراطـية، إذ ليس هناك من رأي عام في ظل أساليـب القمع والإكراه، التي تمارسها الحكومـات والأنظـمة المستبدـة.

إن الرأي العام هو الرأي المسيطر الذي نستطيع عـلـى العمل وفقـه والتغيـير بما ينسجم معـه، دون الخوف من الـوقـوع في العزلـة .

فالرأي العام هو مجموع الآراء الفردية المعبر عنها إـزاء موضوع مرتبـط بالمصلحة العامة، لأن الناس بشكل عام يعبرون عن آرائهم حول المسائل التي تهمـهم، وتهـم مجتمعـهم والتي تتعـكس على حياتـهم الشخصية، سواء أكانـ بشـكل مباشر أو غير مباشر. هذه الآراء عادة لا تكون متطابـقة مع بعضـها البعضـ، بسبب اختلاف الاتـجـاهـات، وتضارـبـ المصـالـحـ، واختـلافـ المـسـتـوـياتـ الإـجـتمـاعـيةـ وـالتـقـافـيةـ .

فالسلطة عادة تهـمـ بالرأـيـ العامـ الجـمـاعـيـ حولـ قـضاـياـ مثلـ الـإـنـتـخـابـاتـ وـمـسـتـوـيـ المـعـيـشـةـ وـالـحـربـ وـالـسـلـمـ وـغـيرـهـ منـ القـضاـياـ.

## ٢ـ يـعـيـزـ الرـأـيـ العـامـ بـخـصـائـصـ، منهاـ:

١ـ أنه لا يـظـهـرـ إـزـاءـ مـسـالـةـ مـحـدـدةـ، أيـ أنـ الإـنـسـانـ لاـ يـعـزـ عنـ رـأـيهـ إـلـاـ فـيـ قـضاـياـ مـعـيـنةـ.

٢ـ إنـ مـوـقـفـ شـفـهيـ، يـبـرـزـ العـقـلـيـةـ الـتـيـ تـجـنـجـ بالـفـرـدـ لـلـسـلـوكـ عـلـىـ نحوـ مـعـيـنـ إـزـاءـ مـشـكـلـةـ تـتـعـلـقـ بـمـصـلـحةـ جـمـاعـيـةـ .

٣ـ إنـ الرـأـيـ العـامـ هوـ ظـاهـرـةـ اـجـتمـاعـيـةـ لـهـ تـأـثـيرـ مـباـشـرـ عـلـىـ سـلـوكـ الـأـفـرـادـ وـالـجـمـاعـاتـ وـعـلـىـ السـلـطـةـ الـحـاكـمـةـ، وـلـهـ دـورـ رـقـابـيـ كـبـيرـ فـيـ الدـولـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ، عـلـىـ الـمـعـارـسـ الـسيـاسـيـةـ لـلـحـكـومـةـ، أـوـ السـلـطـةـ، وـهـذـاـ الدـورـ أـخـذـ

بالتعاظم، ولا يمكن لهذه الحكومات أن تتجاهله، أما العوامل التي تزيد من بدورته وفعاليته، وهي:

- أ- تطور وسائل الإعلام وقدرتها على توجيه آراء الناس.
- ب- اتساع الديمقراطية، وبالتالي المهتمين بالأمور العامة.
- ج- شيوخ الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد الحوار والمنافسة، اللذين لهما التأثير الكبير في الرأي العام.
- د- العوامل النفسية التي تحرّك الرأي العام، كالعواطف والعادات ومحاولة إقناع الغير.
- هـ- الأحداث الخارجية التي تدفع الناس إلى التوحد، أو الانقسام، إزاء قضايا معينة.

وـ- إن الرأي العام يفترض التعددية انطلاقاً من مبدأ الحرية، فهو متراكع وغير ثابت، يخضع في تبدلاته لمؤثرات خارجية. ولا يمكن أن يظهر الرأي العام أو يتجلّى بصورة صادقة إلا في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية ويمارسها كدليل على إيمان هذا النظام بالمساواة بين الأفراد.

- ٣- إن سبب اهتمام الحكام بالرأي العام يعود للأسباب التالية:
    - أ- ازدياد حاجة المواطنين للمعلومات.
    - بـ- حاجة السلطة لدعم الشعب في عملية الإنماء.
    - جـ- قدرة السلطة التنفيذية على تجاوز المجالس التمثيلية عبر توجهها إلى الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام.
    - دـ- ازدياد وعي الجماعة.
    - هـ- تطور وسائل الاتصالات الحديثة والمواصلات.
- هذا، ويتم التأثير في الرأي العام عن طريق:

١- وسائل الإعلام المختلفة، المسموعة والمكتوبة والمرئية، هذه الوسائل تملك القدرة على التأثير على الرأي العام، سواء أكان في الأنظمة الديمقراطية، أو في الأنظمة الشمولية.

٢- عن طريق قادة الرأي من المفكرين والمنقذين وكبار السياسيين الأحرار، بالإقناع والمناقشة، لأن لهم دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والسياسية. إن الرأي العام متتنوع ومتبدل، ويضم عادة تيارات متعارضة تتراوح بين المعادلين وعادة يشكلون أغلبية فاعلة، ومتطرفين ذوي مواقف متزمته، وأحياناً ومنعصبة في المسائل السياسية أو المسائل الأخرى.

#### سادساً - البيروفراطيون:

هم نخبة اجتماعية تميّز بدرجة عالية من الكفاءة العلمية والفنية، فهي تدير المرافق العامة وتختلط للمشاريع التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والصحية والمالية والتعليمية والثقافية.

وتحتل هذه النخبة بتأثير ونفوذ كبيرين على السياسة العامة، وعلى النظام، ولها دور كبير في تكريس سلطة النظام ذاته .

يقول ماكس فيبر إنها "النموذج الأكثر مقاومة للسيطرة الشرعية بوسائل القيادة الإدارية البيروفراطية". في الحقيقة، إنها العمود الفقري في الدولة الحديثة، وتستمد البيروفراطية تأثيرها على النظام السياسي من درجة تنظيمها الذي تتمتع به، مما يعطيها القدرة على الفعل والحركة. والسؤال هنا، ما هي صفات البيروفراطية الفاعلة ؟

١- إنها تقوم داخل سلطة القرار الرسمي حيث لا وجود لها خارج المرفق العام الذي تديره بناء على معايير يحددها القانون بشكل دقيق .

٢- تتمتع البيروفراطية بسلطة مميزة تسمح لها بإعطاء الأمر الضروري لتنفيذ الواجبات والمهام المطلوبة، وهي سلطة إلزامية موضوعة في خدمة

الموظفين الذين يمارسونها على مستويين، مستوى داخلي: من خلال التراتبية الوظيفية. عبر حق توجيه الأوامر من الموظفين الكبار إلى مروءوسיהם الذين ينفذونها بانقياد تام.

و على المستوى الخارجي، عبر العلاقات مع المواطنين، حيث يستطيعون إخضاع المواطنين لسلوك معين من الناحية الإدارية في المعاملات، وقضائياً والشئون التي تخصهم.

٣- درجة التنظيم الداخلي التي تلازم البيروقراطية المرتكزة على القواعد الإدارية والقوانين المرعية، وتعتمد على الوثائق المكتوبة والمحفوظة التي تتم العودة إليها كلما دعت الحاجة، لأن العمل الإداري ليس ارتجاليًا أو عفويًا .

٤- استقرار الموارد المالية، بسبب الرواتب التي ينفاذونها جراء عملهم الإداري، وهذه الرواتب ليست مرتبطة أو لها علاقة بالإنتاجية أو الخدمات التي يقدمونها، لأن الإدارة موجودة أصلًا لخدمة وتلبية حاجات وقضائياً المواطنين، أي ليس هدفها ربحي كالشركات الخاصة.

٥- اضطرار الدول الكبرى إلى اختيار كبار موظفيها من بين النخبة العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يفسر اهتمام الدول بالمعاهد الفنية. وتشير أربطة خاصة بين هؤلاء الموظفين خريجي هذه المعاهد، أثناء الدراسة أو التأهيل الفني .

والواقع أن كبار الموظفين نادرًا ما يتلذذون بالتجاذبات السياسية داخل الحكم، فهم يعتبرون أنفسهم حراساً على مصالح الأمة، بغضّ النظر عن التيار السياسي الحاكم، وإن ذلك صحيح إلى حدّ ما، لأنهم يؤمنون استمرارية الدولة ومرافقها العامة، والتي بدونها تتوقف الدولة عن التطور. إن القوة التقنية التي يملكونها توكل لهم للإمساك بمؤسسات الدولة، وعدم الانصياع بسهولة إلى الحكومة التي لا تعجبهم، وهذا يمنحهم القوة الكبرى والفوائد المتزايدة، مما يُجبر القوى الأخرى علىأخذهمأخذ الجد والإعتبار، ومما يزيد في قوتها وأهميتها

أنها عادة تحاكم ذاتها بذاتها، ولا تخضع لقوة العدالة التي تفصل في المنازعات بين المواطنين، كما تعاقب موظفاً مثلاً إذا أخطأ دون العودة إلى السيطرة القضائية، مما يعطي هذه البير وقراطية الكثير من الإستقلالية والحركة، لأن القانون يطبق من داخلها.

وتساهم بعض الأسباب الموضوعية بقوة الإدارة البير وقراطية داخل النظام السياسي، وتتمكنها من الوقوف بقوّة في وجه السياسيين، وذكر منها:

أ- اتساع وتشعب الأمور التي تعالجها الوزارات بشكل عام، مما لا يسمح لأي وزير الإطلاع عليها كلها بشكل تفصيلي ودقيق، باستثناء الأمور أو المواقف التي يطلبها، وهذا ما يجعله مضطراً للجوء أو الاستعانة بمحاربيه والمختصين الآخرين لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها .

ب- عدم اختصاص الوزير من الناحية التقنية لأن الوزارات عادة وفي أغلب الأحيان، توزع على أساس سياسي وليس على أساس الاختصاص، مما يجعل الوزراء مضطربين للاستعانة بالخبراء في وزارتهم، وهذا الوضع يزيد من تأثير نفوذ وسلطة التكنوقراط داخل السلطة السياسية .

جـ إن عدم الاستقرار الحكومي يعطي للإدارة البير وقراطية سلطة أقوى، وأكبر، وذلك بسبب التبدلات في التشكيلات الحكومية الناتجة عن التحالفات السياسية المتقلبة، فالسياسيون أو الوزراء يجدون أنفسهم يفتدون خطوة موضوعة من قبل غيرهم، وما أن يضع أحدهم خطة لتطبيقها حتى يتم تبديله، مقابل هذا التبدل وعدم الاستقرار الوزاري، نجد الاستقرار والثبات للموظفين.

إن الدول تحاول أن تخفف من سيطرة الإدارة البير وقراطية ونفوذها، من خلال تحديد درجات المسؤولية، وعدم السماح لهذه الإدارة باستغلال أموال الدولة لمصلحتها ومأربها الخاصة، لكن ذلك كله لا يلغى النفوذ الكبير الذي تتمتع به في التأثير على القرار السياسي العام ..

## **سابعاً - الجسم الانتخابي:**

تعد الإنتخابات التشريعية والرئاسية في النظام الديمقراطي أهم سمة من سمات النظام الأساسية، والتي يستحيل بدونها أن تُطلق علية صفة الديمقراطي، والسبب في ذلك يعود إلى أن الناخبين هم الذين يحددون عادة من هو الحزب أو التيار السياسي الذي يجب أن يمتلك الأكثريّة البرلمانية التي ستؤله لتشكيل الحكومة أو تسلم السلطة في البلاد، وطبعاً يكون ذلك عن طريق الاقتراع، وتجلى تلك الممارسة في دول ذات عراقة في الممارسة الديمقراطيّة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وفي هذا الإطار، يمكن القول: إن أهم الإنجازات الديمقراطيّة كان "هذا التقى المستمر في تحويل مفهوم الشعب إلى مؤسسات ذات نتائج عملية. ولا ريب بأن الدليل المباشر على ذلك، هو توسيع حق التصويت، حيث لم يصبح الحكم الشعب حقيقة واضحة إلا بعد أن كسبت أكتيرية الراغبين حق الاقتراع" ولكي تكون الممارسة الديمقراطيّة صحيحة، يجب مراعاة وتطبيق شرطين أساسيين، هما:

- ١- أن يشمل القانون الانتخابي حق الإنتخاب لكل أفراد الشعب الذين بلغوا سن المرشد القانوني.
- ٢- إفساح المجال أمامهم لإمكانية الاختيار بين مرشحين أو حزبيين، ضمن إطار عملية انتخابية نزيهة تجري في مواعيد دورية ثابتة، تسمح للشعب بتقرير التغيير الذي يريد، من هذا المنطلق، يمكن اعتبار شمولية القانون الانتخابية لكل البالغين من المرشد القانوني ليس إلا تطبيقاً لمفهومي الحرية والمساءلة التي تعتمد عليهما الديمقراطيّة الحقيقية.

إن أهمية الانتخابات تأتي من خلال أنها تشكل الحدث الأساسي الذي يعبر فيه الشعب عن رأيه، ففي هذا الوقت ، وبهذه العملية ، يؤكد المواطنون الخاضعون للقانون بأنهم أسياد أولئك الذين يستونه. وعندما تجري ديمقراطية معينة انتخاباً، فإنها تدعو بذلك مواطنها لأن يعلوا، فردياً أو جماعياً، ما يريدون. وهكذا، فإن الكثير من الأمور تتوقف على الطرق التي تجري فيها الانتخابات. و إذا ما

<sup>١٨٣</sup> فشلت هذه الانتخابات، فإن الديمقراطية هي التي تفشل.

ويعتبر المفكرون أن الجسم الانتخابي يأتي في طليعة القوى التي تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في سيرة النظام السياسي، لأنه يشكل مصدر الطاقة السياسية في الأنظمة الديمقراطية. فالنظرية الديمقراطية تؤكد على أن الحكومة تمثل السلطة التي يمنحها لها الشعب، وأن الموافقة الشعبية هي مصدر حتى الحكومة في العمل.<sup>١٨٤</sup>

و بسبب الأهمية المتزايدة التي يحتلها الجسم الانتخابي في تقرير سلطة الأحزاب وقوتها، فإن هذه الأحزاب، قد بدأت تركز جهودها على الطريقة الأفضل لاستقطابه إلى جانبها، وذلك عبر طرح برامج تستلزم وتوافق مع توجهاته الأساسية الرئيسة .

إن السلطة التي تأتي نتيجة نجاحها في عملية الإقتراع، هي السلطة الوحيدة التي تملك حق الإذناء بشرعيتها، كونها تمثل الإرادة الحقيقية للجسم الانتخابي. يمعنى أن السلطة في النظام الديمقراطي هي يد الشعب، وهو الذي يمنح تلك الحكومة المعنية التي تستمد منها قوتها الشرعية.

إن الجسم الانتخابي أصلاً هو عبارة عن قوة ذات طبيعة خاصة، وهو قوة محايده، يمكن أن يمنع سياسات متباعدة، الطاقة الضرورية للعمل، وخاصة

<sup>١٨٣</sup> محضر خضر ، مفاهيم اسلامية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٩٤ .

<sup>١٨٤</sup> المرجع السابق، ص ٢٩٤

عندما يوزع أصواته بين تيارات وأحزاب سياسية متعددة، أو عندما تؤدي عملية الإقتراع إلى تغيير أولئك الموجودين في السلطة، واستبدالهم بفريق عمل جديد.

كما أنَّ الجسم الانتخابي، هو قوة اصطناعية يخضع فسي تكون له للقواعد والنصوص التي تُنظمها، مثلاً هو قوة مجرأة، ومنقسمة إلى عدَّة اتجاهات، تتباين في التعبير عن ذاتها.

إضافةً لذلك، يتميَّز الجسم الانتخابي بغموضه في معظم الأحيان، إذ أنه غالباً ما يمكن تحديد هذه القوة وأهدافها بدقة قبل ظهور نتائج الإقتراع النهائي، أي يُعنيُّ أنه ليس له أهداف محددة مسبقاً بطريقة تحوله إلى قوة مساندة لإنشاء نظام سياسي معين، فهو يفتقر إلى ذلك التنظيم الذي يحوله إلى كتلة سياسية واضحة المعالم بالرغم من تأثيره وفعاليته.

ويرى بعض المفكرين، أنَّ الجسم الانتخابي مصدر رحى للنشاط الحكومي، فعندما نقول أشِاء انتقاء معين، إنَّ إرادة الشعب قد عبرت عن ذاتها بموقف ما، فإننا نقصد بذلك موقفاً أو قوة موحدة، في حين يظهر الواقع أنَّ هذا الجسم الانتخابي ذاته مؤلَّف من تيارات مختلفة مثل يمين، يسار، وسط، يمين الوسط الخ..

لكلَّ السؤال هنا، ما علاقة السلطة بالجسم الانتخابي؟ إنَّ السلطة تستطيع التحكم إلى حد بعيد بإرادة الجسم الانتخابي، عبر التقنيات التي تفترضها هذه السلطة لممارسة حق الإقتراع. لأنَّ الجسم الانتخابي في الأصل، يتكون من أفراد يختلفون في أوضاعهم الاجتماعية واتجاهاتهم السياسية، مما يسمح للسلطة بالسيطرة على جزء من إرادتهم والتأثير عليها، وتجيئها حينما تشاء عبر تقسيم الدوائر الانتخابية لفائدة وصالح اتجاه سياسي معين، لتحقيق النجاح في المناطق التي يملك فيها درجة عالية من النفوذ.

والسلطة أيضاً تسمح لبعض الجماعات بإثبات تفوّقها على الفئات الأخرى، كما هو الحال في نظام الإقتراع على دورتين. وهذا يعني أن الجسم الانتخابي يخضع لميزان القوّة والتأثير لنفوذ السلطة من جهة، ولنفوذ وقوّة وتأثير الأحزاب والقوى المناهضة للسلطة، وإمكانية توجيه الغالبية من الجسم الانتخابي وفقاً لمصالحها ومخططاتها.

إنَّ أهمية قرارات الجسم الانتخابي ودورها في توجيه الحياة السياسية، هي التي تبرر تلك الفائدة التي تُعْلَقُها من ناحية التحليل الاجتماعي – السياسي، والتي تعتمد على معرفة الدوافع التي تجعل الناخب يصوت بطريقة معينة دون الأخرى، لأنَّه عندما نعرف الدوافع التي تحكم بمضمون بطاقة الإقتراع، فإنه يصبح من الممكن توجيه هذه البطاقة في إطار معين من خلال التأثير على هذه الدوافع، لهذا تسبق الحملات الانتخابية دراسة اجتماعية على مستوى الدوائر لتحليل العوامل الموضوعية التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك الناخبين.

إنَّ معرفة دوافع الإقتراع مفيدة لشرح الجانب النفسي للمرشحين، لكنَّ معرفة الطريقة التي صوت بها المفترعون، لا تكفي، ولا بدَّ لنا من معرفة الأسباب التي حدَّت بهم للتصويت بمثل هذه الطريقة.

إنَّ الأحزاب تتحوّل عادةً إلى تفسير الأصوات المؤيدة لها كدليل على قبول برامجها. لكنَّ السؤال هنا، هل يوكلون برامجها كلها أم بعض بنودها، وكيف؟ أو هل صوّتوا للسلطة بسبب مواقفها، أم بسبب خشيتهم من الآخرين؟.

وإنَّ المعارضة ملزمة بالتمييز بين الأصوات التي تناهياً لكونها معارضة فقط، وبين الأصوات التي تناهياً للموافقة على خططها وأهدافها. إنَّ الأصوات التي تؤيد المعارضة انطلاقاً من البرامج التي تعلنها، هي وحدها التي تسمح لها بالإدعاء، لأنَّها تشكّل بديلاً عن الحكومة القائمة.

وأخيراً لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، أنه نادراً جداً مانجد أن الجسم الانتخابي يتحقق إجماعاً على موقف معين في النظام الديمقراطي، انطلاقاً من قاعدة حرية الرأي والتعبير. فهناك دائماً أكثريّة وأقلية تتوزع بين هذا الطرف أو ذاك، وبين الحزب أو التيار أو الجهة التي نالت أغلبية الأصوات تصر على القول بأنّها حصلت على الإرادة الشعبيّة التي تمنحها الشرعيّة الازمة للوصول إلى الحكم، وهذا من طبيعة اللعبة الديموقراطية.

ولكن ماذا يمكن أن نقول عن الأقلية الخاسرة في الانتخابات الرئاسية، كما في أمريكا أو فرنسا ولا سيما عندما تقارب هذه الأقلية مع الأكثريّة بفارق بسيط من الأصوات؟ وأين تقف الإرادة الشعبيّة في هذه الحالة؟

إن الجواب على هذا السؤال يستدعي بالضرورة إعادة النظر بمفهوم الديموقراطية ذاتها، وعدم اعتبارها كما يحدث غالباً بأنّها ديموقراطية النصف زائد واحد.

## الخاتمة:

شهدت دراسة العلوم السياسية تطويراً كبيراً خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد تعددت الإتجاهات الفكرية، وبرزت مدارس جديدة نُقدّم جدلاً فكريأً حيوياً يغنى دراسة هذا المجال من النشاط الإنساني. فقد تمثلت الثورة المنهجية في العلوم السياسية ببروز نظريات نقدية جديدة، تُركَّز على الإنسان كوحدة أساسية للدولة والمجتمع. ولقد حاولنا في هذا الكتاب أن نعكم من هذا التطور في مجال العلوم السياسية، فتركَّزت الفصول الأولى، حول ماهية هذا العلم ومنهجيته وتركيزه على مسألة هامة وهي تحرير الإنسان وجعله مشروعاً بحد ذاته، وخاصة بعد أن قدمت الإتجاهات الوضعية مساهمات جيدة، ولكن لم ترقِّ لحد المستوى المطلوب. ثم أبرزنا أهمية المؤسسات السياسية كالدولة وأقسامها وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما تم التركيز على عملية السلوك السياسي والقوى الفاعلة في العملية السياسية، لأنَّ هذه القوى تعتبر المحور الأساسي في العملية السياسية. ولم يتم التركيز بشكل كبير على الثقافة السياسية والمشاركة السياسية، ولا على الأيديولوجيا والصراعات، على الرغم من أهمية هذه الموضوعات، لأنَّ هذه الموضوعات تشكُّل جزءاً كبيراً ومهماً من مقرر علم الاجتماع السياسي. وفي النهاية نرجو أن تكون قد وفقنا بتقديم هذا الكتاب للطلاب، عليه يسد فراغاً في المكتبة العربية.

والله ولي التوفيق.

## مصطلحات سياسية

### الأristocratie، : Aristrocracy

مجموعة صغيرة تتولى السلطة، وهي مكونة من أشخاص ينحدرون من عائلات لها جذور تاريخية في المجالين الاجتماعي والسياسي. وقد عرفها أرسطو بأنها نظام سياسي يتولى السلطة فيه عدد ضئيل من الأشخاص، ويستخدمونها من أجل المجتمع بكامله.

### الأوليغارشية : Oligarchie, Oligarchy

عرف أرسطو الأوليغارشية: بأنها نظام سياسي، يتولى السلطة فيه عدد ضئيل من الأشخاص ويستخدمونها من أجل مصالحهم الخاصة. أما الأوليغارشية، في المفهوم الحديث، فهي تعني النظام السياسي الذي تتحكر السلطة فيه نخبة محدودة العدد، متجانسة ومنعزلة نسبياً عن باقي المجتمع، وتحتاج إلى مصالحها.

### الجرونتوقратية : Gerontocratic

حكم تقليدي، لا توجد فيه إدارة منظمة، يتولاه الأكثر تقدماً في السن، على أساس أنهم الأكثر معرفة بالتقاليد المقدسة كما يقول ماكس فيبر.

### الأوتوقراطية ، : Autocratic

نظام حكم، يتميز بوجود شخص على رأس الهيكلية الإدارية والسياسية، يتمتع بسلطة مطلقة، فليس هناك قوانين أو تقاليد تحذر من سلطته، أو تسمح بمحاسبته، وخير مثال على ذلك لويس الرابع عشر، الذي قال " أنا الدولة والدولة أنا "

### الميلوتوقراطية : Ploutocratic

منتظم سياسي يتولى مقاليد الحكم فيه الأكثر ثراء.

## **النكتنوقراطية : Technocratic , technocracy**

النكتنوقراطية عامة، هي منظم سياسي، تشكل فيه المعرفة، المحتكرة من قبل مجموعة محددة، المصدر الوحيد للسلطة السياسية، أو على الأقل العامل الحاسم في تولي هذه السلطة.

و بتعريف أدق، النكتنوقراطية هي منظم سياسي، يستخدم فيه من هم في المراكز الإدارية الكبارى، معارفهم وكفاليتهم العلمية، من أجل ممارسة السلطة عملياً بدل الطبيعة السياسية.

## **الديوغرافية : Theocratic ,Theocracy**

منظوم سياسي، تتبع السلطة فيه من الله، وهي تمارس إما بواسطة حاكم يمثل الله، وإما بواسطة جماعة مغلفة ذات منشأ ديني. وهذا المنظم تسيطر فيه القسم الدينية المقدسة، والعلاقات السلطوية المهرمية الدينية.

## **الديكتاتورية :**

منظوم سياسي، يتخاذل فيه القرار من قبل فئة قليلة ، ويفرض على الشعب، بحيث تمارس السلطة بشكل استبدادي مطلق، وعن طريق الإرهاب والقمع، وفي غياب الشرعية. إن الديكتاتورية هي نقيض الديمقراطية.

**الفاشية:** تعني الفاشية، الحركة التي تأسست في إيطاليا عام ١٩١٩، وتحولت إلى منظم سياسي عام ١٩٢٢ ، عندما تولى زعيمها بنينتو موسوليني السلطة، وقد امتدت إلى حركات وأحزاب وتنظيمات انتشرت أنشطتها ما بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية في مختلف الدول الأوروبية.

تقوم الفاشية، على رفض مبادئ الليبرالية ومبادئ الاشتراكية الداعمة من الماركسية أيضاً، وتدين الديمقراطية البرلمانية والتزعنة الفردية، كما وردت عند

فلسفه القرن الثامن عشر ، وترفض التعدديه الحزبيه وهسميات الحقوق  
والحريات الفردية.

ويقتن رفض هذه المبادئ لدى الفاشية، بقديس القومية وتمجيدها ، واعتبارها  
القيمة العليا في المنظم السياسي ، والتصميم على إقامة دولة قومية تفرض  
سلطتها، والتأكيد على ضرورة قيام نظام اجتماعي ينسدج فيه الفرد في  
الجماعة.

فالحركات الفاشية تقوم ذاتها على أنها حركات اشتراكية، وتعلن عن إرادتها في  
الجمع بين القومية والإشتراكية. وتتميز هذه الحركات بعبادة القائد، الرجل  
المعلم والمخلص، الذي يجسد الجماعة ويحمل رسالة قيادتها .  
وتتميز الأحزاب الفاشية تقسم بالمركزية الشديدة، وبنية تنظيمية صلبة، وتتبع  
كافه المسؤوليات فيها من القائد.

#### الإمبريالية:

تستخدم كلمة إمبريالية بشكل عام، للتعبير عن السياسة الخارجية التي تعتمدها  
دولة ما من أجل فرض سيطرتها على الدول الأخرى.  
أما كلمة إمبريالية بالمعنى الحصري فقد استخدمها الماركسيون بحددها لينين  
كما يلي :

تُمثل الإمبريالية مرحلة من مراحل نمو الرأسمالية ، تظهر عندما تصل القوى  
الم المنتجة، وتحدى الصناعية منها، إلى درجة عالية من النمو في الدول الأكثر  
تقدماً. فتراكم الإنتاج والرأسمال يصل إلى مستوى عال جداً، ويحصل ذوبان  
ثام بين الرأس المال المصرفي والرأسمال الصناعي ، ويؤدي ذلك إلى سيطرة  
الأوليغارشية المالية. وفي مولازاة هذا التطور، ينمو ميل إلى إحلال الإحتكارات  
مكان التنافس. وهذه العوامل تدفع المشروعات الكبرى إلى البحث عن الدول

الضعفية التي تشكل لها مجالاً اقتصادياً بالنسبة للموارد الأوليّة، وتسويقه منتجاتها وتوظيف أموالها، والسيطرة على هذه الدول، ومن أجل أن تُسهل الدول الرأسمالية هذا التمدد الإمبريالي، تدخل في حروب استعمارية وتقاسم العالم، فالإمبريالية مرتبطة بتطور الرأسمالية .

#### النخبة Elite:

مجموعة الأشخاص الذين يرتفون، في مختلف المجالات ، إلى أعلى المراتب، ويشغلون مراكز مفضلة على غيرها، وذلك إما بفضل مداخلتهم المرتفعة، وإما بفضل مكانتهم (R.Aron).

#### الطبقة السياسية Ruling political Class:

"مجموعة الأشخاص الذين يقومون بوحدتهم سائر الوظائف السياسية، ويحتكرون السلطة، ويستغدون من المنافع التي تقدمها، ويتصدون للطبقة المحكومة التي تقدم لهم كل الوسائل الضرورية لسيادتهم، ولاستمارية المنظم السياسي بمجمله". ( موسكا C.Mosca ) . ويقصد عامة بالطبقة السياسية مجموع المتعاطفين بالسياسة.

#### الكاريزما Charisme , Charisina :

هبة الله، صفة خارقة تُمكّن صاحبها من السيطرة على أتباعه. وهي لا تتوافر في سائر الناس، فهي نادرة ويتمنّ بها بعض القادة.

#### شخصنة السلطة Personification of authority :

بروز من يتولى السلطة كمركز مجسّد للدولة وللمجتمع بأكمله، أو للجماعة التي يتولى قيادتها. لذلك، تبدو السلطة وكأنّها نابعة من شخصه، ويتحول كلُّ من

يتولى مسؤولية سياسية أو إدارية أو عسكرية إلى مسؤول عن أعماله تجاهه، فيطغى شخصه على المؤسسات، ويصبح مسؤولاً لا وحده عن الفشل والظفر . ويزداد تجسيد السلطة من خلال تمجيد القائد، على أساس أنه حامل هموم الناس، ومحيط أمالهم، وولي نعمتهم.

وتعارض شخصنة السلطة مع مفهوم دولة المؤسسات، التي تتوزع فيها السلطة وأ آلية القرار بين مؤسسات عدّة، في إطار التكامل والتتاغم، ومن خلال توزيع الوظائف والمهام ، وتتبع السلطة فيها من المؤسسة وليس من الشخص . كما تتعارض شخصنة السلطة مع مفهوم الديموقراطية، التي تقضي بعدم حصر السلطة بكمالها في شخص، وتفرض مراقبة كل من يتولى سلطة من السلطات ومحاسبتها، وضبط أدائه، مهما عظم شأنه .

#### الزبائنية :

علاقة تبعية شخصية لا علاقة لها بالقربى، ترتكز على تبادل المنافع بين شخصين في موقعين غير متوازيين من حيث الموارد، وهما المعلم والزبون . وتعنى الزبائنية السياسية تبعية شخص عاديين لرجل سياسة، على أساس تبادل المنافع فيقفون إلى جانبه، وبخاصة في الانتخابات، فيصوتون له مقابل الحصول على خدمات منه عند الضرورة، فيصبحون زبانية سياسية له .

#### الانقسامات السياسية:

وهي انقسامات في الشعب ناتجة عن تباعد الآراء والموافق والسلوكيات، بالنسبة لتقدير طريقة أداء المنظم السياسي القائم. أو انقسام الجماعات حول الطريقة الواجب اتباعها في العمل السياسي، في إطار المنظم السياسي المتنمية إليه، أي اختلاف حول النهج السياسي الواجب اعتماده. وقد تكون الانقسامات

السياسية، انقسام الشعب حول مدى ملاءمة النظام السياسي للمجتمع القائم فيه، أو حول قضية معينة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأوضاع الشعب.

### الطائفة:

الطائفة هي بشكل عام: جماعة منظمة تقيم في حيز جغرافي محدد ، ولها تقاليدها وثقافتها وبنيتها الداخلية، ويتحدد أفرادها بروابط متينة، ويشاركون فعلياً في حياة الجماعة .

وقد عرّفت محكمة العدل الدولية الطائفة، في قرار هسا رقم ١٧ والمصدر ١٩٣٠/٧/٣١ ، كما يأتي :

" الطائفة هي جماعة من أشخاص يعيشون في بلد أو محلّة معينة، وينتمون إلى عرق أو ديانة أو لغة أو تقاليد خاصة بهم، ويتحسّدون بواسطة هذا العرق والديانة واللغة والتقاليد في شعور بالتعاضد، بهدف المحافظة على تقاليدهم وعبادتهم، وضمان تعليم أولادهم وفق تطلعاتهم " .

أما الطائفة في لبنان، فهي جماعة يربط أبناءها برابط الانتماء إلى عقيدة دينية واحدة، فالخصوصية التي توحد أبناء الطائفة هي الخصوصية الدينية المذهبية. وإذا ما استثنينا الطائفة الأرمنية، فلا نجد أي خصوصية قومية أو لغوية أو إثنية لدى الطوائف الأخرى التي تتشكل من مزيج من إثنيات متنوعة . فغالبية الطوائف في لبنان تكونت منذ نشأتها من إثنيات متعددة ، ولم تكون من إثنية واحدة. فقد دخل في كل من الطوائف أفراد وجماعات تتبع إلى شعوب وأعراق مختلفة (عرب، شركس، تركمان، أكراد، فرس، أترالك، مغاربة، الخ). فيما بعد، وفدت إلى لبنان جماعات أخرى من إثنيات جديدة، واندمت إلى بعض الطوائف .

وإذا كان التمايز بين الطوائف ناتجاً عن تراكم الخصوصيات التي تمتاز به، فهذا التمايز في لبنان هو في أدنى مستوياته، لأنَّه يقوم على خصوصية واحدة هي الخصوصية الدينية - المذهبية، لذلك يصعب تشبيه الطوائف فسي لبنان بالطوائف في قبرص أو سويسرا أو بلجيكا ، على سبيل المثال، حيث أنَّ تراكم الخصوصيات الدينية والقومية واللغوية والإثنية يجعل التمايز بين الطوائف في أعلى مستوياته . (المزيد من المعلومات تراجع صحفة النهار ١٩/٢/١٩٩٣ ، مقال عصام سليمان، الطائفة والطائفية ، تحديدات سوسيولوجية).

#### الطائفية:

الطائفية هي عصبية مرتبطة بشأة الطوائف وتطور بناتها الداخلية تحت تأثير عوامل سوسيولوجية وتاريخية وسياسية، وي موقع الطائفة داخل النسيج الاجتماعي، وعلاقتها بالطوائف الأخرى، والطائفية تطلق من الشعور بالانتماء إلى جماعة محددة، متضامنة ومتناضدة، بفعل التمايز الديني والمذهبي من جهة، والتمايز عن غيرها من الجماعات من جهة أخرى، وتحصل إلى مستوى التعصب للجماعة ونبذ الآخرين ومناصبهم العداء ، فتستبدل الطائفية هكذا بسلوك الفرد والجماعة وممارستها. والذي يغذي هذه النزعة التعصبية هو العنصر السياسي المتواضع في الطائفة. فمثلاً، الطائفة في لبنان لم تنشأ بتأثير عوامل دينية مذهبية فحسب، إنما بتأثير عوامل سياسية أيضاً .

أما الطائفية السياسية، فليست سوى مظهر من مظاهر الطائفية ، وهي ناتجة عن انعكاس الطائفية على البنية السياسية ، و توظيف العصبية الطائفية في المجال السياسي بحيث يستمد منها المتعاطي في السياسة قوة ويمددها عن طريق سلوكه وممارساته بأسباب البقاء و التجذر في الواقعين الاجتماعي والسياسي .

## **دولة القانون :**

دولة القانون هي الدولة التي تنظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة، وبين مؤسسات الدولة من جهة ثانية في إطار قواعد حقوقية ثابتة ومستقرة يتساوى أمامها المواطنون في الحقوق والواجبات بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والمنطقية والعرقية والطبقية السياسية .

أما السلطة في دولة القانون، فتتبع من الكيان الحقوقي والسياسي الذي تجسده الدولة ذاتها وتُعبّر عنه بالدستور وإرادة العيش المشترك. فهي سلطة القانون، والقانون الذي تتبعه السلطة لابد له من أن يرسم حدوداً يوقف السلطة عندها، ويعين الأسلوب الذي تمارس بواسطتها، ويقيم الأجهزة الكفيلة بضبط عمل ممارستها.



## المراجع باللغة العربية

- ١- بطرس غالى و محمود خيرى عيسى ، المدخل إلى علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، طبعة خامسة ، ١٩٩١
- ٢- جان جاك رومو ، في العقد الاجتماعى ، ترجمة ذوقان فرقوق ، بغداد ، مكتبة النهضة ، ١٩٨٣
- ٣- جسان مساري رانكان ، علم السياسة ، ترجمة د. محمد عسرب ، صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، طبعة أولى .
- ٤- جان مينو ، مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة جورج يسونس ، بيروت ، ١٩٧٧
- ٥- جان مينو ، الجماعات الضاغطة ، ترجمة بهيج شعبان ، مكتبة عويدات ، ١٩٧١
- ٦- وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال و التعبئة الجماهيرية ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٤
- ٧- حسن صعب ، علم السياسة ، بيروت دار العلم للملايين طبعة سابعة ، ١٩٨١
- ٨- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، الكويت ، دار المعرفة ، ١٩٩٥
- ٩- حسن نافعة ، مبادئ علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٢
- ١٠- خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للكتاب ، طبعة أولى ، ١٩٩٩
- ١١- خضر خضر ، مدخل إلى الحريات العامة و حقوق الإنسان ، بيروت ، ١٩٩٦

- ١٢- رو برت مالكifer ، نظرية في نشوء الدولة، مجلة الفكر العربي ، العدد ٢٢ ، عام ١٩٨١
- ١٣- سريموند كارنييل كيبل ، العلوم السياسية ، الجزء الأول ، ترجمة فاضل زكسي محمد ، بغداد ، ١٩٦٧
- ١٤- صدقه فاضل ، مبادئ علم السياسة ، جدة ، دار التوابع ، ١٩٩٨ .
- ١٥- عدنل فتحي عبد الحافظ ، النظرية السياسية المعاصرة ، الإسكندرية ، السدار الجامعية ، ٢٠٠٠
- ١٦- عبد المجيد العزام و محمود ساري الزعبي ، دراسات في علم السياسة ، عمان مكتبة الحامد ، ١٩٨٨ ،
- ١٧- عبد المعطي محمد عساف و محمود علي ، مقدمة إلى علم السياسة ، عمان ، مكتبة المحتسب ، ١٩٩٤ ،
- ١٨- عبد الوهاب الكيسلي ، الموسوعة العلمية ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٤
- ١٩- عذان مهدي الدوري و عبد الأمير العككي ، القانون الدولي العام ، طرابلس منشورات الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٥
- ٢٠- عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة ، بيروت ، الجامعة اللبنانية ، طبعة ثانية ، ١٩٩٦ ،
- ٢١- علي صادق لرهيف ، القانون الدولي ، الإسكندرية ، منشورات منشأة الإسكندرية ، ١٩٩٢
- ٢٢- علي عبد الرزاق جلبي و احمد بيومي و السيد عبد العاطي السيد وسامية محمد جابر ، البحث العلمي الاجتماعي ، السويس ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧.

- ٢٣- غاستون بوتول ، علم الاجتماع السياسي «ترجمة خليل الجر»، المنشورات العربية، ١٩٧٦.
- ٤- الفراهي ، آراء أهل المدينة الفاضلة بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٧٤.
- ٥- فهمي سليم الغزوبي ومجموعة باحثين ، المدخل إلى علم الاجتماع ، عمان، دار الشروق ، ٢٠٠٤ ، الطبعة الثانية.
- ٦- قحطان احمد سليمان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، عمان ، الأردن ، طبعة أولى ، ٢٠٠٤.
- ٧- لوي بحري ، مبادئ علم السياسة ، بغداد مطبعة شقيق ، ١٩٦٧.
- ٨- المجتمع الحديث في أبعاده السياسية ، ترجمة طه سعد ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٣.
- ٩- محمد سليمان الدجاني ، منذر سليمان الدجاني ، السياسات ، نظريات ومفاهيم ، عمان ، دار بالمينويرس ، ١٩٨٦.
- ١٠- محمد طه بدوي ، مدخل إلى العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢.
- ١١- محمد فايز عبد أسعيد ، قضايا علم السياسة العام ، بيروت ، دار الطيبة ، طبعة ثانية ، ١٩٨٦.
- ١٢- محمد نصر مهنا ، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة ، الإسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨١.
- ١٣- محمود إسماعيل محمد ، دراسات في العلوم السياسية ، العين ، مكتبة الإمارات ، طبعة ثانية ، ١٩٨٤.
- ١٤- مصطفى غالب ، أرسلو في سبل موسوعة فلسفية ، بيروت ، دار مكتبة الهلال ، ١٩٨٥.

- ٣٥- مكيا فيلي، الأسير، ترجمة خيري حماد ، بيروت، منشورات المكتب التجاري، طبعة أولى .
- ٣٦- ملحم قربان ، المنهجية السياسية ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٨٦.
- ٣٧- مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ، ١٩٩٠ ، طبعة أولى .
- ٣٨- الموسوعة العربية ، الجزء ٢٠ ، الرياض ، مؤسسة دار أعمال المنشوّعات للنشر ، ١٩٩٩
- ٣٩- مونتسكيو ، روح الشرائع ، ترجمة عادل زعبيز ، القاهرة، دار المعساـف ، ١٩٩١.
- ٤٠- يحيى احمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣

## المراجع الأجنبية

1. David Easton: Analyse du Système Politique, Traduction de Pierre Rocheron, Paris, 1974.
2. Ernest Parker: Principles of Social and Political Theory, Oxford-University Press<sup>1</sup> – Gilbert Abcarian: Contemporary Political Systems, New York 1970.
3. Hover, the element of social scientific thinking 15ed,s.m.p., new York ,2003
4. Kolb and Gould: A Dictionary of the Social Sciences, Tavistock, 1959
5. Lasswell and Kaplan: Power and Society, New Haven 1950.
6. Lasswell, H: Who Gets What, How and When, N. Y. 1953.
7. See also: David Easton: The Political System, N. Y. 1953.
8. Stephan stansy, politics, the basics, routledge, London, 2006
9. T. D. Weldon: The Vocabulary of Politics, Penguin, 1953
10. William Leon McBride: The Nature of Political Philosophy and the Attempt to go Beyond Politics, in: Akten des XIV internationalen Kongresses Für Philosophie, Wien 2-9. Sept. 1968, Universität Wien, 1970
11. Young, Oran. R: Systems of Political Science, Prentice Hall INC. Englewood Cliffs, new Jersey, 1968

### **اللجنة العلمية:**

- ١- د. سليم بركات - أستاذ في كلية الآداب
- ٢- د. كامل عمران - أستاذ في كلية الآداب
- ٣- د. احمد ناصوري - أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية

المدقق اللغوي : د . عبد التطيف عمران - أستاذ في كلية الآداب

حقوق الطبع و الترجمة و النشر محفوظة لمديرية الكتب و المطبوعات